

شفيق المحوت

عنترون عامًا في منظمة التحرير الفلسطينية

أحداث الذكريات

(١٩٦٤ - ١٩٨٤)

دار الاستقلال

للدراسات والنشر

٧٨٤٤٤٤٤
C. 1

A
956.94
H 844 aa
c.1

عُسْرُونَ عَامًا
فِي مُنْظَمَةِ التَّحْرِيرِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ
(١٩٦٤ - ١٩٨٤)
إِحْدَاثُ الذِّكْرِيَّاتِ

شَفِيقُ الْحَوْتُ

دَارُ الْاِسْتِقْلَالِ لِلدِّرَاسَاتِ وَالنَّشْرِ
بِكَيْرُوتِ

مكتبة
مكتبة
١٩٦٤ - ١٩٨٤
مكتبة

المحتويات

٩	مقدمة
١٣	تمهيد
١٩	من يافا نبدأ المشوار
٤٣	من الجامعة الى السجن الى الصحافة
٦٥	عودة الروح الى «الشخصية الوطنية الفلسطينية»
٩٣	بين «مطربة» الشقيري و«سندان» الرصاص الأولى
١٠٩	يوميات القمة العربية في الخرطوم
١٠٩	— مهمة صعبة وتعليمات مستحيلة
١١٨	— اللقاء الذي أنهى حرب اليمن
١٢٦	— عبدالناصر يروي القصة كاملة
١٣٩	— الشقيري يسبح وحيدا
١٤٩	— بين الخيارين العسكري والسياسي
١٦٨	— سقوط «اللاء» الرابعة وانسحاب م.ت.ف.
١٧٩	العصر الفلسطيني
١٧٩	— من الأغوار في الأردن الى الجبال في لبنان
١٩٦	— نهاية المرحلة الرومانسية ونهوض الدبلوماسية
٢٢٥	النزول من القمة
٢٤٥	الوثائق
٢٥٥	فهرست الأعلام

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

بيروت - ١٩٨٦

مقدمة

بين اليوم الذي بدأت فيه تسجيل أحاديث الذكريات هذه، واليوم الذي وصلت فيه الى المطبعة لتتحول الى كتاب بعنوان «عشرون عاما في منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤ - ١٩٨٤»، مضى عامان كاملان.

غير أنه سبق أن تم طبع ونشر هذه الأحاديث على شكل حلقات متتالية، وتحت العنوان نفسه، في جريدة «الشرق الأوسط» التي تصدر في لندن وتطبع في عدد من المدن العربية والأوروبية، بالإضافة الى طبعة أميركية.

ولما كان للكتابة الصحافية بعض الأصول التقنية التي تختلف الى حد ما عن كتابة الكتب، فقد كان لا بد لي من اجراء بعض التعديلات فيما سبق نشره بالنسبة الى التبويب والعناوين الفرعية، كما كان لا بد لي من التدقيق فيما كتبت وتوثيقه.

ولا بد من الاعتراف للقارئ بأن هذه الأحاديث المجموعة بين دفقي هذا الكتاب تفتقد فصلا مهما يتناول المرحلة الموحدة التي مرت بها منظمة التحرير الفلسطينية منذ يوم الاجتياح الاسرائيلي للبنان في حزيران/ يونيو ١٩٨٢ حتى أيلول/ سبتمبر من تلك السنة التي شهدت رحيل القوات الفلسطينية عن لبنان.

وفي الواقع أنه لم يفتني تسجيل ذكرياتي في تلك الأيام، بل على العكس تماما؛ فلقد فاق تسجيلي لها من حيث الدقة والتفاصيل معظم فصول هذا الكتاب، مما دفع الاخوة في «الشركة السعودية للأبحاث والتسويق» الى جمع حلقاتها التي كانت قد نشرت هي الأخرى في جريدة «الشرق الأوسط» في سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٥، والى نشرها في كتاب صدر قبل أسابيع تحت عنوان «لحظات لها تاريخ». وهكذا، فلا بد للقارئ الذي يريد استكمال هذه الأحاديث من العودة الى كتاب «لحظات لها تاريخ»، فيتواصل لديه عندئذ شريط الذكريات كاملا.

ثمة نقطة أخرى أتمنى ان يلحظها القارئ قبل قراءته لهذا الكتاب، وهي أنه كان في استطاعتي، وأنا الذي لم ينقطع عن متابعة أحداث القضية الفلسطينية ومعاشة آمالها وآلامها، ان اضيف الى هذا الكتاب فصلا أخيرا يتناول المرحلة التي تلت نهاية سنة ١٩٨٤ حتى أيامنا هذه من سنة ١٩٨٦.

غير انني وجدت، وأنا أطلع أوراقي عن هذه الفترة بالذات، وبكل الأسف، ان ما من جديد مما أتمناه ويتمناه القارئ العربي، قد حدث. فمعاناتنا المضنية في مختلف الساحات، وعلى مختلف المستويات، فلسطينا ولبنانيا وعربيا، ما زالت تراوح مكانها، وتوغل في حفر الحزن والأسى في نفوس طالما تآقت الى انطلاقة فرج تعيد الى الصدارة، من جديد، ما كان للثورة الفلسطينية ولحركة التحرر العربية من مكانة في المسيرة القومية.

وأختتم بالشكر. شكر جميع الذين ساهموا، بصورة او بأخرى، في تمكيني من تسجيل هذه الأحاديث ثم نشرها، وأخيرا جمعها بين دفتي

هذا الكتاب. وأخص بالشكر زوجتي «بيان» التي كان لوقفها الشجاعة الى جانبي طوال هذه السنوات الفضل الأكبر في إنجاز هذا الكتاب. والله وحده ولي التوفيق.

بيروت

ربيع الأول ١٤٠٧هـ.

تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦م.

تمهيد!

مع نهاية شهر أيار/ مايو ١٩٨٤، يكون قد مضى عشرون عاما على اليوم التاريخي الذي تم فيه اعلان تأسيس وقيام منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك في الجلسة الختامية لمؤتمر تأسيسي عقد في القدس العربية، فوق احدى روايبها المطلة على المسجد الأقصى، في فندق «انتركونتيننتال»، حضره أكثر من خمسمئة رجل وامرأة من أبناء فلسطين، وفدوا من كل مراكز التجمع الفلسطينية داخل فلسطين وخارجها، باستثناء أهلنا المقيمين داخل فلسطين المحتلة منذ سنة ١٩٤٨. وبعد إعلان تأسيس وقيام المنظمة، صدر عن المؤتمر ميثاق لهذه المنظمة يحدد أهدافها، كما صدر نظام أساسي يحدد هيكليتها التنظيمية وأصول التعامل بين مؤسساتها المختلفة. وأطلق على ذلك المؤتمر اسم «المجلس الوطني الفلسطيني»، واعتبرت جلسته التأسيسية تلك، دورته الأولى.

وفي نهاية هذا الشهر بالذات، أيار/ مايو ١٩٨٤، قررت وبدأت، فعلا، تسجيل تجربتي في منظمة التحرير، مستسلما لعدد من الخوافز لم يعد في استطاعتي مقاومتها.

من هذه الخوافز:

أولاً: الاقتناع التام بأنه بعد نضال عشرين عاما في الحركة الوطنية الفلسطينية، لم يعد لدي ما أقدمه سوى هذه التجربة الذاتية، الغنية بالعبر والدروس، تمهيدا لفسح المجال لجيل جديد من أبناء فلسطين واخوتهم على امتداد الوطن الكبير، ليحملوا المشعل وليتحملوا المسؤولية.

ثانياً: الإحساس الغامر الذي سيطر على الكثيرين ممن عاشوا التجارب الصعبة والمريرة في لبنان، وبخاصة تلك الغزوة الصهيونية الهمجية سنة ١٩٨٢، وما ترتب عليها من آثار وعواقب، وهو أن الأعمار - وإن كانت بيد الله وحده - لم تعد تخضع للمألوف من أحكام، وبالتالي لا مبرر للتسويق أو التأجيل، ومن لديه ما يقوله أو يفعله فعليه المبادرة الى الفعل قبل أن تدهمه «الصدفة» القاتلة والتي أودت حتى الآن بأرواح عشرات الألوف من الناس.

ثالثاً: طموح الى كتابة «التاريخ» على غير المؤلف في كتابته، أي كتابته وهو لا يزال «ساخناً» وأحداثه متلاحقة ومتشابكة، وفصوله لم تنته بعد، وكتابته بـ «عاطفة» المشارك في صناعته وفي تلقي نتائجه. وموضوعية هذا النوع من الكتابة لا تنبع من «الصدق» في رواية الحدث فحسب، وإنما كذلك من «موقف الذات، عقليا وشعوريا» من هذا الحدث. واني لأتساءل ان كان في استطاعة الكاتب أن يسجل التجربة فيعبر عن «الأطروحة ونقيضها وما نتج عنها من تفاعل»؟ على كل حال، فإني أستشعر نفسي في هذا الموقف.

رابعا: اعتقادي الجازم أن الاجتياح الصهيوني للبنان، ورحيل المقاومة الفلسطينية عن هذه الساحة، وركوبها البحر الى مناف أو قواعد

جديدة، لا فرق، وضعت حدا فارقا لمرحلة من مراحل النضال الفلسطيني، وفرضت منعطفا على مسارها لم يتبلور بعد. وفي ظني أن من أولويات ما يتطلبه المسار الجديد والمرحلة المقبلة، هو وقفة مع الذات، على مستوى الفرد والتنظيم، لدى كل من ساهم في المرحلة السابقة، ليراجع من خلالها، بموقف نقد ذاتي، تجربته، وأن يعلن ذلك بصراحة وأمانة كي يوفر على أجيالنا المقبلة مغبة التعثر بما وقعنا فيه من أخطاء أو سوء في التقدير.

وإني أطمح الى أن تفي كتابتي هذه بجزء - ولو ضئيل - من المطلوب. واني لأتذكر في هذا المجال، عندما كنا في بداية مسيرتنا، مدى فقر «المكتبة الفلسطينية» فيما يخص تاريخ النضال الفلسطيني.

وأذكر، عندما أقامت المنظمة «مركز الأبحاث الفلسطيني»، أننا لم نجد من الكتب والوثائق المعنية بالقضية سوى القليل القليل، قياسا بمئات الكتب والأبحاث الصادرة عن الطرف المعادي، من صهيانية وانكليز. وخلال المحاولات المضنية لتسجيل تاريخ مرحلة ما قبل سنة ١٩٤٨، اكتشفنا الكثيرين ممن ترددوا في تسجيل تجاربهم، في حينها، خشية غضب المتحكمين في القيادة ممن كان يثيرهم النقد الى حدود الانتقام. تلك مأساة لا يجوز تكرارها.

تلك كانت «الحوافز» التي دفعتني الى تسجيل تجربتي. وعلى الآن أن أشير، سلفا، الى بعض «التحفظات» التي أريد من القارئ أن يتذكرها وهو يقرأ هذه الصفحات.

التحفظ الأول: ان هذا الكتاب يستحيل عليه الادعاء لحظة واحدة أنه يشتمل على «كل» ما يتمنى القارئ معرفته عن منظمة التحرير

الفلسطينية والحركة الوطنية الفلسطينية. وليس هذا هو الهدف من الكتابة أصلاً؛ إنه يروي جانباً من التجربة التي سمحت الظروف للكاتب بأن يطلع عليها أو أن يعايشها، كما فهمها وأحس بها. فالثورة الفلسطينية ما بين سنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٨٤، أصبحت كالفيل ضخامة وكبرا، ومهما يحاول القريب منها أن يحدق وأن يرى، يبقى عاجزاً عن رؤيتها بالشمولية الكاملة.

التحفظ الثاني: إن هذا الكتاب، على الرغم من كونه تسجيلاً لتجربة ذاتية، فإنه في الوقت نفسه ليس تاريخاً لسيرتي الذاتية. وإذا ما بدا أحياناً كذلك، فإنما لإعطاء صورة لـ «نموذج» من أبناء فلسطين، هو على وجه التحديد ذلك الجيل الذي تلقى نكبة ١٩٤٨، وهو في سن التفتح على الحياة؛ الجيل الذي لا يعتبر نفسه مسؤولاً عن النكبة، لكنه في الوقت ذاته استشعر مسؤوليته في الرد عليها؛ الجيل الذي لا تزال فلسطين تداعب خياله كمرايح لطفولته، يتذكر شوارعها، حقولها، مدارسها، وعبيق برتقالها لا يزال يملأ رثتيه ويثير شجونته في كل ربيع من كل عام؛ وهو أخيراً الجيل الذي تصدى للعمل الوطني، وتحمل قسوة مرحلة التيه، وشارك في المرحلة القومية، وصولاً إلى اليوم الذي تم فيه إعلان تأسيس وقيام منظمة التحرير الفلسطينية ورد الروح للشخصية الوطنية الفلسطينية العربية.

التحفظ الثالث: إن الكاتب، وإن لم يكن منضوباً تحت أي لواء تنظيمي في الساحة الفلسطينية، ولا يتنسب إلى أي حزب قومي في الساحة العربية، إلا أنه يعتبر نفسه من الملتزمين بقضية فلسطين ومن الذين حاولوا جهدهم، قدر استطاعتهم، المساهمة في الحركة الوطنية الفلسطينية منذ سنة ١٩٤٩، وأنه في الوقت ذاته، يستلهم فكره النضالي

من الفكرة القومية المؤمنة بأن لا خلاص لفلسطين وللعرب إلا من خلال النضال العربي الوحدوي الدؤوب من أجل الوحدة القومية والوحدة المجتمعية العربية. هناك نوعان من الحدود يتحملان مسؤولية التخلف العربي والضعف العربي: الحدود بين الأقطار في الوطن الواحد، والحدود بين الناس في المجتمع الواحد. ولذلك، من حق القارئ علي أن يعرف ذلك، لكي يدرك لمن يقرأ ونوع الضوء الذي يسلمه الكاتب على الأحداث عندما يعرض لها أو يعلق عليها.

التحفظ الرابع: هو أن تجربتي هذه، بحكم محدوديتها كما أشرت، حاولت قصر روايتها على الحوادث والأحداث ذات التماس المباشر معي. ومن هنا فلربما، بل من المؤكد أن هناك «أعلاماً» في الحركة الوطنية الفلسطينية وفي المنظمة ذاتها قد لا يمر ذكرهم هنا بمقدار ما يستحقون، لكنني أرجو ألا يعتبر ذلك إغفالا لهم أو لأدوارهم؛ فالسبب كل السبب هو انعدام الصلة المباشرة بهم التي اعتمدتها أساساً لمعلوماتي وقناعاتي في هذه التجربة.

والآن، وبعد الانتهاء من ذكر «الخوافز» و«التحفظات» في تقديم هذه التجربة، لا بد من لمحة عن المرحلة التي سبقت يوم إعلان تأسيس وقيام منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لأن التاريخ يبقى حلقات متصلة يصعب ولا يجوز الفصل بينها، كي تتضح الصورة ويستمر السياق.

من يافا نبدأ المشوار

تتميز القضية الوطنية الفلسطينية عن جميع القضايا الوطنية لشعوب الأرض بالمدى والعمق اللذين مست بهما صميم المواطن الفلسطيني أولا، فالمواطن العربي ثانيا.

فالصراع في هذه القضية تجاوز الحدود المعروفة لمثيلاتها من القضايا التي رفعت شعارات الحرية والاستقلال، لأنها بالإضافة الى هذه الحقوق الوطنية البديية كانت قضية دفاع عن «الوجود» المادي لـ «فلسطين والفلسطينيين»، وعن «الهوية الوطنية» لها.

ان جميع الدول التي عانت من الاستعمار، لم تجابه مثل ما جابهت فلسطين والفلسطينيون من الخطر الصهيوني. واستطاعت كلها، بعد الكفاح والنضال، انتزاع حريتها واستقلالها ودحر المستعمر عن أرضها وثرواتها، ورفعت رايته الوطنية فوق ترابها. هكذا حدث في آسيا وفي أفريقيا وفي كل مكان في العالم، إلا في فلسطين.

الغزوة الصهيونية في فلسطين استهدفت الأرض والانسان معا. استهدفت الأرض بتاريخها وتراثها واسمها وخيراتها لـ «تصنع» من هذا كله «اسرائيل». ولكي يتم لها ذلك كان لا بد من إبادة الفلسطيني أو أقصائه عن البلاد ثم تجريده من هويته الوطنية، حتى وهو في منافي، لتصفي نهائيا وإلى الأبد، كل ما كان يسمى فلسطين أو يعرف بأنه

فلسطيني، وكأنها لم يكونا قط في هذه الدنيا، تماما كما أشارت الكذبة الصهيونية الكبرى، التي قامت اسرائيل بموجبها، وهي أن «فلسطين أرض بلا شعب»!

لذلك يصعب على الفلسطيني، عندما يسأل عن علاقاته بحركة شعبه الوطنية، أن يعلن موعدا محددًا لهذه العلاقة غير يوم ولادته. فمن ولد في فلسطين قبل نكبة ١٩٤٨، أو من ولد في المنفى بعد النكبة، لم يكن أمامه من سبيل يحول بينه وبين شعوره بأن له «مشكلة ما» سببها انتمائه الى فلسطين. وكلما نما هذا الوليد وكبر، نمت «مشكلته» معه وكبرت، وكلما ازداد وعيا على السياسات التي تحكم هذا العالم وجد نفسه تلقائيا في خندق الثائر المتمرد على هذه السياسات.

* * *

كنت طفلا بين السادسة والسابعة من العمر، عندما شعرت بأول تماس مباشر مع «مشكلتي» كفلسطيني. كان ذلك فجر ذات يوم في صيف سنة ١٩٣٨، عندما صحوت مذعورا على صوت طرق عنيف على باب منزلنا في «شارع العالم»، حي المنشية، في مدينة يافا. وكان الطارق زمرة من الجنود البريطانيين بصحبتهم فتاة يهودية. فأمرنا والدي وأشقائي الكبار بمغادرة المنزل الى ساحة في الحي، كان قد سبقهم اليها العديد من الرجال. وأومأ أحدهم الي بحربة بندقيته كي أجلس على «حصيرة» في فناء المنزل، ففعلت وعيناي معلقتان بوالدتي التي كانت تتعارك مع الفتاة رافضة السماح لها بأن تفتشها لأنها صائمة ومتوضئة. وقلبوا البيت، ومزقوا الفرش، وخلطوا الزيت بالأرز بالدقيق، وسرقوا ما تيسر لهم من القليل الذي كانت تدخره الوالدة وتعزّزه من ذكريات عرسها!

وعند المساء، وبعد مضي ساعات طويلة عليهم، وهم تحت شمس الصيف المحرقة، عاد والدي وأشقائي الى المنزل، وأثار المعاناة والإحساس بالقهر بادية على وجوههم. فاستقبلتهم الوالدة بحمد الله على السلامة، وبالشكر له، لأنه أعمى قلوب العسكر ولم يعثروا على شيء.

— وماذا عندنا ليعثروا عليه؟ سأل الوالد: فأخرجت الوالدة من صدرها جسما غريبا، وقالت:

— هذه مثلاً! وشخصت عيني في هذا الشيء، وسمعت من يقول انه «بمبة»، أي قنبلة. وكان غضب الوالد كبيرا، وتطلع الى شقيقي الأكبرين فأنكرا أي معرفة بها. أما أنا فكنت واثقا بأنها تخص الأصغر منها واسمه «جمال» (رحمه الله استشهد سنة ١٩٤٨)، وتأكدت من ذلك عندما رأيته يبكي بيننا كان والدي يتسلل ليلتها ليرمي بالقنبلة بعيدا عن البيت.

بعد تلك الحادثة، بت أعرف أننا في خطر، وأن لنا أعداء، وأن هذا العدو لا يرحم، وأنه يمكن مقاومة هذا العدو، وهناك من يقاومه، فأخني «جمال» واحد منهم.

ومن يومها اتسعت دائرة فضولي، فصرت أكثر فهما لما أقرأ في الصحف، وأتابع الإذاعات، وأستفسر عما لا أدرك من أخي. وكانت الحرب العالمية الثانية قد اشتعلت. وبات الكل ينتظر نهايتها، والناس في المقاهي تتابع نشرات الأخبار باهتمام وانتباه وصمت، تقطعه بعض همسات الدعاء بالنصر لهتلر، أو «أبوالنمر» كما كان يسميه البعض من قبيل التمويه. شعار الناس كان بسيطا وساذجا وهو «ان عدو عدوي

صديقي»، وبريطانيا حليفة الصهاينة عدوتنا. لم يكن يومئذ ثمة وعي على فرق بين يهودي وصهيوني أو ألماني ونازي. ان المشهد الذي لا يفارق ذاكرتي، هو تلك الحلقة من بسطاء الناس في المقهى القريب من منزلنا، مساء كل يوم للاستماع الى أخبار «أنقرة» التي كان حيادها يسمح لها بإذاعة أخبار يستحيل بثها من الإذاعات العربية. أما أخبار «برلين» والاستماع الى يونس البحري وهو يلعلع بصوته «حي العرب»، فكان من المحرمات في المقاهي وتنفذ المتلبس بارتكابها الى معتقل «صرفند» أو سجن «عكا» من دون تحقيق.

سنة ١٩٤٤، وكان ميزان الحرب قد بدأ بالرجحان لمصلحة «الحلفاء»، أنهيت الابتدائية ودخلت المرحلة الثانوية في مدرسة «العامة»، إحدى أحلى مدارس فلسطين، وأغرقها تراثاً بـ «العمل الوطني الطالبى».

وفي «العامة» تعرفت الى معنى «التنظيم» في العمل الوطني، كما أدركت قيمة «التوجيه» على أيدي مربين أفاضل أذكر منهم بكل الخير رجالاً أثروا في حياة جيل من الطلبة. أذكر شفيق أبو غربية (رحمه الله استشهد سنة ١٩٤٨)، وأذكر أحمد السبع، وزهدي جار الله، وعبدالله الريماوي، وحسن الدباغ، وغيرهم.

وإذا كانت يافا قد اعتادت أن تكون السباق إلى أي صدام مع الانكليز أو الصهاينة فقد كانت «العامة» السباق إلى انتهاز كل مناسبة وطنية أو قومية لإعلان الإضراب والتظاهر، وإقامة المهرجانات الشعبية. ولقد ضاق مدير عام معارف فلسطين البريطاني بـ «العامة» ونشاط طلابها، فأمر بإغلاقها وتعليق الدروس فيها. فما كان منا، نحن الطلبة، إلا أن تحدينا القرار الجائر، وفتحنا المدرسة، وتوزع كبار الطلبة على

الصفوف وأداروا المدرسة كما لم تدر في حياتها، وذلك لمدة أسبوع، عندها عاد مدير المعارف فتراجع عن قراره.

واستمرت «العامة» في صنعنا، وثقيفنا، حتى تجاوزنا حدودها، فأخذنا نطل منها على النوادي والأحزاب القائمة، نستمع الى محاضرات ونستفسر في الندوات عن قضيتنا وكيفية خدمتها.

في سنة ١٩٤٨، وكنت في عامي النهائي لنيل شهادة «المتركوليشين»، تقدمنا للامتحانات في نيسان/ ابريل بدلا من حزيران/ يونيو بسبب توتر الأوضاع. وأذكر في الرابع من نيسان/ ابريل، وكنت أقدم امتحان اللغة العربية في مبنى «مدرسة الفرير»، تلك الجنائز المهيبة لأحد شهداء المقاومة العربية، الذي لم يكن سوى شقيقي «جمال» الذي كان يخفي القنابل في منزلنا قبل عشرة أعوام.

وفي الشهر نفسه، في الرابع والعشرين منه بالذات، وجدت نفسي على ظهر سفينة يونانية اسمها «دولوريس»، متوجهة من يافا الى بيروت.

* * *

ولم تكن «بيروت» غريبة عني، ولم أكن غريبا عنها. فهي مسقط رأس جدي لوالدي، وللأسرة فيها مكانة معروفة بفضل الشيخين الجليلين المرحومين محمد وولده عبدالرحمن الحوت، وذكرهما عطرة في شؤون الدين ودنيا الفضيلة والتقوى.

وكان جدي، مثل العديد من أقرانه، قد غادر بيروت الى يافا، في الربع الأخير من القرن الماضي بهدف المتاجرة، فاستهوته - على ما يبدو - فاستقر فيها وتزوج من بناتها، وسرعان ما أصبح من أعيانها

وتعين «مختارا» على أحد أحيائها، وغلبت كنيته بـ «البيروتي» على اسمه الحقيقي: سليم يوسف الحوت. ومثل هذه التسميات التي تنسب صاحبها الى وطنه أو مدينته الأصلية كانت شائعة في يافا كما في كل الثغور التي تعودت استقبال العابرين اليها واحتضانهم للبقاء فيها.

ومن عائلات يافا المنسوبة الى بلادها، سمعت وعرفت آل «المصري» و «الشامي» و «الدمياطي» و «النابلسي» و «اللاذقي» و «الاسكندراني» وغيرهم وغيرهم. وهناك حي بأسره، جنوبي يافا، كان يسمى «حي ارشيد» ومعظم سكانه من مصر، ومن مدينة رشيد بالذات، ويقال انهم من بقايا حملة إبراهيم باشا التي شملت بلاد الشام كلها ووصلت الى مشارف الكويت.

ففي تلك الأيام الخوالي، وحتى الأيام التي أتحدث عنها في سنة ١٩٤٨، لم يكن بين الناس ما نشعر به هذه الأيام، من حساسيات قطرية أو قبلية أو طائفية. على الأقل هذا ما كانت عليه الحال في فلسطين، وتاريخها يشهد على ذلك من خلال الأسماء الأعلام الذين ساهموا في قيادة انتفاضاتها وثوراتها المتعاقبة.

وعلى الرغم من أن بيروت لم تكن غريبة عني ولم أكن غريبا عنها فإني، هذه المرة، كنت فريسة مشاعر قلقة لم أشعر بمثلها في العام الذي سبق عندما قصدتها مع بعض أفراد الأسرة للزيارة والاصطياف.

في السنة السابقة، صيف سنة ١٩٤٧، لم أكن أتلفت ورائي من نافذة السيارة وهي تشق الطريق الساحلي شمالا الى حيفا، فعكا، فالناقورة، فالخيزران أولى المحطات التي كان يتوقف عندها الفلسطينيون القادمون الى بيروت ليأكلوا من سمكها الشهى. كان شوقي يمتد

بناظري الى الأمام، فلن أفقد يافا قبل أسابيع وربما أشهر، وسأجدها في انظارني واستقبالي ومن حولها وعلى مدخلها بساتين البرتقال وفي وسطها نبع الماء المعروف بـ «سبيل أبو نبوت»!

* * *

هذه المرة كانت الأمور مختلفة، وبشكل مأساوي؛ بقيت عينياني مسمرتين على يافا ومينائها التاريخي، والباخرة تشدني بعيدا عنها الى عرض البحر من دون أي رحمة أو تعاطف.

هل كان ذلك فراقا موقتا، ينتهي بعد أسبوع أو اثنين، بعد شهر أو اثنين، ويلتقي الشمل تحت رايات العرب وأناشيد النصر؟

مع مغيب شمس الرابع والعشرين من نيسان/ ابريل ١٩٤٨، كانت يافا قد غابت عن ناظري، والبحر يحيط بنا من كل جانب.

غير أن البصيرة أقوى من البصر، والقلب أكثر حنانا من العين. وما كنت لأقول هذا القول لولا كل هذا العمر، أكثر من ثلث قرن، ولا تزال يافا ملء نفسي وذاكرتي. وما من مرة ألتقي فيها واحدا من أصدقائي القدامى، حتى نبادر الى سباق في الذاكرة عن اسم هذا الشارع، أو ذلك الزاروب... من كان يسكن في هذا الحي، وفي أي ركن يقع ذلك المطعم أو ذلك المتدى... وما أكثر ما كنا نصاب بالدهشة عندما نكتشف أننا لا نزال نتذكر من معالم المدينة ما كان لا يهمننا أو يثير اهتمامنا يوم كنا نقيم في المدينة الحبيبة، مثل لون بناية بالذات أو اسم بائع متجول لـ «النمورة» أو تخشبية بائع بطيخ.

وفي تفسير ذلك كتبت مرة، في مقدمة لكتاب «رجال من فلسطين» لمؤلفه العلامة المرحوم عجاج نويهض، ما يلي:

— قد يكون في استطاعة القوة الغاشمة الجائرة أن تغتصب «الأرض» وأن تغتال «الأفراد» وأن تبيد «الجيش والمؤسسات»، لكنه يستحيل عليها، مهما طغى جبروتها، أن تغتصب «الوطن» وأن تغتال «الشعب» أو أن تبيد «الأمة وشخصيتها الوطنية». وقد يكون في استطاعتها كذلك أن تزيف «كتابا» أو أن تزور «خارطة» أو أن تنهب «أثرا» أو أن تزيل «علما»، لكنه يستحيل عليها، مهما تمادت في غيها، أن تزيف «التاريخ» أو أن تزور «الجغرافيا» أو أن تطمس «التراث».

— فعندما تعجز «الأرض» تحت ظروف القهر والاحتلال والاعتصاب، عن أداء مهمتها كوعاء لـ «الوطن» يحضن آثاره وقيمه ويشهد على هويته وتاريخه، يتلقف «المواطن» هذه المهمة ويصبح هو الوعاء الحاضن الشاهد، وتصبح «الذاكرة» بديل «الأرض»، وما من قوة بقادرة على قهر الذاكرة أو دحر الوجدان. والذاكرة بطبعها عدوة للقهر.

وكتبت:

— ولو سألتني، قبل اغتصاب «الأرض» في فلسطين، عن ذلك الشارع في يافا، الموصل بين بيتي ومدرستي، والذي قطعته ذهابا وإيابا آلاف المرات، لوجدتني أوجز ذلك أيما إيجاز، غافلا عن الكثير من التفاصيل. ولكن، حاول أن تجربني الآن، من الذاكرة التي تتحدى القهر وثلاث قرن من السنين، لتسمع مني عجبا.

* * *

ولا بأس في أن نستعيد اليوم ذلك المشوار:

لم يكن في «شارع العالم» حيث كنت أسكن، محطات لـ «الباصات»، وكان الشارع حكرا على «الدجنات» أو الكروسات بسبب ضيقه.

لذلك، كان علي السير على الأقدام غربا لأصل الى الشارع الموازي، «شارع حسن بك» الذي كان يفاخر أصدقاؤنا من سكانه به علينا مرور الباصات فيه. وحسن بك هو شخصية حلبيه اشتهرت في المدينة بعد أن أقام فيها مسجدا عرف باسمه. وهو لا يزال قائما حتى اليوم متحديا عشرات المحاولات لهدمه. كان مسجدا رحبا، تحيط به الحدائق من كل جانب، وتظلله عرايش العنب المعرشة على جدرانها.

محطة الباص رقم «٢» قرب المسجد، وهناك كنا ننتظر الباص الآتي إلينا من محطته النهائية عند أبواب تل أبيب، والمتجه جنوبا الى وسط المدينة، الى ساحة «الساعة» التي تشبه ساحة «التل» في طرابلس الشام، ونبدأ المشوار في «الباص رقم ٢».

أول محطة عند «التلة الحمراء» أو «تلة بيدس» نسبة الى أسرة بيدس الثرية، التي أقامت فوقها قصرا منيفا يشبه القلاع البريطانية القديمة.

فالى هذه التلة، لا بد من عودة بعد انتهاء الدروس، لنلعب «الفوتبول» على طرفها الغربي وفوق ترابها الأحمر المتصل برمال الشاطئ الفضي. ومن يدري، فقد نغطس، بعد المباراة، في زرقه مياه البحر بعد أن نرمي بثيابنا على الشاطئ المباح للجميع.

ويمضي بنا الباص الحبيب صاحب الرقم «٢» في الشارع الرحب، حتى يصل الى «نقطة بوليس المنشية» وداخلها «الضابط عبدالله»، القصير القامة غير المحبوب، باعتباره يمثل السلطة، ويتباهى في مشيته في الشوارع بصحبة الجنود الانكليز. ما أكثر ما «أسقطنا» الضابط عبدالله في هفائنا خلال التظاهرات! بعد نقطة البوليس، ينتهي «حي المنشية»

ويبدأ «حي أرشيد» فينعطف الباص عن هذا الحي لاستحالة المرور بزواربيه العتيقة الضيقة، ليسلك طريق «المحطة» بعد أن يمر بـ «فرن خلف» (أقرباء صلاح خلف)، فينعطف مرة ثانية من قرب ملحمة «الضعيفي» التي كانت رائحة الشواء تفوح منها باستمرار ويسيل لها اللعاب. وكانت طريق «المحطة» تعج بالمتاجر والمقاهي. و«الانشرائح» أهم المقاهي وأشهرها. من زبائن المقهى الدائمين، والذي كنا نراهم بعضنا البعض - ونحن في الباص - حول وجوده أو عدم وجوده لحظة مرورنا، هو المرحوم الشيخ عيسى أبو الجيين، الذي يقال - على ذمة الرواة - أنه كان من دعاة مقاطعة المساهمة في شركة «روتنبيرغ» للكهرباء مما أدى إلى احتكارها من قبل اليهود! ومن طرائف طريق «المحطة» التقاء عربات «الدجنص» بالباصات، وكم من سائق باص كان في السابق «عربجيا» فتجده يمد رأسه من النافذة باعتزاز ليقدف زملاءه السابقين بنكتة لاذعة يضحك منها الجميع. وكنت أتعاطف مع العربات وأصحابها، يؤنسي صوت أجراسها، ووقع أقدام الخيل، وحتى صوت الكرياج وهو يلعلع حاثا الحصان على السرعة، أو مهددا طفلا شقيا «تسعلق» على قفا العربية.

ونترك «محطة سكة الحديد» عن يسارنا، ونواصل السير لنتجه إلى شارع «اسكندر عوض».

ولا أعرف من هو «اسكندر عوض» هذا، الذي يحمل هذا الشارع التجاري الأنيق اسمه. لكنني أعرف أن يافا كان فيها عدد كبير من كبار العائلات المسيحية في فلسطين من أمثال: عائلة خياط، وعائلة حمصي، وعائلة روك، وعائلة البارودي، وعائلة غرغور، وعائلة

اندرأوس، وغيرها وغيرها. وكان معظمها يقيم في «حي المعجمي» حيث أعرق وأحلى الكنائس ومن كل الطوائف.

وعلى قدمه، فإن «شارع اسكندر عوض» كان من أحلى شوارع يافا، في متاجره وواجهاته، وتنوع المحلات التي فيه. وكانت كل الطبقات التي تعلو المتاجر مكاتب للمحامين، أو عيادات أطباء.

ويصب هذا الشارع في «ساحة الساعة»، أقدم ساحات يافا وأكثرها عراقا. كانت «الساعة» ببرجها العالي في منتصف الساحة، التي طالما شهدت التظاهرات الصاخبة عندما تلتقي بجموع المصلين الخارجين من «الجامع الكبير». ها هو «القشلاق» الرهيب المحاط بالأسلاك من كل جانب، والمطل على الميناء والبحر من الناحية الغربية، بينما بوابته في الناحية الشرقية تواجه الساحة الفسيحة. وأمام «القشلاق» يقوم مبنى «محكمة الصلح» الذي نسفه الإرهابيون الصهاينة سنة ١٩٤٧، واستشهد فيه عدد من خيرة شباب المدينة. وعلى امتداد مبنى المحكمة جنوبا، مجموعة متاجر ودكاكين ومطعم لأشهى طبق فول مدمس، هو مطعم «فتح الله». كان «فتح الله» فنا لا «فوالا»، والويل لك أن أبدت أية ملاحظة فيما يتعلق بالطبق الذي يقدمه لك. من يدخل مطعمه عليه أن يأكل على ذوق المعلم وإلا «فمع ألف سلامة»!

وراء هذه الواجهة، كان يقع «سوق الدير» حيث تجارة الحبوب والغلال أو ما هو معروف بـ «مال القبان». وهناك كان تجار يافا المشهورون من أمثال: «بيبي»، و«الأبيض»، و«تماري»، و«حبش وكركر»، و«الهاها»، و«القدس»، وغيرهم.

ولا يمكن الحديث عن «ساحة الساعة» من دون الحديث عما

وراءها من الناحية الغربية حيث بداية الطريق الى ميناء يافا التي أصبح «برتقالها»، أي المصدر من مينائها، أشهر بارتقال في العالم مما أجبر اسرائيل التي غيرت كل أسماء مدن وقرى فلسطين - بما في ذلك اسم يافا الذي أصبح «يافو» - على الإبقاء على الاسم العربي للبرتقال خشية أن يفقد سمعته التجارية الواسعة.

على ناصية الشارع الموصل الى الميناء، يقع مقهى «المدفع»، والاسم منسوب الى ذلك «المدفع التركي» الرابض أمامها وفوهته صوب البحر، ويستعمل في رمضان إشارة الى وقت الغروب. ورواد المقهى الأساسيون هم بحارة يافا الأشاوس الذين لهم تاريخهم في النضال الوطني. وبالقرب من هذا المقهى «نادي الشبيبة الإسلامية» الذي أصبح ملتقى الشباب الوطني من طلبة ومثقفين، وأحد مراكز صنع القرار السياسي في المدينة، الذي قام بدور مهم في محاولة تنظيم المقاومة العربية سنة ١٩٤٨، فاستشهد عدد من أعضائه، وانضم البعض الآخر الى «جيش الإنقاذ»، ومنهم من استمر في السلك العسكري حتى قيام م. ت. ف.، مثل العميد محمد الشاعر الذي توفي مؤخرًا - رحمه الله - وهو يمثل م. ت. ف. في موسكو.

وكان بعض شباب مدرسة «العامة» يترددون على هذا النادي ويفيدون من امكاناته لنشاطاتهم الطلابية. فمن هناك تحركنا وأقمنا أول اتحاد لطلبة فلسطين، الذي كان للصديق الدكتور ابراهيم أبولغد، أستاذ العلوم السياسية في جامعة نورث وسترن الأميركية حاليًا، دور كبير في بنائه، وكنا من مساعديه في هذا المضمار. وإلى الجنوب من النادي تبدأ «هضبة الرميطة» حيث يافا العتيقة التاريخية. وعلى سفح تلك الهضبة كانت توجد مطاعم «الكباب» اليافية الشهيرة، ومن أشهرها

مطعم «الزراري» ومطعم «عبدالرحيم»، وبالقرب منها «حلويات حموده» و«الشامي» أشهر محلات البوظة في ليالي رمضان المؤنسة.

والآن نترك منطقة الميناء لـ «آل البلطجي والقمبرجي» أصحاب التخصص التاريخي بعالم الموانئ، وهم من العائلتين نفسيهما المعروفتين في بيروت وفي مينائها بصورة خاصة، ونستأنف المشوار، في الباص «رقم ٢» نفسه، ولكن بعد دفع «قرش» آخر، باعتبار أنها رحلة جديدة.

يقطع الباص الساحة ويتجه يسارًا ليدخل بداية «سوق الصلاحي»، أحد شوارع يافا التجارية الأخرى وملتقى تجار البرتقال وجميع العاملين في هذه التجارة الكبرى من سماسرة يتمتعون بخبرة هائلة ومعلومات لا حدود لها عن كل «ببارة» بارتقال في فلسطين. وإلى تجار الورق والأخشاب والمسامير الخ. كل تجار البرتقال في يافا كانوا يبدؤون يومهم بفنجان قهوة في «مقهى داوود» ذي الساحة الرحبة والأشجار الظليلة، وربما مع صحن فول من مطعم «الكلحة» فهناك حول تلك الطاولة، مثلاً، تجد سعيد بيدس، ومحمد عبدالرحيم، وابراهيم و خليل الحوت، والحاج ديب حمدان، وأبوهاشم القدسي، وحمدان مرسي، و ابراهيم وزكي بركات، وعبدالمحسن حجازي، ومحمد علي القطان، وغيرهم...

وعند نهاية هذه السوق، تبدأ سوق أخرى هي «سوق الخضار» ومعظم أركانها من أصل قروي، ومن غزة، التي كانت تربطها بيافا روابط تجارية متينة. . ويستمر الباص في طريقه حتى نصل الى ساحة بلدية يافا بحديقته الفاتنة. هنا ننزل من الباص، ونتابع المشوار مشياً على الأقدام صوب «العامة» في «حي النزهة» الذي يستحق اسمه من كثرة أشجاره وخضرته وحدائقه. وساحة البلدية هي مدخل يافا الى الشرق والجنوب معاً، وترى الباصات وافدة عليها من القدس وغزة وكل

فلسطين، باستثناء حيفا التي كانت الطريق إليها تمر بتل أبيب. وفي مقهى البلدية أو «الحلواني» يجلس التجار وكبار الموظفين وأقطاب البلد ان جاز اعتماد مثل هذا التعبير، لأن يافا تختلف عن القدس وغزة ونابلس وعكا بافتقارها الى «العائلات» بالمعنى الذي كان معروفا في تلك المدن. ويافا فلسطينية أكثر منها «يافية»، وحتى يمكن القول انها عربية بقدر ما هي فلسطينية، وذلك لكثرة من فيها ممن هم من أصول عربية مختلفة. لم يكن في يافا «العائلات» ذات التأثير السياسي، أمثال «الحسيني» و«النشاشيبي» في القدس، أو من هم أمثال «الشكعة» و«المصري» و«طوقان» في نابلس، أو من هم أمثال «الشقيري» و«السعدي» في عكا، أو من هم أمثال «الشوا» و«سيسو» و«الصوراني» و«أبورمضان» في غزة. من عائلات يافا القديمة عرفت «آل البيطار»، و«آل هيكل»، ويقال ان جذورهما تعود الى مئات السنين. ولقد شهدت «ساحة البلدية» كذلك الحشود والتظاهرات الوطنية، ولا سيما عندما كانت تعقد المهرجانات العامة في قاعة «سينما الحمراء» القريبة منها. وكانت تلك السينما، وقتئذ، فريدة في نوعها في الشرق الأوسط من حيث الضخامة والفخامة. وعلى ذكر البلدية وساحتها، فلقد عرفت رئاستها أربع شخصيات معروفة هي على التوالي: عاصم بك السعيد، وعمر البيطار، ثم شقيقه عبدالرؤوف، وآخر رئيس لها كان الدكتور يوسف هيكل، الذي كان أول من وصل الى هذا المنصب عن طريق الانتخاب بعد التعيين.

واني لأذكر تلك الانتخابات، التي كانت مناسبة لإقامة المهرجانات الوطنية، حيث كان المرشحون يتسابقون الى كسب ود الحاج أمين الحسيني الذي كان يقيم في مصر وقتئذ، والكل يدعي الوصل به. فلقد

كانت كلمته ساحرة التأثير في الناس. ولأسباب عائلية، ازداد اهتمامي بالانتخابات، إذ كان أحد أعمامي المرحوم أحمد سليم الخوت من المرشحين فيها، من خلال قائمة ضمته مع موسى الكيالي وعبدالرحمن السكسك وسليم السعيد والحاج مصطفى أبو غبن، وذلك في مقابل لائحة تزعمها الدكتور يوسف هيكل وكان معه رباح أبو خضرا وحسن خلقي الدجاني ورشاد أبو الجبين وخليل مقدادي وأحمد أبو لبن. وقد انتهت الانتخابات بفوز كامل للدكتور يوسف هيكل وأركان قائمته. وقيل يومها على لسان المعارضين لهيكل انه كان يستحيل نجاحه لولم يسبق ذلك تعيينه رئيسا للبلدية. ومن المؤكد أن هيكل لم يكن من المحسوبين على المفتي، شأنه شأن معظم رؤساء البلديات في فلسطين. وكان أول «دكتور» سمعت عنه ولا علاقة له بالطب!

في طريق عودتنا من المدرسة «العامة»، كنا نؤثر السير على الأقدام. شلل من الطلبة والطالبات، ولا سيما طالبات مدرسة «الزهراء»، توأم المدرسة «العامة» وجارتها. كنا نعبّر الشوارع مثل قوافل من زهر، نتحدث، نتسار، وحديث الوطن يغلب في النهاية كل حديث.

أما نحن أبناء «حي المشية»، فلقد كان علينا، بعد الوصول الى ساحة البلدية، أن نستمر شمالا في الشارع الجميل، شارع «الملك جورج»، أو شارع «جمال باشا سابقا»، وكنا نسميه نحن «شارع الزهة» معلنين تمردنا على الأتراك والانكليز معا. ويصل بنا المشوار الى سينما الحمراء، وسينما فاروق، ومن بعدهما نصل من شارع متفرع الى ملاعب البصة حيث كانت تقام الاحتفالات الرياضية الموسمية، ومباريات كرة القدم حيث تلتقي أندية فلسطين المختلفة. وكان «النادي

الإسلامي» و«النادي الأرثوذكسي» أشهر فريقين في يافا. والمرات القليلة التي استضافت فيها هذه الملاعب أندية يهودية مثل «المكابي» و«الهابوعيل» كانت تحتشد بآلاف المتفرجين. كذلك شهدت ملاعب البصة مهرجانات واستعراضات «حزب النجادة» برئاسة محمد نمر الهواري الذي خلت له الساحة بغياب الحاج أمين الحسيني، حتى عاد جمال الحسيني من منفاه وأنشأ تنظيمًا باسم «شباب الفتوة».

وجرت محاولات لتوحيد التنظيمين شبه العسكريين قبل النكبة قليلا، لكن المحاولة فشلت، ولم يثبت أي من التنظيمين أي وجود مؤثر خلال حرب ١٩٤٨.

وفي الشارع نفسه، لكن في الجهة المقابلة، كان يقع فندق «كونتيننتال» الذي كان ملتقى الأدباء والشعراء، والذين كثروا وجودهم في يافا بعد قيام «محطة الشرق الأدنى» واختيار يافا مقرا لها. على شرفة «الكونتيننتال» تعرفنا على وجوه عديدة من أدباء فلسطين والعرب وبخاصة من مصر، أمثال توفيق الحكيم، والعقاد، والخميسي. ومن الفنانين كنا نشاهد أمير البزق محمد عبدالكريم، وصابر الصفح، وحليم الرومي، ويوسف رضوان، وعبدالوهاب، ويوسف وهبي، وبشارة واكيم، وكثيرين غيرهم، يتحلقون حول المقرء الخفيف الظل الشيخ محمد فريد السنديوني. ومن شباب يافا، أهل الصحافة والكتابة والإذاعة كنا نرى رشاد بيبي، ومحمد الغصين، وصبحي أبولغد، وكامل قسطندي، وغانم الدجاني، وشاعر الشباب محمود أفغاني، ومحمود الحوت، وكنعان أبوخضرا، وإبراهيم الشنطي، وشقيقه صادق، ومصطفى الطاهر، وصاحب اللسان السليط المرحوم هاشم السبع صاحب جريدة «الصريح». وكانت يافا عاصمة الصحافة الفلسطينية

بلا منازع، ففيها تصدر «الدفاع» و«فلسطين» و«الصراف المستقيم» و«الشعب»، و«الوحدة». وكانت كلها، في مقياس تلك الأيام، من طليعة الصحف العربية، والثانية بعد صحف مصر.

مازلنا على الطريق، وها هو الشيخ عبدالقادر المظفر يجلس أمام عمارته الشاهقة، التي كان يشيع أنصار المفتي أنه بناها من أموال جمعها المظفر من الهند لنصرة فلسطين، والله أعلم. ما أعلمه أنا أن المظفر كان فحلا من فحول المنابر، وإذا استلم «الميكروفون» لا يتركه. ونستمر في المشوار فنصل إلى مبنى دائرة البريد بحجارته البيض وردهاته الفسيحة التي تلمع من نظافتها. وأستأذن لحظة لأرى إن كان ثمة رسائل في ص. ب. رقم ٤١٦. فذلك صندوق بريدنا الذي حمل إلى ذات يوم «جواز السفر» رقم ٢١٢٠٢٣ حين كنت أحلم بالسفر إلى بريطانيا لدراسة القانون. وهو الجواز نفسه الذي أصر الضابط الاسرائيلي على مصادرته عندما دخل الغزاة بيروت الغربية وراحوا يدهمون المنازل ويلاحقون المناضلين. وقالت لي زوجتي، التي حاولت جهدها ثني الضابط عن إصراره، انه كان يدقق في الجواز كأنه غير مصدق ما تراه عيناه.

أمام مبنى البريد، هناك «ملهى البوسطة» وهو أرقى من زميله «ملهى الظرفية» في ساحة «الساعة»، وكان يجيى لياليه فنانون وفنانات من مصر ولبنان. ها هو ملصق الفنانة الصاعدة يومئذ «سهام رفقي» وأغنيיתה المشهورة «يا أم العباية». وهناك «مقهى البريستول». ونصل إلى المفترق، حيث تقاطع شارع «اسكندر عوض» بشارع «يافا - تل أبيب» بشارع «المحطة». وشرطي السير في منتصف التقاطع تحت خيمته المعدنية يوجه سير السيارات، والتقاطع رحب، يكاد يشكل ساحة، إلى

جانب منها «سينما نبيل» لصاحبها علي المستقيم صاحب العلاقات الودية - باستمرار - بالسلطات، وأمامها «سينما الرشيد»، وبينهما «شركة باصات القدس» التي كنت أشعر بعاطفة خاصة تجاهها لأن أخي كان يدرس في القدس ويركب باصاتها. كان يدرس في «النهضة»، الكلية التي أسسها خليل السكاكيني وإبراهيم شحادة الخوري، من كبار المربين في فلسطين، وكان يديرها لييب غلمية من مرجعيون.

وينتهي بنا المشوار عند هذا الحد. فشارع «المحطة» تحدثنا عنه ونحن قادمون إلى المدرسة، وكذلك شارع «اسكندر عوض». أما شارع «يافا - تل أبيب»، فهو نقطة البداية في التشابك السكاني العربي - اليهودي، وكان مقر دائرة حاكم اللواء، ومقر ال «سي. أي. دي» أي دائرة المباحث الاجرامية، التي شهدت أروقتها عذاب المئات من الفلسطينيين المناضلين.

وبعد...

فلقد كانت تلك لقطات من الذاكرة، وليست كل الشريط، الذي لا يزال فيه مئات الصور والأسماء، التي أغفلتها عمدا، واقتصرت على بعضها مما له معنى من المعالم ولا سيما لمن لا يعرف يافا، عروس فلسطين ولو «زعلت» مني حيفا.

* * *

حتى البحر لم يكن رضيا هادئا في ذلك اليوم الذي كنا نركبه، من يافا إلى بيروت. كان هائجا صاخبا، ورياحه شديدة. وبينما كان الموج يهزنا، هالتي ما يمكن أن يكون قد أصاب تلك القوارب والمراكب الصغيرة التي كانت تحمل غيرنا من «اللاجئين» صوب غزة وموانئ مصر.

«اللاجئون»! لا. لا يمكن أن تكون تلك هي «الكلمة» التي جالت في خاطري ساعتئذ. لم تكن تلك الكلمة قد دخلت بعد قاموس الشعب الفلسطيني وأمة العرب. ستدخل عما قريب، بعد ساعات، بعد وصول أول فوج من أبناء فلسطين إلى موانئ ليست لهم! عربية هي تلك الموانئ، ولكنها موانئ الشقيق وابن العم، وتبقى ليست «لنا»! لماذا تركنا إذن؟ وإلى متى سيطول بنا الفراق وتمتد الغربة؟ صحيح.. لماذا تركنا؟!

بقي هذا السؤال معلقا في خاطري، من دون جواب يشفي غليلي، حتى صيف سنة ١٩٦٩، بعد معركة «الكرامة» وإقبال الشباب على معسكرات الفدائيين للتدريب.

لقد كنت في رفقة فريق للتلفزيون الفرنسي حضر من باريس ليتعرف على هذه الحركة النضالية الناشئة بإقدام. وذهبنا إلى معسكر «خو» في الأردن، ليرى الفريق بعيون أعضائه وعدسات «كاميراتهم» حقيقة ما يجري. ولم يصدقوا في البداية أن كل هذه المئات من الشباب جاءت للنضال طوع إرادتها وبإلحاح شديد.

واختار رئيس الفريق ثلاثة شبان من المتطوعين، وسألهم إن كان في استطاعته زيارة ذويهم والتعرف عليهم. كنت أعرف أنه لا يزال يشك فيما يراه، تحت تأثير الإعلام الصهيوني والاستعماري الذي يصر على أن العمل الفدائي ليس سوى عمل إرهابي يقوده بعض «الغانغسترز».

وكان له ما أراد، وقمنا بزيارة ذوي الشبان في منازلهم في مخيم «الحسين». وهنا نصل إلى القصة التي كانت مناسبة هذا الاستطراد.

دخلنا منزل أحدهم، ولم يكن في المنزل سوى امرأة عجوز، ربما

في الستين من عمرها، وربما دون ذلك، ولكن الزمن أضناها. سنوات القهر أطول من غيرها.

وبدأ السؤال والجواب. والمرأة ترد بعفوية صادقة من دون أي تردد، بل كانت تحاول أحيانا التأكد من أننا نترجم ما تقوله حرفيا بلا تحوير أو تلطيف. وجاء السؤال على لسان مدير الفريق الفرنسي:

— أريد أن أعرف، لماذا هجرتم بلادكم سنة ١٩٤٨؟

— وكان ردها بسرعة البرق: لأننا «تيسنا» يا خواجة! (أي، لأننا كنا تيوسا، أي أغبياء).

وأشهد الله اني بقدر ما ارتحت الى جوابها، ترددت في ترجمته. ولكنها لم تعطيني فرصة للتردد، ونظرت الي بعين صارمة، وقالت لي: قل له ما قلته، نعم لقد كنا تيوسا.

وفعلت ما أمرت به، لكنني سرحت متذكرا يوم خروجنا من يافا، وتلك كانت تجربتي.. وتساءلت ان كنا فعلا كما تجرأت هذه العجوز ووصفتنا!

في نهاية الحوار، حوارى مع نفسي، قررت أن المرأة، على الرغم من قسوة وصفها، كانت على حق من ناحية، ولم تكن كذلك من ناحية ثانية.

كانت على حق لأن كل ما ترتب عن «لجوثنا» أو «مغادرتنا» لمدننا وقرانا، يثبت ذلك.

لكنها لم تكن على حق لأننا وقتئذ — كشعب — لم نكن نملك من المعطيات والمعلومات عن حقائق الوضع غير ما كنا نقرأه في الصحف

ونسمعه من الإذاعات. وصدقنا ما صدقنا.. وكانت المأساة.

ولم نكن نعلم أن شعب فلسطين كان أيامها من دون قيادة، وما كان يسمى بـ «القيادة» لم يكن — ولا بشكل — على مستوى قيادة العدو الصهيوني.

كذلك، كانت أمة العرب أيامها هي الأخرى من دون قيادات على المستوى، بل منها من كان متواطئا ولا يقول للشعب إلا ما يضمن بقاءه واستمراره في الحكم.

في يافا، كان هناك ما يسمى «اللجنة القومية»: مجموعة من الرجال، جلهم من ذوي النيات الطيبة، والإمكانات المحدودة، تنظيما وعسكريا وسياسيا.

الشعب، كعادته، لم يقصر وبادر فقراؤه الى حمل البنادق إذا توفرت لديهم، ليقفوا نواطير عند مداخل المدينة في مواجهة تل أبيب. المقتدر ماليا اشترى بندقية، أو قبلة، أو مسدسا. وكان الشباب يتحرك من محور الى محور وفق ما يسمعون من شائعات عن نيات العدو:

— الليلة يا شباب، سيهاجمون حي المنشية، فيهرعون الى حي المنشية.

— الليلة يا شباب، سيقتحمون «تل الريش» أو ثكنة «أبو كبير»، فالى هناك.

وهكذا، كانت الأمور، من دون غرفة للعمليات، أو مرجع للتموين، ولا حتى ساحة للتدريب.

وبدا واضحا، حتى لشباب يافع في عمري، أن ميزان القوى ليس

في مصلحتنا. وبدأت الناس تنزح عن خطوط التماس الى عمق المدينة.

ثم تتوالى الشائعات، تسر مرة، وتحزن مرة أخرى.

مما كان يسر، شائعة تقول - مثلاً - ان شحنة من السلاح وصلت. ثم تسمع عكسها مما يحزن، وهو أن «المفتي» لم يرسل سلاحاً، أو أنه أرسل سلاحاً لكنه صودر على الحدود!!

ثم تسمع أن كتيبة من «جيش الإنقاذ» قد وصلت وفيها آلاف المتطوعين من شباب العرب. ثم تكتشف أنه لم يصل أكثر من عشرين رجلاً بقيادة ضابط متحمس ولكنه بلا حول ولا قوة!

ولا شك في أن العدو، من موقعه المتقدم علينا في كل المجالات، كان يعرف واقعنا وكان يعرف كيف يستفيد منه في شن حربه النفسية.

وجاءت مذبحة «دير ياسين» والترويج «الانهزامي» لها، فأدخل الرعب في القلوب. وبدأت مدافع «المورتر» بقصفها العشوائي لتضعف من الرعب والخوف من المذبحة.

وكلمة «مورتر» التي أستعملها الآن، لم تكن قد سمعنا بها بعد في تلك الأيام. وعندما نجح بعض العمال في «شركة السكب الفلسطينية» في صنع شيء محلي للرد على مدافع العدو، طافوا بإنتاجهم الأول الذي أسموه «راجمة الألغام» في شوارع المدينة وسط زغاريد النساء وأناشيد الأطفال.

ولكن... ألم يكن هناك من رأى حقيقة الواقع المؤلمة، والنتائج المتوقعة؟

لقد كان هناك من رأى ذلك، لكن لم يكن هناك من جرؤ على

الجهر به، ولو فعل لرشق بالخيانة والاستسلام.

وبدا للناس أنهم أمام خيارين: البقاء وهذا يعني الموت، أو الهجرة والنجاة في انتظار الجيوش السبعة وتنفيذ المقررات السرية في «بلودان» و«انشاص» و«عاليه»!

لم يكن ثمة مجال لاجتهاد يجرؤ على الدعوة الى البقاء وتحمل ما لا بد منه، في انتظار تطور الأحداث وتعديل موازين القوى.

بل منا من حمل على من بقوا في قراهم ومدنهم ولم يهجروها، وسمعوا منا - ساحنا الله - كل أذى. وهؤلاء هم اليوم، وبسبب موقفهم الذي أخذناه عليهم، يشكلون أحد أهم روافد الحركة الوطنية الفلسطينية، وأحد أهم منغصات الكيان الصهيوني. ولقد اتعظ شعبنا من هذا الدرس، وإن كان تأخر قليلاً، فعندما حاول العدو تكرار تجربته في اعتماد المذابح والقتل الجماعي في الجنوب اللبناني سنة ١٩٨٢، جوبه بإصرار عنيد وشجاع بالصمود في مخيماتهم. لقد تعلموا معنى «اللجوء»، ولن يكرروا المأساة.

وشكراً لعجوز معسكر «خو» التي نطقت بالكلمة الجريئة، كلمة «النقد الذاتي» المؤلمة: «لقد تيسنا سنة ١٩٤٨». ولن نعيد الخطأ يا سيدتي. آمل ذلك!



صورة تذكارية لخريجي المدرسة العاصرية (١٩٤٧ - ١٩٤٨). يتوسط الصورة مدير المدرسة الأستاذ جباللطيف الجبال، وإلى يمينه الأستاذة إبراهيم مطر وفريد أبو وردة وحسن الدباغ. وإلى يساره الأستاذة فوزي الكياي وكمال الحسيني وعبد حزنه وصبري سليمان. محمد عوفات، محمود الدجاني، شفيق الحوت، الخريجون من اليمين إلى اليسار: عمر جبريل، طاهر ناصر الدين، محمد جبالاكرم، محمد عوفات، محمود الدجاني، شفيق الحوت، موسى السام، غالب القاطلي، إبراهيم أبو لند، موسى حور، فتحي محمد سيد، لطفي أبو واكد، رجاقي بصيلة، جدير العلمي.

من الجامعة إلى السجن إلى الصحافة!

كانت بيروت شهمة وكريمة في استقبالها للفوج الأول من «اللاجئين» إليها. كان بحارة مينائها الأشاوس حيارى بين الحزن والغضب، ويعبرون عن ذلك بـ «الأسلوب اللبناني» الذي لا يخلو من الشائيم الطريفة وغير المألوفة لغيرهم.

ثم توالى أفواج اللاجئين ممن كانوا أسوأ حظاً منا، إذ كان الوضع في يافا قد انهار تماماً قبل أن يبتدىء أيار / مايو، فركب الناس - وبينهم من كان قد تبقى من شباب الأسرة - ما تيسر لهم من فلك وشخاتير، ضاع منها في عرض البحر ما ضاع، ونجا منها من نجا ولكن على موانئ صور وصيدا.

ولما كان لنا في بيروت من يسأل عنا من أهلنا، فلم نضطر كالمئات من البؤساء إلى الانتظار أو البحث عن مأوى. يومئذ امتلأت المدارس والمساجد والأديرة بجموع اللاجئين، إلى أن نصبت لهم الخيام فيما تحول فيما بعد إلى «مخيمات» اللاجئين في مواقعها التي نعرفها حتى اليوم، باستثناء مخيم «تل الزعتر» الذي تم تدميره سنة ١٩٧٦ واستشهد فيه بضعة آلاف من سكانه، وكذلك مخيم «ضبيه» الذي لاقى المصير نفسه.

وبدأت مرحلة التيه في حياة الفلسطيني. هذا يبحث عن مأوى، وذاك يفتش عن بقايا أسرته، وثالث يبحث عن مورد رزق. لكن الجميع يحيون على الأمل، أمل العودة القريبة. شهر، شهران، ثلاثة أشهر على أقصى تقدير لمتشائم. حتى أن والدي كان يصصر على استئجار «المنازل المفروشة». لماذا نشترى أثاثا؟ وماذا نفعل به غدا؟ نحمله معنا الى يافا؟ وأمضينا عامين على هذه الحال، وأمثالنا كثيرون، ممن تمكنوا من جلب بعض أموالهم. ووقع خيارنا على بلدة «سوق الغرب» المضيافة التي عَجَّت بالفلسطينيين ومعظمهم من مدينة يافا مثل: آل «حجازي» و«معوّض» و«البيطار» و«الغول» و«الكيالي» وغيرهم. وأصبح الجميع، ولا سيما الشباب من أعمارنا، على علاقات ود وصداقة متينة بأبناء البلدة من آل «صليبي» و«سابا» و«بارودي» و«قشوع» و«نصار» و«حجار»، ولم نشعر ثانية واحدة بفارق قطري أو ديني على الإطلاق.

شقيقي وشقيقي الأصغر مني دخلا المدرسة الرسمية من دون أي سؤال أو جواب. والاثنان الأكبر مني كانا ينتظران العودة ويتصرفان، الى حد ما، كسائحين مصطافين، وأنا انتسبت الى الجامعة الأميركية كطالب داخلي في العام الدراسي ١٩٤٨ - ١٩٤٩. وكانت نتائج امتحانات «المتريكوليشين» قد أعلنت، وتلقيت برقية من صديقي ابراهيم أبو لغد يبشرني فيها بالنجاح، وكان يومئذ قد استقر مع أسرته في مدينة نابلس قبل أن يغادرها الى أميركا.

وكانت الجامعة الأميركية أحد أهم المصانع الثقافية لأجيال من الطلبة العرب. كان الطلبة العرب فيها أكثر من اللبنانيين الذين كانوا لا يزالون يؤثرون الثقافة الفرنسية ويتابعون دراستهم العليا في الجامعة اليسوعية. وكان الطلبة العرب يفدون من فلسطين والأردن والعراق

والخليج وحتى من مصر. من المغرب العربي لا أذكر أحدا، وربما كان ذلك بسبب الثقافة الفرنسية.

وللجامعة تاريخها المعروف في الحركة القومية العربية منذ قديم الزمان، منذ أيام رجال مثل: أحمد الشقيري، وفاضل الجمالي، وأميل البستاني، ومن بعدهم كنعان أبو خضرا، وحسن الزين، وأحمد عبدالرحيم، وبرهان الدجاني، ووليد الخالدي، وعبدالله الريمائي، وعشرات غيرهم.

وفي أيامي، كان على رأس حركة القوميين العرب في الجامعة، وامتدادا لما سبقها: جورج حبش، ووديع حداد، وعلي مانجو، وثابت المهاني، وفرحي عبيد، وهاني الهندي، وعماد حراكي، وأحمد الخطيب، وحامد جبوري، وغيرهم.

وكانت نكبة فلسطين قد صعّدت من نشاط حزب جديد، أسسه ووضع أهدافه وخططه، شبان عربيان من سورية هما: ميشال عفلق، وصلاح الدين البيطار. ومن أبرز البعثيين الذين تعرفت اليهم في الجامعة: عاطف دانيال، وعبدالمحسن قطان، وسعدون حمادي، وجمال الشاعر، وفؤاد الركابي، وخالد الشرطي، وليلى بقسماطي (عقيلة النائب اللبناني الدكتور عبدالمجيد الرافي).

ولقد فوجئت بحزب جديد علي، قديم في نشأته، ولكني لم أكن قد سمعت عنه كثيرا في يافا، وإن كنت أذكر أنني قرأت شيئا عن زعيمه «أنطون سعادة»، وهو الحزب السوري القومي الاجتماعي، الذي اتضح لي فيما بعد أنه كان قد وصل بفروعه الى شمال فلسطين، ولا سيما الى حيفا وعكا. ومن أعلام الحزب في الوسط الجامعي تعرفت الى كل من:

إنعام رعد، ومحمد شبول، ومحمد الشيخ، وكمال نفاع. وكان «سعادة» يقيم على مقربة من مباني الجامعة. ولفتني في هذا الحزب توجهه العسكري، وانضباطية أعضائه وتحتهم المميزة. وأهم من ذلك، حديثهم عن فلسطين كجزء من وطنهم «الوطن السوري» وميلهم الى الكفاح المسلح.

كذلك فوجئت بالوجود الشيوعي الواسع في وسط الطلبة، وكانوا من جميع الأقطار العربية يشكلون منظمة واحدة بزعامة منصور أرمل، طالب الطب في سنته الثالثة آنشد وأحد أكبر الأخصائيين - حالياً - في «مياه العين الزرقاء» في العالم وقيم في واشنطن، وذلك بعد اعتزاله العمل السياسي. ومعه كان العديد من الشباب الذين عانوا فيما بعد، فطردوا من الجامعة ومن لبنان وتلقفتهم سجون «أوطانهم» ليمضوا فيها أعواماً طويلة.

ولعل كل من ذكرت، من مثلي هذه القوى والتيارات، كانوا من غير اللبنانيين. واللبنانيان البارزان اللذان عرفتهما في تلك الأيام، هما منح الصلح والشيخ منير تقي الدين، الذي انتسب الى الدراسات العليا لنيل الماجستير، وهو مدير عام في الدولة وفي وزارة الدفاع بالذات، وكانت أطروحته عن لبنان وعنوانها «ولادة استقلال». ولم يكن أي من الاثنين ينتسب الى حزب معين، لكنهما بالتأكيد كانا من العربيين الأقحاح. ولقد تطورت علاقتي بالاثنيين بعد التخرج من الجامعة، وبتنا أصدقاء حميمين، فمد الله بعمر منح ورحم الله الشيخ منير.

وكان من الطبيعي أن يتلقف القدامى من الطلبة الجدد الوافدين على الجامعة، لتجنيدهم في حلقاتهم وهيئاتهم المختلفة. وكانت قضية

فلسطين في ذروتها، ومأساتها تفتت الأكباد. وبالتالي، فلقد كانت «محور الجذب» عند الجميع لاستقطاب الأنصار والمؤيدين.

والطالب الفلسطيني، أكثر من غيره لهفا على البحث عن طريق، طريق تعيده الى البلاد وتعيد البلاد اليه.

وكانت «جمعية العروة الوثقى»، و«مجلس طلبة الجامعة»، من أهم حلقات الصراع وساحات الاختبار للقوى السياسية الطلابية، وكان نجاح «القائمة» المرشحة لقيادة هذه الجمعية أو ذلك المجلس، المؤشر الكبير على شعبية أي فريق. وفي الفترات التي تسبق الانتخابات، كان الجميع يتبارون بما يصدر عنهم من نشرات، وبما يقيمونه من مهرجانات خطابية، ولما كان «الجنس اللطيف» نادراً جداً ولا يتجاوز عدد أصابع اليدين، فلقد كان السباق رهيباً الى استقطاب «إحداهن» على هذه القائمة أو تلك.

واني أعترف بأن الروح الطلابية لم تكن على المستوى اللائق، وكثيراً ما كنا نلجأ الى العنف والتشابك بالأيدي وأحياناً بالكراسي، مما لا يليق بوسط مثقف كان يجدر به احترام الرأي والخلاف من حوله. كانت حماستنا أكثر من نضوجنا أو المتوقع منا. أقول هذا الآن، بعد أكثر من ثلاثين عاماً. ولعل ذلك من «حكمة» الشيوخ التي لا يدركها المرء إلا بعد التجربة وعبر السنين. كم أشعر بالحنين من نفسي - الآن - وأنا أتذكر ما كنا نتهم به المرحوم الدكتور نبيه أمين فارس من «رجعية وعمالة» لا لسبب إلا لأنه كان يحاول أن يثبينا عن المضي في تظاهرة خارج أسوار الجامعة حيث كان رجال الشرطة يتربصون بنا بالعصي والبنادق. يومها، وقف رحمه الله، بيننا وبين رجال الشرطة، فأصابه من الفريقين ما أصابه.

لقد كانت الشحنة العاطفية التي فجرتها المأساة الفلسطينية بالغة الحدة والمرارة.

ودخلت الجامعة واعدت نفسي وأهلي بدراسة الطب.

* * *

لم يثرني عامي الأول من حياتي الجامعية (١٩٤٨ - ١٩٤٩)؛ فلقد كنت لا أزال مشدودا الى علاقتي خارج أسوار الجامعة، الى أصدقاء من فلسطين لم تسمح لهم أوضاعهم المادية بمتابعة تحصيل علوم عالية، وراحوا يبحثون عن سبل لتأمين لقمة العيش والمأوى.

وكان الجرح لا يزال حاميا، وأخبار الوطن لا تزال تحتل «واجهات» الصحف، والحديث عن «جولة ثانية وثالثة» لا يزال يطغى على كل حديث.

وخطر لنا أن خير منطلق لتنظيم شعبنا هو إيجاد مركز يجمعنا، فقررنا إنشاء «نادي فلسطين»، وتقدمنا بطلب «علم وخبر» لوزارة الداخلية اللبنانية للسماح لنا بذلك. ثم توجهنا الى مكتب «الهيئة العربية العليا» وقابلنا سماحة المفتي رحمه الله، وعرضنا عليه فكرتنا وطلبنا منه المساعدة. غير أن الرجل، بحكم سنه وأسلوب عمله، لم يتحمس لما سمعنا منا، وأفهمنا بصورة غير مباشرة أننا أحرار بعمل ما نريد، لكنه لا يستطيع مساعدتنا أو اعتماد الهيئة غطاء لحمايتنا. ولم نكن شديدي الحزن على موقفه، إذ كنا في أعماقنا نحمل المفتي وكل القيادات الفلسطينية المعاصرة مسؤولية المأساة التي ألمت بنا.

ومع ذلك، فإن مشروعنا لم يشهد النور، لأن وزارة الداخلية أهملت طلبنا ولم ترد عليه حتى كتابة هذه السطور.

وفي تلك السنة، ١٩٤٩، شهد لبنان أحداثا خطيرة، عندما حاول السوريون القوميون القيام بانقلاب ضد حكومة بشارة الخوري - رياض الصلح.

وجاء موقف الحكم في لبنان من الصرامة والحزم، بحيث أقام الرعب في قلب كل من يفكر في أي عمل سياسي جذري. وأدركنا أن لا سبيل لنا سوى اللجوء الى العمل السري، فأقمنا ما أسميناه يومذاك «مؤتمر المشردين الفلسطينيين». واخترنا كلمة «المشردين» عن قصد تدليلا على مرارة مشاعرنا، ثم كإعلان عن رفضنا لكلمة «لاجئين» وما كان يرتبط بها من معاني الذل والمهانة.

ورحنا نظوف على «المخيمات» وكانت لا تزال خياما، لنعبيء المشردين ولنجدد طلائعهم بهدف تنظيمهم في أطر سياسية تكون قادرة على القيادة وتحمل المسؤوليات. فزرنا كل المخيمات في كل المحافظات اللبنانية، وكانت الحماسة تملأ قلوب الناس على الرغم من هول الفجيعة التي كانوا يعيشونها. ومع ذلك فلم يكن العمل في المخيمات بالأمر السهل، ولا سيما بالنسبة الى رجال الرعيل السابق الذين كانوا لا يزالون على ولائهم للحاج أمين ورجال الهيئة العربية العليا. وذات مرة نصب لنا بعض هؤلاء كميناً في مخيم «برج البراجنة»، فأرسلوا بعض «أزلامهم» لضربنا ثم اتصلوا برجال الدرك واتهمونا عندهم بأننا شيوعيون، وكانت «الشيوعية» يومها التهمة الأكثر رواجاً لدى السلطة لمكافحة أي نشاط وطني. وعندئذ تأكد لنا استحالة إمكان التعاون مع الهيئة العربية العليا، وشاهدنا على ذلك اخوة شباب كانوا هم كذلك يحاولون العمل لتنظيم الشعب الفلسطيني، وجلهم كان من حركة القوميين العرب أو على صلة حميمة بها، أمثال الاخوة أحمد اليماني

وعبدالكريم حمد وصلاح صلاح، وغيرهم.

وكان من الطبيعي أن أفيد من وجودي في الجامعة لتوسيع دائرة نشاطنا الفلسطيني الى صفوف الطلبة، حيث لفت الشيوعيون اهتمامي وذلك لتركيزهم على مطالب الطلبة المعيشية، التي كان الفلسطينيون قد بدأوا يعانون منها أكثر من غيرهم. ووجدت نفسي أقرب اليهم، من القوميين العرب والبعثيين، فدخلت حلقاتهم وقوائم انتخاباتهم، وأصبحت من خطباء منابرهم.

ولم يرق نشاطي طبعاً لادارة الجامعة ولا لأجهزة السلطة اللبنانية، مما أدى الى اعتقالي ودخولي السجن أول مرة في حياتي.

كان ذلك في منتصف العام الدراسي ١٩٥٠ - ١٩٥١، وكنت على ما أذكر في دائرة علم الكيمياء، عندما جاء من يستدعيني لمقابلة نائب الرئيس واسمه «آرشي كرافورد». أمارئيس الجامعة فلقد كان «ستيفن بنروز»، وكان تعيينه في هذا المنصب مناسبة لأسمع، أول مرة، بشيء اسمه «وكالة المخابرات المركزية الأميركية». وقد لا يكون الرجل من عملائها بالضرورة، لكنه كان من غير شك «أكثر» من مجرد رئيس للجامعة وأقوى من السفير الرسمي للولايات المتحدة، وعلى صلة قوية بعدد من مراكز القوى في أميركا التي كانت تئن وقتئذ تحت وطأة «الماكارتية».

ولم يخطر على بالي وأنا ذاهب الى مكتب نائب الرئيس أي خاطر يتعلق بنشاط سياسي. وظننت أن كل ما في الأمر يتعلق بقضية المتأخر علي من أقساط مدرسية لم أكن قادراً على إيفائها. مع ذلك توجست في

الأمر شراً، اذ لم تجر العادة أن تستدعي الادارة أحد الطلبة وهو في حصة دراسية، وتساءلت عن سر الاحاح في ضرورة استجابتي الفورية، مع العلم بأنني كنت أجري بحثاً مخبرياً كان يصعب التوقف فيه بعد ان بدأته.

ودخلت غرفة السكرتيرة، التي طلبت الي الانتظار، لأن نائب الرئيس كان يستقبل بعض الزوار! أي زوار، تساءلت، وإذا كان لديه زوار فلماذا لم يؤخر دعوتي حتى ينتهي منهم وأنتهي أنا من بحثي؟

ولاحظت «حركة غير اعتيادية» من حولي، وكأن هناك من يقوم على حراستي، واني في قيد التوقيف أكثر من كوني طالباً يؤدي زيارة عادية لمسؤول في الادارة.

ثم استدعيت، ووقف السيد كرافورد لتحيتي بعربيته المكسرة، ثم دخل في الموضوع من دون مقدمات، وأخذ يستجوبني عن نشاطاتي «غير الطالبة» داخل الجامعة وخارجها، مما يعتبره - ومعه السلطات اللبنانية - نوعاً «من النشاط غير المرغوب فيه لما يثيره من أعمال شغب وتحريض»، وأنا أدافع عن موقفتي، بصراحة وثقة. ثم فوجئت بإثنين من رجال التحري يخرجان من وراء ستار ويضعان «الحديد» بيدي ويسوقاني الى «جيب» كان في الانتظار قرب بوابة الجامعة من الداخل. وشاهدني الطلبة، وكان المشهد غير مألوف، وكنت لا أزال ألبس «الروب الأبيض» الذي نلبسه في المختبر.

وأنا في الطريق الى «النظارة» قرب المختبر الحكومي، تذكرت ما كنت قد قرأته قبل يومين في جريدة «الحياة» تحت عنوان على ثمانية أعمدة في الصفحة الثالثة عن «اكتشاف أخطر خلية شيوعية بين

الفلسطينيين». وكان من ضمن الخبر ما أفاد باعتقال اثنين من زملائي في «مؤتمر المشردين الفلسطينيين». ولم أكن بعد، بسبب الدراسة، قد توفر لي الوقت لأتحقق من الموضوع.

وربطت بين اعتقالي وبين «الخلية الشيوعية» المزعومة، وصدق حدسي. ولما كانت القضية ملفقة، ولم يجد المحقق ما يدينني به، تقرر اطلاق سراحي بعد أسبوع. أما صديقي، فلقد أبعدا فوراً عن البلد، ورمت السلطات بهما على الحدود اللبنانية - الفلسطينية (الإسرائيلية). وقد تمكن أحدهما من الإفلات والوصول الى العراق، وأظنه لا يزال هناك ولم أسمع عنه من يومها. أما الثاني فوقع في أيدي السلطات السورية وهو هائم على وجهه، وسلموه بدورهم الى السلطات الأردنية التي أودعته معتقل «الجفر» حيث أمضى هناك أكثر من ثمانية أعوام.

وعدت الى الجامعة لأجد «فرمانا» يقضي بتعليقي عن الدراسة مدة عام!

ولم أستسلم للقرار، ولجأت الى الطلبة، الذين أبدوا مشاعر إيجابية وهددوا بالاضراب وكتبوا العرائض. غير أن ذلك العام كان عاما قاسيا، فطردت الجامعة أكثر من ستين طالبا، أبعدهم السلطات الى بلادهم حيث كانت السجون في انتظارهم. فكان العراقيون أسوأ المبعدين حظا، إذ لم يطلق سراحهم من السجون إلا بعد ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨.

ومما زاد في طيبي بلة أن أوضاع الأسرة الاقتصادية كانت قد بلغت حدا صعبا، إذ ولى عهد «البيوت المفروشة» وركنا جميعا الى غرفة واحدة في «وقف» للمرحوم الشيخ عبدالرحمن الحوت، الذي تحول الى «نخيم» خاص لـ «اللاجئين» من العائلة. ومع أي كنت أمثل «أمل» العائلة

بإنقاذ الوضع بعد التخرج، فان والدي - وهو الكاره بطبعه للسياسة والسياسيين - بقي صامتا ولم يحدثني قط عن هواجسه و«نشاطاتي».

ولولا جملة أصدقاء أعزاء، كانوا يستضيفوني باستمرار الى موائدهم وفي منازلهم، لكان اليأس قد سحقني. ورحت أبحث عن عمل، أي عمل. ولكن «تهمة» شيوعي كانت أطول من سور الصين العظيم. فعملت في معمل للصابون سرعان ما أفلس، ثم عملت في «مدينة الملاهي» على «الروشة» في بيروت، ولكنها كانت كلها أعمالا موقته لا تكفي ثمن السجائر.

وكان «مطعم فيصل» أكرم الله كل أصحابه، مقري الدائم، أجد فيه فنجان القهوة «على الحساب مهما طال»، كما أجد رفاقي وأصدقائي، وأشعر بدفء القرب من الجامعة التي حرمتني متابعة دراستي ذلك العام.

وفي «مطعم فيصل» كنت أترزق أحيانا عن طريق «الدرس بالنيابة»، فأكتب بعض «الأوراق» لبعض الكسالى الموسرين من الطلاب في مقابل مبلغ معين، وفي أي موضوع. ثم كانت الكارثة.

ف ذات ظهر، كنت قد أنهيت «ورقة» لتلميذ في «العلوم السياسية» طلبها منه أستاذه «سيسيل حوراني» وكان عنوانها «مفهوم الحرية في النظام الرأسمالي والنظام الشيوعي». وأحببت ما أنجزت وخبأت نسخة عن الدراسة لنفسني. وبينما كنت في مطعم «إيست هول» في شارع «جان دارك» أتناول طعاما شهيا واثقا بقدرتي على دفع ثمنه من أتعاب الدراسة إياها، اذا بيد قاسية تشد على كتفي ولسان متعجرف يسألني إن كنت فلانا. فلما قلت «نعم» قال «قم». فقممت.

ولما كنت تعلمت الدرس، حاولت انتحال أي عذر للتخلص من

الدراسة التي في جيبي ولكن كان السيف قد سبق، وأصبحت «الدراسة» في جيب التحري، وفي الطريق الى... حيث لا أدري، سألني التحري لماذا لا أزال في لبنان؟

وكان قد صدر مرسوم جمهوري، بتوقيع كل من الشيخ بشارة الخوري ورئيس وزرائه عبدالله اليافي، بإبعادي عن لبنان. فقلت له:

— لم يبلغني أحد بذلك. لقد قرأت الخبر في جريدة «التلغراف» وظننت أن هناك لبسا في الخبر. والدليل على حسن نيتي أنك وجدتني حيث أكون دائما.

وفوجئت بالسيارة تقف بنا أمام مطعم «سعد» على «الزيتونة» قبالة ملهى «الكيت كات» الشهير يومذاك. كان «القومسيير» المسؤول يتناول كأسا من العرق! وهمس التحري في أذنه بما همس وسلمه «ما ضبطه» في جيبي. وسمعت «القومسيير» يقول له:

— خذه الى نظارة الأمن العام. هذا منشور خطر! ويجب تقديمه للمحاكمة قبل إبعاده.

وهكذا كنا بمصيبة واحدة فأصبحنا بمصيبتين.

من النظارة الى «سجن الرمل»، وما أدراك ما «سجن الرمل»، بين اللصوص والمهريين والقتلة.

وتحركت الأسرة بفرعها اللبناني، من زعيم الى آخر ومن وزير الى نائب، والكل ينفض يديه، وكأنني ارتكبت جريمة قتل. وجاء يوم المحاكمة، واستبشرت الأسرة خيرا عندما عرفنا أني سأمثل أمام القاضي

المنفرد (رحمه الله) الأستاذ محمود نعمان، الذي كان لحسن حظي زوجا لابنة عم والدي.

وقبل يوم المحاكمة بساعات، فوجيء والدي بزيارة القاضي نعمان، وظنه جاء ليطمئنه سلفا.

واحتار الرجل في قول ما جاء ليقوله، الى أن قال أخيرا:

— يا عم، لقد جئت لأقول لك اني اعتذرت عن قبول أوراق شفيق. طلبت تحويلها الى قاض آخر.

وقبل أن يستفسره الوالد عن السبب، قال الرجل:

— ان الأحكام في مثل هذه القضايا تصل الينا مكتوبة خالصة، في ظرف نفذه قبل النطق بها. هذه سياسة عليا!

ولما دخلت قاعة المحكمة ووجدت قاضيا آخر فوق المنصة، هو الأستاذ «جان باز»، تطلعت في وجوه أبي وأشقائي وأصدقائي، فأدركت أني وقعت.

وطبعا، لم يكن لدي المال لتوكيل محام، وكانت علاقتي بالشيوعيين قد انتهت منذ أشهر لأكثر من سبب، فقرروا مقاطعتي، وعدم تحيتي.

ولم أستطع رواية قصة «المنشور» الحقيقية خشية ما سيصيب صديقي الطالب من ضرر أقله الطرد من الجامعة. فقلت انها دراسة علمية محضة، ولا علاقة لها بما يزعم النائب العام من «تحرير للنعرات الطائفية». ولما سألني القاضي إن كان عندي أي شيء آخر أضيفه، طلبت اليه أن يأمر رجال السلطة باعادة الكتب التي سرقوها من منزلي من دون مبرر.

ونطق القاضي بما كانوا قد كتبوه له:

— الحبس ثلاثة أشهر والابعاد عن لبنان!!

وكانت ردة فعلي، بصفة بصوت عال، تبعثها صرخة من القاضي موجهة الى الحرس قال فيها: خذوا هال... وشتمني!

وفي السجن التقيت زميل الدراسة، الصديق «مصطفى مدني» الذي كان ينتظر وصول والده من السودان ليأخذه معه بعد أن تقرر إبعاده هو الآخر عن لبنان... الذي عاد اليه بعد سنوات «قائما بالأعمال» ثم سفيرا لبلده، وذلك في أواسط الستينات عندما كنت أنا قد أصبحت ممثلا لمنظمة التحرير في لبنان.

وما لن أنساه، من تجربة السجن، شهامة وعظمة الرجل العجوز «باسيلا متى» الذي كان يمضي فترة العشرة أعوام من السجن لانتمائه الى الحزب السوري القومي، بينما كان ابنه الوحيد «فؤاد» يمضي في «سجن القلعة» فترة سجن مؤبد. وكان قد شح بصره، فاعتمد علي في كتابة رسائله الى ولده وقراءة رسائل ولده اليه. ان هذه الرسائل لوتنشر لبزت في محتواها الانساني وحوار الوالد والابن، أروع القصص التي قرأناها. وليس هذا ما أثر في نفسي فقط، وإنما كذلك اكتشافنا لـ «الانسان» في الانسان مهما يكن الخلاف في الرأي والانتفاء. وهذا ما لم يكن يفهمه الحزبيون العرب تلك الأيام ولا أظنهم فهموه حتى الآن.

وأخيرا، وفي نيسان/ ابريل ١٩٥١، خرجت من السجن، وكانت مساعي الأسرة قد نجحت مع الرئيس سامي الصلح، الذي كان قد تسلم رئاسة الحكومة بعد عبدالله اليافي، في «تعليق» مرسوم إبعادي

عن الأراضي اللبنانية. ولكن سيف الملاحقة والمراقبة بقي مسلطا على رقبتني حتى سنة ١٩٥٥ عندما تمكنت، بقرار من المحكمة اللبنانية، من استرداد جنسيتي اللبنانية. وتلك بحد ذاتها قصة طويلة تعرفت خلالها على معان كثيرة في الحياة اللبنانية. وكان يمكن لي اختصارها مع متابعيها لوقبل والذي — رحمه الله — مجرد الذهاب الى «دائرة النفوس» ليجد اسمه مسجلا في سجلات قيودها، فيطالب بهويته اللبنانية، فأكتسبها بدوري بحق الوراثة. لكن أبي اعتبر ذلك تنازلا عن هويته الفلسطينية التي لا يريد بدلا منها.

وبانتظار نهاية العام الذي حرمت فيه إتمام دراستي الجامعية، عملت في «ثانوية الحرش للمقاصد الاسلامية»، وبالتالي لم أنقطع عن التمتع بالنشاط الطلابي، وإن كان هذه المرة من موقع المعلم لا موقع الطالب.

ولم تكن عودتي الى الجامعة بالأمر السهل؛ فلقد كان علي أن أجتاز امتحانا عسيرا أمام «لجنة الانضباط» المؤلفة من معظم رؤساء الدوائر في الجامعة.

وفي نهاية الأمر سمحوا بعودتي، بشروط:

أولا: تحميل ملفي «إنذارين» وهذا يعني أن أية مخالفة ارتكبتها وتستحق «الانذار الثالث» يكون «الطرد» مصيري.

ثانيا: حرمانني من المساهمة في أي نشاط من أي نوع، ومن حق الانتخاب أو الترشيح في أية جمعية طلابية.

ثالثا: أن أبحث لنفسي عن أية «مادة» تكفل تخرجي بشهادة

البكالوريوس، باعتبار أن لا مجال لاتمام تحصيلي في كلية الطب مهما اجتهدت أو أحرزت من علامات عالية.

ولم يكن أمامي من مجال لأي خيار غير القبول، وقررت التخصص بـ «علم النفس» كمادة أولى ويعلم الأحياء كمادة ثانية. وكان اختياري للأولى متأثرا بالموقف النبيل والشجاع الذي وقفه الأستاذ الأميركي «تيري بروثرو» من قضيتي وكان رئيس دائرة علم النفس.

وفي الواقع، انني فيما بعد قومت الحكمة القائلة «رب ضارة نافعة»، إذ اكتشفت أنني لا أميل فعلا الى الطب، ولا أعرف أصلا لماذا اخترته (شأن معظم طلبتنا حتى هذه الأيام)، ووفرت بذلك على نفسي خمسة أعوام مضنية من دون معنى، كما فعل كل من جورج حبش ووديع حداد اللذين درسا الطب وتعبا في التحصيل، ولكنهما لم يمارساه سوى عام أو بعض عام، وتفرغا لما كان يشغلها فعلا وهو النضال السياسي. رحم الله وديعا ومد بعمر جورج، فعلى الرغم مما بيننا من اختلافات في الاجتهادات، فاني أعترف لهما بالصفاء والطهر والتفاني في سبيل قضية فلسطين.

ومر عامي النهائي في الجامعة على خير، ونلت شهادتي في احتفال العام الدراسي ١٩٥٢ - ١٩٥٣. وأذكر يومها أن الدكتور قسطنطين زريق، وكان الرئيس بالوكالة، قال لي وهو يسلمني الشهادة:

— الآن نستطيع القول اننا انتهينا من مشاكلك!

والتحقت من جديد في «المقاصد» التي كانت قد نقلت ثانويتها من منطقة «الحرش» الى منطقة «الأشرفية» وأسماها «ثانوية علي ابن

أبي طالب»، تحت إدارة المربي المعروف الدكتور زكي النقاش.

وأقضيت في «ثانوية علي» ثلاثة أعوام، استقلت أو أقلت بعدها — لا فرق الآن — لأنني رفضت باعتباري «ناظرا» أن أستعمل نفوذي لمنع الطلاب من الإضراب والتظاهر ضد فرنسا ونفيها لـ الملك محمد الخامس عن بلده. واني لأشعر باعتزاز عميق بشبكة الصداقة الواسعة التي تجمعني مع خيرة الرجال في لبنان ممن كانوا من تلاميذي. انني أفهم مشاعر هؤلاء الشباب تجاهي، لأنني ما زلت أشعر مثلهم كلما التقيت أحدا ممن ساهموا في تعليمي وتربيتي.

ومن مفارقات هذه الأعوام الثلاثة أنها على الرغم من قسوتها — موارد قليلة وملاحظات كثيرة، وأوضاع سياسية متردية — فانها في الوقت نفسه شهدت أول تجربة عاطفية جدية في حياتي. ولكن مالنا وللخصوصيات، فهذا لا يهم القارئ هنا، ولكنني أردت الإشارة الى ذلك لأعترف بفضل هذه التجربة علي في أمرين: أولهما استعادي لثقتي بنفسي وبالدنيا من حولي بعدما كاد اليأس يدمرني. وثانيهما اكتشافي لميلي الى الكتابة وقدرتي على تطوير هذا الميل.

ولعبت الأقدار لعبتها، عندما صحوت ذات يوم من سنة ١٩٥٦، على صوت عامل يدق المسامير على «واجهة» مكتب أمام منزلي. كان على الواجهة كلمة واحدة بالخط الكبير واللون الأحمر: «الحوادث»، وتحتها ثلاث كلمات بخط أصغر ولون أسود: «أسبوعية — سياسية — عربية». وبلا جهد خاص أو مقصود تعرفت على الأستاذ سليم اللوزي — رحمه الله — عن طريق صديق مشترك هو الاذاعي الأستاذ صبحي أبو لغد الذي تعود معرفته بسليم الى أيام «محطة الشرق الأدنى» في يافا.

وكان ذاك الصباح يوم تحول في حياتي، وبداية الفرج الذي يتبع الضيق.

* * *

عملت في مجلة «الحوادث» اللبنانية من بداية السلم، فكتبت ورسمت وحملت «الكليشيات» الى المطابع فعشقت أجواءها وأحببت عمالها.

شيء واحد كان يقلقني هو وضعي المادي. ولم تكن إدارة المجلة الناشئة بقادرة على تلبية حاجتي على الرغم من تقدير سليم اللوزي لجهودي، وكان هو الآخر يمر بأزمة مالية حادة وطموحاته كبيرة. واتفقت على العمل معه كـ «مراسل» في الكويت، التي كنت قد تعاقدت مع دائرة المعارف فيها للتعليم في إحدى مدارسها.

كان ذلك في ١٩٥٦/١٩٥٧ و١٩٥٨/١٩٥٧. وعندما عدت من الكويت لتمضية إجازة الصيف في منتصف أيار/ مايو ١٩٥٨، كانت حوادث لبنان، التي أسموها ثورة قد بدأت. ووقفت «الحوادث» ضد رئيس الجمهورية كميل شمعون. قررت يومئذ أنه لا يمكنني أن أستغني عن الصحافة، فلقد بدأت جرثومتها في السريان بدمي. واستلمت «سكربتيرة التحرير» وطلقت التعليم بالثلاثة.

في تلك الفترة لم يكن للمجلة من توجه سياسي محدد، ولم تكن تستند الى فكر سياسي واضح. كان مزاج صاحبها هو المؤشر والبوصلة، وكان اللوزي أكثر ميلا الى الصحافة الاجتماعية والفنية والأدبية. ولكن خلافه مع شمعون وقسوة هذا الأخير في معاملته له وملاحقته، دفعت

كلها به الى اللجوء الى دمشق عاصمة الاقليم السوري من الجمهورية العربية المتحدة.

ووجدت نفسي أتحمل وحدي مسؤولية إصدار المجلة من الغلاف الى الغلاف. ولما كنت بطبعي أميل الى الصحافة السياسية، والجو الناصري يعم الأجواء العربية بأسرها، ضاعفت صفحات السياسة فأصبحت تغطي على كل ما عداها. ولأول مرة يدخل «أسرة التحرير» الأستاذ منح الصلح كمتطوع، واستجلبنا معا عددا من الكتاب الأصدقاء، فعمل معنا العديدون، منهم الأستاذان مورييس صقر وباسم الجسر. وبدأت المجلة تنحى منحى جديا وعقائديا.

وكانت هذه النقلة في اتجاه «الحوادث» مع شحنة العنف التي كانت تصاغ بها أخبارها وتعليقاتها وكاريكاتير «جلول» سببا في اتساع انتشارها ارتاح اليه سليم اللوزي، الذي كان لا يزال في دمشق ويسمع إعجاب أهل الرأي والسياسة في ما تنشره «الحوادث». ولقد كتب مرة في «الصفحة الثانية» المخصصة لوجدانيات الكتاب والمحررين، مقالة طريفة تحت عنوان «وطني بالرغم مني» تعرض فيها الى النقلة في «الحوادث» وفي نفسه. ولما عاد الى بيروت، كانت حماسه بالغة وإمكاناته تسمح بالتطوير والارتقاء. ومن الزملاء الأعزاء الذين عرفوا «الحوادث» وتدربوا في أروقتها: طلال سلمان، ووجيه رضوان، ووليد عوض، ونبيل خوري، والياس سحاب، وفؤاد مطر، وغيرهم، ممن أصبحوا فيما بعد من أعلام الكتابة الصحافية والفنية والأدبية في لبنان، وكلهم من أعز الأصدقاء.

وكبرت المجلة وكبرت معها، ومن خلالها تعرفت على الدنيا:

رجال السياسة، أهل الفن، أرباب الاقتصاد، أركان النقابات، قادة الأحزاب. وكانت بيروت تلك الأيام، بفنادقها مثل «السان جورج» و«بريستول» و«كارلتون»، وبمطاعمها التي لا تحصى، ومقاهي الرصيف فيها، منتدئ للحياة العربية العامة، وملتقى الأجيال السياسية المتصارعة، وصحفها تعكس ذلك كله، حتى بات يصعب على القارئ الاكتفاء بجريدة يومية واحدة أو مجلة أسبوعية واحدة، لكثرة ما كان بين هذه الصحف والمجلات من سجال. وليالي بيروت والجبل، ولا سيما في الصيف، كانت تطفح حياة وحيوية بجموع السياح، والمصطافين، واللاجئين السياسيين من أقطار العرب: أدباء وكتاب وفنانين، وسمّ ما شئت من المهن والمواهب، ومن شئت من طلائعها، ويختار الصحفي منا أين يسهر تلك الليلة. كل ما يتمناه موجود: مع عبدالوهاب وأم كلثوم في شتورا، أو خالد العظم وناظم القدسي في «غراند أوتيل» بصوفر، أم مع ميشال عفلق وصلاح الدين البيطار في «الدولشه فيتا» أو أوتيل «بلازا»، أو مع «بدوي الجبل» في جريدة «الحياة»، أم مع كمال ناصر في جريدة «الصحافة».

وإذا أردت «شلل البعث» من طالب شبيب الى فؤاد الركابي الى عبدالمحسن أبو ميمزر الى جبران مجدلاي، فعليك مطعم «فيصل» أو «الأنكل سام» الذي كان محظورا دخوله على «القوميين العرب» بسبب اسمه!

وكان المرحوم سعيد فريجة «سيد السهر» بين الصحفيين، ولا تكاد تغرب الشمس حتى يكون قد قرأه على «سهرة الليلة» وضيوف مائدته. وكانت مواعيد عامرة والدعوة مفتوحة لأي صحفي «عابر سبيل» من أي صحيفة كان. أما شارع «فينيسيا» الذي تفتن في «باراته»، فكان

المحطة التي لا يمكن أن تخفيك عن صديق صحفي تبحث عنه. من تريد؟ ميشال أبو جودة، كمال سنو، عبدالغني بندق، أحمد شومان، سليم نصار، مارك رياشي، هشام أبو ظهر، جورج ابراهيم الخوري، من تريد؟ ستجده إما في «نادي ٢١» أو «ويسكي اغوغو» أو «لايكورن» أو «كي هول»، وآخر الليل في ملهى فندق «الكابيتول» الشقيق الأكبر لأوتيل «كومودور» الشهير حالياً، ثم في المطاعم، أو مع «لقمة الفول» في «مطعم العجمي» حيث كانت تصاغ الأخبار، وتفرك الشائعات، وتتقرر «مانشيت» الصحف قبل أن تدور المطابع عند الفجر.

* * *

أردت من هذه اللوحة الذاتية تلخيص نموذج حياة جيل من أبناء فلسطين، أبناء جيلي.

وعلى الرغم مما بدا من قسوة ومعاناة، فاني أعتبر نفسي محظوظاً بالنسبة الى آلاف من أمثالي. وهكذا يكون في استطاعة القارئ أن يتصور هول الأعوام العشرة الأولى من حياة اللجوء الفلسطيني.

عودة الروح الى «الشخصية الوطنية الفلسطينية»

ان الخمسينات، ولا سيما بعد تأميم قناة السويس والتصدي لحرب العدوان الثلاثي (البريطاني - الفرنسي - الاسرائيلي) سنة ١٩٥٦، شهدت نهوضا قوميا وصل الى قمته في تاريخنا العربي المعاصر بإعلان الجمهورية العربية المتحدة، أول دولة لـ «الوحدة العربية»، ذلك الحلم القديم الثابت والمستمر. ثم كانت ثورة تموز/ يوليو في العراق بعد أشهر من قيام دولة الوحدة، وانطرح الحديث عن ضرورة دخول العراق في دولة الوحدة اقليما شرقيا جنبا الى جنب مع الاقليمين الجنوبي والشمالي (مصر وسورية).

ولم تجر الرياح بما تشتهي السفينة الوحدوية.. وبدأ الخلاف ينشب أظفاره بين القوى الوحدوية بشأن قضايا كانت، بالنسبة الى الفلسطيني، قضايا ترف مهما قيل في أهميتها وصح ذلك القول، وذلك لأن الفلسطيني كان معنيا بما هو أهم من ذلك، وهو قضية تحرير فلسطين التي يجب أن تكون لها الأولوية، والوحدة هي الطريق الى التحرير.

واختلت التحالفات السياسية ثم اضطربت ما بين القاهرة وبغداد، ثم بين القاهرة ودمشق، ووقعت كارثة «الانفصال» في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١.



كان انتسابي الى الجامعة الأميركية في بيروت، في العام الدراسي ٤٨ - ١٩٤٩، وتخرجت في سنة ١٩٥٣، بعد انقطاع قسري عن الدراسة مدة عام بسبب نشاطاتي السياسية.



ومن الجامعة الى التدريس فبالصحافة عبر مجلة «الحوادث» اللبنانية. الصورة في قصر الضيافة بدمشق سنة ١٩٥٩. ويحيط بالرئيس عبدالناصر اسرة «الحوادث». الى يساره: جوزيف خوري، شفيق الحوت، (عبدالحمد السراج)، سليم اللوزي. والى يمينه: أحمد شومان، طلال سلمان، وجيه رضوان.



ومن الصحافة الى مكتب م.ت.ف. والصورة لحفل وداعي أقامه الزملاء في المجلة بمشاركة نقيب المحررين الأستاذ ملحم كرم، والأستاذ رضوان مولوي من وزارة الاعلام.

لا شك في أن الشعب الفلسطيني كان أكثر الشعوب العربية حزنا على فشل التجربة الوحودية الرائدة وانفصام «الجمهورية العربية المتحدة»، وذلك لسببين هما:

أولاً: لأن «الوحدة» بالنسبة الى الفلسطينيين لم تكن مجرد حلم تاريخي يتوقون الى تحقيقه مثل غيرهم من العرب، كما لم تكن مجرد تطلع واع الى مستقبل قومي أفضل يدركون ضرورة إنجازه مثل غيرهم من العرب، وإنما مع هذا وذاك، فلقد كانت «الوحدة» بالنسبة الى الفلسطينيين وعدا بتحرير وطنهم السليب.

فقد كانت دولة «الوحدة» تعني لهم، قبل أي شيء آخر، أنها الدولة «الطوق»، أو الدولة «الكماشة» المحيطة بفلسطين المحتلة، بإسرائيل.

وكان بن - غوريون من خندقه المضاد، يدرك هذا المعنى المحدد لقيام دولة الوحدة. ولعله هو أول من أطلق عليها صفة «الكماشة أو كسارة البندق». ولذلك كان الاسرائيليون أكثر شعوب العالم فرحاً بجريمة الانفصال التي ارتكبت في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١. وعندما وقعت حرب ١٩٦٧، التي أطلق الصهاينة عليها اسم «حرب الأيام الستة»، والذي أخذ البعض منا للأسف يعتمد في كتاباته وتصريحاته، كتبت مقالة بعنوان «حرب الست سنوات لا الستة أيام» لافتاً الى الفارق الزمني بين جريمة الانفصال وحرب ١٩٦٧.

ثانياً: لأن الشعب الفلسطيني، الذي لم تتوفر له أية فرصة لحكم ذاتي، أو استقلال شكلي، كما توفر لغيره من الشعوب العربية مثل السوريين واللبنانيين والعراقيين وحتى الأردنيين (أيام كان الأردن إمارة)،

فانه لم يفرز أية شريحة اجتماعية أفادت من واقع التجزئة الذي فرضته خريطة سايكس - بيكو، وبالتالي فلقد استمر الفلسطينيون على صفائهم الوحودي العربي، كما يشهد لهم تاريخهم النضالي والشعارات القومية التي كانوا يرفعونها في كل انتفاضاتهم وثوراتهم.

ولم تبرز لدى الفلسطينيين أية عقدة «قطرية» عندما كانوا يرون شخصيات عربية (غير فلسطينية) تقود نضالاتهم العسكرية أو السياسية. لقد كان العكس تماماً هو شعورهم، أي الشعور بالفرح والسعادة لهذا التضامن القومي الأصيل. لقد كان أطفال فلسطين وفتيانها يحفظون عن ظهر قلب الأغاني الشعبية والأناشيد الوطنية التي كانت تمتدح قادة من أمثال المرحوم فوزي القاوقجي (اللبناني)، والشهيد البطل الشيخ عز الدين القسام (السوري)، وغيرهما ممن عرفت فلسطين من رجالات العرب.

لهذين السببين البديهي أن حزن الفلسطينيين عميقاً، وفجيعتهم كبرى، يوم وقع الانفصال. ولهذين السببين كان هذا التمزق الحاد والألم الشديد والقهر النفسي الذي أصاب أبناء فلسطين المنتمين الى الأحزاب والقوى القومية، من بعثيين وقوميين عرب وناصرين. حتى الشيوعيون الفلسطينيون مسهم الحزن العميق وأخذوا على رفاقهم في سورية ولبنان والعراق عدم وعيهم لأهمية الوحدة ومخاطر الانفصال.

لم يستطع الفلسطيني القومي والتقدمي أن يجاري رفيقه القومي والتقدمي في سورية، أو في مصر، أو في العراق - الأقطار المعنية بقضية الوحدة وقتئذ - في طرح التبريرات لضرب الوحدة، واعتبر أن «أخطاء» دولة الوحدة لا يتم البحث فيها ولا يجوز طرحها من حول مائدة

الانفصال. ولم ينكر الفلسطيني الواعي ما كان لدولة الوحدة من أخطاء، لكنه اعتبر الانفصال خطيئة. والفرق بين الخطأ والخطيئة واضح ومعروف.

وكانت بيروت، بصحفها، وأنديتها، الفكرية والسياسية ومقاهي أرصفتها، واجهة الصراع والحوار، بين مؤيد لهذا التيار أوذاك، بين محرض يريد صب الزيت على النار، و«واسطة خير» يريد للممة الصف القومي العريض، وتجاوز المرحلة بالانتصار على الأخطاء والخطايا معا.

ومن موقعي كمدير تحرير لمجلة «الحوادث» المحسوبة على القاهرة وعلى عبدالناصر بالذات، وقتئذ، أتيت لي الفرصة الكاملة لرؤية وسماع الكثير، ولشرف المساهمة في الدفاع عن الوحدة، فكرة ودولة.

وعلى الرغم من «الحزن الفلسطيني» الذي كان يغمرني، وربما بسبب هذا الحزن، فلقد حرصت على الرغم من وضوح موقعي المبدئي، على السعي الدائم لتقريب وجهات النظر بين فصائل الحركة العربية. وتحول مكتبي الى ندوة يومية وملتقى للعديد من الشخصيات السياسية العربية، والكتاب، والشعراء، والمناضلين. كنا نتناقش، نتحاور، نكتب، نحمل الرسائل من فريق الى فريق، نرد على رأي برأي، نسافر من عاصمة الى أخرى.. كنا نحاول الخروج من المأزق الرهيب، والأمل يحدونا بأن عمر الانفصال قصير، خصوصا وأن أخبار شعبنا العربي في سورية ونضالاته اليومية تبشر بذلك.

ووصل الأمل الى ذروته حين وقع الانقلاب على جمهورية «الانفصال» التي كان يرأسها ناظم القدسي، وقامت حكومة برئاسة صلاح الدين البيطار. يومها، ركبت سيارتي ورحت في سباق مع الريح

الى دمشق. وعند نقطة الحدود بين سورية ولبنان، في «المصنع»، التقيت عشرات الصحفيين العرب والأجانب الذين هرعوا من بيروت لتغطية أخبار الانقلاب. وصعب علي أن أخفي مظاهر بهجتي بما حدث وشماتي ببعض الزملاء من أعداء الوحدة الذين كان الهجوم باديا على وجوههم.

غير أن فرحتي لم تدم طويلا.. وذلك عندما تقدم مني موظف الأمن العام السوري ليخبرني بأني ممنوع من دخول سورية. في البداية لم أصدق، وسألت الموظف إن كان ثمة لبس في الاسم، فقال «لا»، ولما سألته أي «قوائم منع»، يعتمد، لأن لكل عهد «قوائمه»، رفض أن يجيب. ولما أعاد الي جواز سفري، تطلعت فوق رأسه، فرأيت صورة الرئيس القدسي لا تزال معلقة. فأخذت الجواز وقلت له:

— على كل حال، ليس هناك من داع الى السفر، فقد ظننت، مثل غيري، أن انقلابا حدث في دمشق ضد الانفصال والانفصاليين، لكن يبدو أن ذلك ليس سوى شائعة.

وعدت حزينا الى بيروت ومعني المرحوم الزميل وفيق الطيبي الذي لاقى المعاملة نفسها، وكان ناصريا معروفا. وأبرقنا الى رئيس الوزراء البيطار نخبره بما حدث، فرد معتذرا وموجها الدعوة للزيارة. لكنني لم أذهب. وحزني لم يكن لما حدث لي شخصا، فلطالما تعود المواطن العربي، ولا سيما الكاتب والصحافي، على «وقفة الإذلال والإهانة» في المطارات العربية. لكن حزني كان أعمق كثيرا؛ كان حزنا قوميا ينعكس من شعور دفين بأن ما هدمه «الانفصاليون» بليلة كثيفة قد يحتاج الى سنوات وربما عقود قبل أن يعاد بناؤه. وهذا يعني أن لا «فلسطين» قبل كل هذه السنين والعقود. ومثلي كان الآلاف من أبناء فلسطين

يستشعرون المأساة ويحاولون الخروج منها بعمل ما! لقد كان يثيرنا حتى الغضب ونحن نقرأ ونسمع المتحاورين بين القاهرة ودمشق، وبغداد فيما بعد، وهم يضعون الشروط والشروط المضادة لاعادة الوحدة أو لجعلها ثنائية بين مصر وسورية والعراق. أي ترف هذا الترف الذي يودي بالوطن في سبيل النظام!

«المصري» أو من يتحدث باسمه ويضع الشروط، آمن لأنه في نهاية المطاف لديه مصر. و«العراقي» أو من يتحدث باسمه، يقف في الموقع نفسه، وكذلك «السوري». والكل قومي وعروبي. ولكن ماذا عن «الفلسطيني» أو من يتحدث باسمه؟ انه من دون «وحدة» لا وطن له إلا الشتات والمنافي القسرية. وهو أيضا قومي وعروبي. اذن لماذا لا يكون له، هو الآخر، شروطه وشروطه المضادة «الفلسطينية» في الاطار القومي العريض.

وهكذا، بدأت أوائل الستينات تشهد بوادر تحرك سياسي جديدة، نتحدث عن أهمية وحتمية خلق «التنظيم الفلسطيني»، وبعث «الكيان الوطني الفلسطيني الثوري»، وإعادة الروح الى «الشخصية الوطنية الفلسطينية».

وشملت هذه التحركات العفوية، في بداياتها، جميع مراكز التجمعات الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، كما في مخيمات الفلسطينيين في سورية والأردن ولبنان، كما بين فلسطينيي المملكة العربية السعودية والخليج.

ومن جملة هذه التحركات ذلك التحرك الذي بدأناه في بيروت، سنة ١٩٦١، وعرف فيما بعد بـ «جبهة التحرير الفلسطينية» وذلك عبر

نشرتها الدورية «طريق العودة». وهي غير التنظيم الذي يحمل حاليا هذا الاسم.

* * *

كانت «فكرة» إقامة «تنظيم فلسطيني» عندنا سبقت وقوع الانفصال بين اقليمي الجمهورية العربية المتحدة بأشهر، وكان يغذيها باستمرار نجاحات الثورة الجزائرية التي طغت على «حوارات الطرشان» وبوادر الخلافات التي بدأت تلوح في الأفق القومي.

ولذلك، فلم يكن من المستغرب أن يلقي مثل هذه «الفكرة» هوى حتى لدى بعض الملتزمين في أحزاب الصف القومي من بعثيين وحركيين وناصرين، ولم يجد هذا البعض أي تناقض بين انتمائه الحزبي والانتهاى الى «تنظيم» فلسطيني جديد. والواقع ان هذا البعض كان قد بدأ مثل هذا التوجه داخل هيكليات أحزابهم، فصاروا يطالبون بترتيبات تنظيمية خاصة بهم كفلسطينيين.

ولربما تكون الإشارة هنا ضرورية الى القول اني لن أكشف عن كل الأسماء التي ساهمت في إنشاء «جبهة التحرير الفلسطينية»، لأسباب - في تقديري - تهم أصحاب هذه الأسماء أنفسهم، ولأسباب أخرى لا تزال تفرضها ظروف أمنية.

أعود الآن الى القول ان «الفكرة» تحولت الى حقيقة مادية، وكانت نواتها الأولى من خالد الشريطي، وعبدالمحسن أبو ميزر، ونقولا الدر، وسميرة عزام، وشفيق الحوت، وآخرين. وكانت نشاطاتها مركزة على الدعوة الى ضرورة قيام «التنظيم الفلسطيني» بغض النظر عن الدعوة الى الجبهة بالذات، وذلك لأهمية استحداث هذا الموقع في حركة التحرر

العربية، وكانت مجلة «الحوادث» هي المنبر الذي اعتمدته هذه النواة لدعوتها ولكن بصورة غير مباشرة. ولا ريب انه كان لهذا المنبر الفضل الأكبر في نشر الدعوة وإيصال الفكرة الى أوسع القواعد الشعبية الفلسطينية في كل مكان. وأخذ «بريد القراء» يزداد بصورة ملحوظة، وكان العديد من هذه الرسائل يحمل تساؤلات أصحابه عن هذا «التنظيم»، وإن كان قائما، وكيفية الانضمام اليه. ثم كان هناك من يتساءل عن رأي «التنظيم» فيما كان يجري في الساحة من خلافات بشأن «أخطاء الوحدة» وموقف الأطراف المتصارعة.

وقبل نهاية سنة ١٩٦١، اتضح لنا، في النواة، ما بيننا من خلافات بشأن ما يجري.

وأحس المتممون بيننا بحاجة موقفهم بين «الولاءين»: الولاء الى الحزب، والولاء الى الجبهة. وكانت قاعدة النواة قد اتسعت، ومعظم أعضائها من المستقلين الذين كانوا بولاء واحد، يقودهم هدف واحد هو إقامة «التنظيم» وعدم تعريضه لهزات الحزبيين.

وتقرر، حبا، حل «النواة». غير أن المستقلين من أعضائها، وهم نقولا الدر، وسميرة عزام، وأنا، قررنا المضي في عملية البناء، وعكفنا بالتعاون مع عناصر جيدة كانت قد انتمت الى التنظيم — على وضع المبادئ والأنظمة، تمهيدا لانطلاقة جديدة للجبهة. وبعد إنجاز ذلك، ومناقشته مع الأعضاء، شهدت سنة ١٩٦٣ صدور أول عدد منظم لدورية الجبهة المعروفة بـ «طريق العودة»، بالاضافة الى نشرات داخلية للأعضاء فقط. ونمت للجبهة فروع خارج لبنان ومخيمات الفلسطينيين، فشملت غزة، وسورية، والكويت، ومصر، والجزائر، وحتى الولايات

المتحدة التي كان لنا فيها من أصدقائنا القدامى — ولا سيما أبناء «المدرسة العامرية في يافا» — من ساهم في توزيع «طريق العودة» وتنظيم بعض الطلبة.

* * *

وبعد هذه الانطلاقة التي شهدت نموا هائلا، نوعا وكما، قررت القيادة الموقته عقد أول مؤتمر عام وموسع لكوادر وقيادات الجبهة، وذلك في الفترة ما بين أواخر تموز / يوليو وأوائل آب / أغسطس ١٩٦٤. وكان من المؤسف، ولكن من المتوقع، أن عددا من الاخوة الجبهويين لم يستطع المشاركة في ذلك المؤتمر، بسبب القوانين التعسفية أو بالأحرى «اللاقوانين» التي كانت ولا تزال تتحكم في حرية انتقال الفلسطيني بين دولة عربية وأخرى. بل ان بين هذه الدول من كان يمنع تنقل الفلسطيني بين مخيم وآخر، داخل البلد الواحد، من دون اذن مسبق.

ولما كان هذا المؤتمر هو الأول من نوعه في حياة «جبهة التحرير الفلسطينية»، فلقد جاء التقرير الذي صدر عنه وبالصيغة التي كتب فيها بعد عرضه على جميع القيادات المسؤولة وأخذ موافقتها عليه، بشقيه السياسي والتنظيمي، جامعا شاملا يرد على معظم الأسئلة التي كانت تطرحها الساحتان العربية والفلسطينية في تلك الحقبة.

وسأحاول، فيما يلي، إيراد أهم النقاط التي وردت في البيان السياسي من هذا التقرير، مستعينا قدر المستطاع بالاقتباس المباشر واعتماد النص الأصلي.

بعد الديباجة، يتناول التقرير مشكلة فلسطين والفلسطينيين على ثلاثة مستويات: الداخلي (الفلسطيني)، والقومي (العربي)، والدولي.

على المستوى الداخلي (الفلسطيني)

«ان أول وأهم ما يلفت الأنظار أثناء دراسة القضية الفلسطينية على صعيدها الداخلي هو افتقار الشعب الفلسطيني الى التنظيم الثوري الشعبي. فالأسلوب الذي اتبع خلال السنوات الطويلة التي سبقت النكبة كان أسلوباً عشائرياً وخالياً من أي لون من ألوان التنظيم العلمي السليم. وعلى الرغم من التفاف جماهير شعبنا في تلك السنين حول قيادته آنذاك فان فقدان التنظيم ودكتاتورية القيادة المطلقة أديا الى الكثير من الخسائر في الأرواح والمعارك دون تحقيق أي نصر.

«وقد كان واضحاً أن الحركة الوطنية الفلسطينية كانت تضطر للجمود والشلل كل مرة تضطر فيها القيادة لمغادرة البلاد الى الخارج. ومن هنا، ومن التجربة الذاتية، يرى المؤتمر أن أي عمل ثوري سليم لا يمكن أن يقود شعبنا نحو النصر إن لم يقيم في أساسه على قواعد التنظيم القادر على الحركة الدائمة والمستمرة مهما حدث لقيادته من أسباب الابتعاد عن ميدان المعركة...

«أما بالنسبة للأحزاب السياسية، فقد أثبتت التجربة بأنه لا يمكن للأسلوب الحزبي أن يحرر فلسطين... ولذلك يرى المؤتمر أن السبيل الوحيد للنضال هو في انصهار كافة القوى الفلسطينية المخلصة في تنظيم ثوري واحد... والانصهار غير الائتلافي، لأن مصير الائتلاف هو الانتكاس السريع بسبب التنازع الحزبي على المكاسب العابرة ومن أجل المصالح الحزبية. ويرى المؤتمر أنه بات من الملح جداً على كل المنظمات الثورية الشريفة أن تسعى للتلاقي والانصهار، ولذلك فان الجبهة بكافة إطاراتها ستستمر في رفع شعارها القديم وهو العمل من أجل تحقيق وحدة المنظمات الثورية.

«أما بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية التي انبثقت عن مؤتمر القدس، والتي كان لممثلي جبهتنا شرف المساهمة في تحديد هويتها ضمن الظروف الممكنة... فان جبهة التحرير تلخص موقفها منها بما يلي:

«أولاً: تؤمن الجبهة بحق الشعب الفلسطيني بأن يتولى قيادة نفسه بنفسه، وانطلاقاً من هذا الايمان وقفت الجبهة رغم تحفظاتها التي أشارت اليها في «طريق العودة» والتي لا تزال قائمة حتى الآن، موقف التأييد لخروج الكيان الفلسطيني الى المستوى الرسمي لينال اعتراف الدول العربية، التي وقف بعضها موقفاً مناوئاً لهذه الفكرة خشية تطورها في المستقبل الى حقيقة مادية تمثل بقوة أمانى شعب فلسطين.

«ثانياً: تؤمن الجبهة كذلك بأن م. ت. ف.، كي تكون في مستوى المطلوب منها، لا بد لها من استقلال تام في تصرفاتها وميزانياتها وطريقة تعاملها مع الدول العربية من جهة، ومع أبناء فلسطين من جهة ثانية.

«ثالثاً: تحرص الجبهة وهي تنتقد م. ت. ف. أن لا تعطي المجال لأعداء المنظمة للاستفادة من هذا الموقف...».

على المستوى القومي (العربي)

بعد الإشارة الى ثورة ٢٣ تموز / يوليو ١٩٥٢، كعلامة فارقة في مسار حركة التحرر العربية منذ نكبة ١٩٤٨، وبعد عرض ما طرأ على الواقع العربي من متغيرات، واعتبار أي انتصار لحركة التحرر العربية في أي قطر عربي انتصاراً غير مباشر لقضية فلسطين، رأى المؤتمر أنه لا بد من مواجهة المسؤولين العرب ببعض الحقائق المؤلمة:

«وأول هذه الحقائق وأشدّها إيلا ما أن شعب فلسطين لا يزال حتى يومنا هذا... يعيش في ظروف قاسية وفي ظل أحكام غير عادلة وجائرة تحول بينه وبين حقه المشروع في ممارسة حرية العمل السياسي من أجل تنظيم نفسه ليوم المعركة الموعود. فمنذ ١٩٤٨ لا يزال محظورا على الفلسطيني أن يقوم بأي نشاط سياسي، وحتى يحظر عليه أي نشاط نقابي أو اجتماعي يستطيع من خلاله التعبير عن آمانيه وأهدافه... وعاش داخل معسكرات كثيرا ما بدت كمعسكرات الاعتقال... والجهة وإن كانت تؤمن بخطأ وخطر الانزلاق الفلسطيني في أي قضية داخلية لأي دولة مضيئة إلا أنها في ذات الوقت لا تستطيع أن ترى كيف يمكننا أن يقال للفلسطينيين «لا تتحركوا» في وقت تسمح هذه الدول لنفسها أن تقرر في مصير قضية دون أي احترام لرأي الشعب صاحب القضية.

«أما ثاني الحقائق المؤلمة فهي في هذه القيود التي لا تطاق والتي تفرضها بعض الدول العربية، سواء بالنسبة لتنقلات الفلسطينيين أو لكسب رزقهم عن طريق العمل الشريف. انه من المؤسف حقا أن يجد الفلسطيني نفسه في كثير من الأحيان عاجزا عن إيجاد سبيل شرعي لكسب عيشه، رغم ما قدمه في بناء وتنظيم العديد من الدول العربية... ان الذين يزعمون بأن من شأن هذه القيود عدم إذابة الفلسطيني في الوطن الكبير بعيدا عن حدوده، عليهم ان كانوا صادقين أن يسمحوا للفلسطيني اذن بحرية العمل السياسي قبل أن يحدثوه عن مثل هذه المزاعم. ان حرمان الفلسطينيين من حقوقهم السياسية ثم تعذيبهم في حقوقهم المدنية الانسانية موقف لا يجوز له أن يستمر، ولا شك أن استمراره يعني أن كل ما اعتبرناه نصرا لنا من تطور الأوضاع العربية ليس سوى وهم أو شعور بالتمني.»

ومن الحديث عن الحكومات والمسؤولين، ينتقل المؤتمر الى المستوى الشعبي العربي، ويقول التقرير:

«لقد سبق وأشرنا الى رأينا في قضية الأحزاب وإيمان الجبهة بعدم جدوى العمل الحزبي بالنسبة لقضية فلسطين. غير أن هذا الموقف لا يعني على الاطلاق أننا ندين الحزبية كفكرة أو أسلوب عمل بالنسبة لغيرنا من الشعوب العربية، ونعلن أننا سنساند أي حركة عربية يكون من مساندتنا لها تعزيز لموقف قضيتنا... ومع ذلك فان تطور الظروف في المستقبل سيوضح لنا معالم الطريق بوضوح أكثر، وعلى ضوء تلك الظروف قد ترى قيادة الجبهة من الأسباب الموضوعية والثورية ما قد يجعلها تعيد النظر في هذا الموقف الآني والمبني على ما توفر لديها حاليا من قناعات.

«ويبرز في ختام الحديث عن قضية فلسطين على مستواها العربي - الشعبي، سؤال وهو: أين يقف الفلسطينيون من الصراع العربي الراهن والخلافات العقائدية؟ ولعل خير رد على هذا السؤال، يرد في سؤال مضاد هو: أين يضع هؤلاء المتصارعون الفلسطيني وقضيته بالنسبة لشعاراتهم وممارساتهم؟ ففي الاجابة على هذا السؤال نبنى موقفنا من أي صراع عربي. اننا ننظر للخلاف العربي من منظور واحد هو وحده الذي يحدد لنا صورة الخلاف ويفرض علينا بالتالي الموقف الذي يجب أن نفقه. هذا المنظار هو قضية فلسطين وكيفية العمل على حلها... ولا بد من الاشارة بهذا الصدد بأن الشعب الفلسطيني بحكم طبيعة معركته المرتقبة يعلق أهمية على مجريات الأمور في الدول العربية المجاورة للأرض المحتلة... ويعلق آمالا كبيرا على ضرورة تأمين ظهره في هذه الدول ويرى أن واجبا مقدسا سيلقى على عاتق

شعوب وحكومات هذه الدول المجاورة لأرضه المحتلة يفوق كثيرا ما يلقي على عاتق بقية العرب. ولذلك فان الجبهة تؤمن بأن جزءا كبيرا من نجاح مخطط التحرير يعتمد على المدى التحرري الذي ستكون الدول المجاورة للأرض المحتلة قد حققت داخل حدودها. وترى الجبهة أن لقاء مصيريا محتما يربط سياسة هذه الدول الداخلية والخارجية مع نضال شعبنا، بل أن بقاء هذه الدول أصلا أصبح مرتبطا بمصير قضية فلسطين ضد عدو يصرح علنا بنواياه التوسعية من النيل الى الفرات.»

على المستوى الدولي

أشار تقرير المؤتمر في البداية الى ماتعانيه قضية فلسطين من الافتقار الى التأييد العالمي المطلوب، على الرغم من عدالتها وقوة منطقها، وعزا ذلك الى جهل جزء كبير من البشرية بحقيقة ما حدث في فلسطين، وإلى التجاهل المقصود لدى جزء آخر تحكمه وسائل الاعلام الاستعمارية الوطيدة الصلة بالحركة الصهيونية. ثم نوه التقرير بأهمية الدور الاعلامي بالنسبة الى أية قضية تحررية، لكن من دون الوقوع في وهم الظن بأن الغرب يجهل القضية وأنه لو أتاحت له فرصة المعرفة سيناصرها ويحلها. وحدد التقرير أن من الأجدى تركيز العمل الدعائي على الدول الأفرو-آسيوية، والدول الاشتراكية، فالدول الاسلامية. وقال التقرير: «ان الصورة بالنسبة لهذه المجموعات تختلف في الجوهر والشكل عنها في الدول الغربية. فبالنسبة للدول الأفرو-آسيوية بحكم تكوينها السياسي والاجتماعي تقف دائما ضد الاستعمار، لأنها عانت منه، وبدا واضحا استعدادها لدعم قضيتنا بعد مؤتمر الأقطاب الأفارقة في القاهرة.

«أما الدول الاشتراكية، فبحكم عقائديتها، تستحق منا عناية خاصة، وأسلوبا خاصا للتعاون والتفاهم. وتسهيلا لانجاز هذا الهدف يجب أن ندرك تماما أن النضال الشعبي المنظم والقائم على أسس ثورية واضحة هو أول ما يدفع هذه الدول لم يد العون والمساعدة.

«أما بالنسبة للدول الاسلامية وشعوبها، فان الجبهة تدرك النفع الكبير الذي يمكن أن يعود على قضيتنا من جراء تأييد هذه الدول لنا. وتمكينا لتحقيق هذا الهدف فان الصلة مع هذه الدول يجب أن تتم عبر القنوات الشعبية المضادة لمخططات الأحلاف السياسية والعسكرية مع الاستعمار. وبنفس هذا المنطق الدعائي يجب التعامل أيضا مع دول أميركا اللاتينية.»

ثم يصل التقرير الى الأمم المتحدة، فيقول: «ان قضيتنا في الأمم المتحدة اليوم لا تعدو عن أن تكون قضية إحسان وتبرعات... ونحن إذ نرفض هذا المستوى المخزي لقضيتنا باعتبارها قضية سياسية أولا، ثم باعتبارها قضية حق فشل في الدفاع عن نفسه أمام مؤامرات الدول الاستعمارية وغفلة الضمير الدولي، فاننا نعتقد أنه لا مجال لنا على الاطلاق في كسب أي نصر أو تقدم في مخططنا التحريري عن طريق هذه المنظمة الدولية، أكثر من النصر الدعائي وتحريك الضمير العالمي، وذلك لأنه لا بد للناس بلسان تلك القضية أن يكون وراءه رصيد من العمل النضالي يؤكد وقوف الشعب وراءه بكل التصميم لانتزاع حقوقه...» (انتهى الاقتباس).

ومن ميثاق جبهة التحرير الفلسطينية، الذي تبناه مؤتمرها هذا، أريد تثبيت أهم النقاط فيه، هنا، وذلك للعودة اليها، فيما بعد، وفي

سياق ما طرأ على «المطالب الوطنية الفلسطينية» من تطورات عبر السنين والتجارب ولا سيما بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣.

الأهداف

١ - تحرير كامل التراب الفلسطيني من كل أثر للصهيونية والاستعمار العالميين، وإزالة دولة إسرائيل والعودة بفلسطين الى حظيرة الوطن العربي باعتبارها جزءا منه وباعتبار شعبها جزءا لا يتجزأ من الأمة العربية.

٢ - تحرير فلسطين حق طبيعي لشعبها، والجبهة لا تحمل أي صفة عنصرية ولا تعادي اليهودية كدين أو جنس وإنما تحارب الحركة الصهيونية الاستعمارية. وتعتبر الجبهة نضالها هذا جزءا لا يتجزأ من معركة التحرر العربية والعالمية. (من ميثاق الجبهة).

بعد إيراد هذه النصوص، ارى من واجبي التذكير بالملاحظات التالية:

أولا: بأن هذا «الكلام» تم تسجيله وتبنيه في آب / أغسطس ١٩٦٤. أي بعيد إعلان قيام م. ت. ف. بنحو الثلاثة أشهر. وكان لهذا الاعلان وهذا الحدث آثارهما على مسار العمل الفلسطيني فيما بعد، كما سيتضح.

ثانيا: بأن هذا «الكلام» تم تسجيله وتبنيه واستقطاب الجماهير من حوله قبل هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧، وما عكسته من آثار.

ثالثا: أستطيع القول ان هذا «الكلام» يكاد يكون نموذجاً لمعظم طروحات التنظيمات الفلسطينية في تلك الحقبة، باستثناء «فتح» التي

كانت دوريتها «فلسطينا» تعكس في أدبياتها خطاً مميزاً يميل الى اليمين التقليدي فيما يتعلق بالعروبة واليسار. ولعل أقرب تنظيم الى الجبهة كان تنظيمياً آخر يحمل اسم «جبهة التحرير الوطني الفلسطينية - ج. ت. ف.»، وكانت مشهورة بأحرفها الثلاثة. وهذا يفسر التنسيق الكبير الذي تم بين التنظيمين في جهودهما داخل أطر منظمة التحرير الفلسطينية، وخارجها في الساحة الفلسطينية ككل، وبخاصة في سنتي ١٩٦٦، و١٩٦٧. وكان مسؤول ج. ت. ف. هو الأخ أحمد السعدي الذي تم تعيينه عضواً في اللجنة التنفيذية الثالثة لمنظمة التحرير سنة ١٩٦٦، ومعه كاتب هذه السطور، المسؤول عن «جبهة التحرير الفلسطينية - طريق العودة».

* * *

والآن لا بد من لمحة عن التحرك الفلسطيني بصورة عامة في هذه الحقبة بالذات، والممتدة من سنة ١٩٦٤ حتى استقالة الشقيري في نهاية سنة ١٩٦٧.

شهدت هذه الحقبة تحركاً فلسطينياً مكثفاً، وتعددت الأسماء لعدد من التنظيمات، وصلت ذات يوم الى سبعة عشر تنظيمياً. وكانت «فتح» بين هذه التنظيمات أكثرها إثارة لفضول المراقبين، إذ أن أحداً لم يكن قد سمع بعد بأسماء قادتها من قبل، وما من واحد منهم كان قادماً الى الساحة من تنظيم قومي أو تقدمي معروف في الحقبة القومية. بل ان المفاجأة كانت فيما تسرب من أخبار عن أن معظم قادة «فتح» وفد من حركات اسلامية، كانت معارضة لعبد الناصر والتيار القومي التقدمي باطراره الواسع. وكانت مجلة «فلسطينا»، التي تصدر في بيروت وتنطق باسم «فتح»، تعزز هذه الأخبار وتثبتها.

وبدأ السجال بيننا وبين «فتح»، وأخذنا في الجبهة نرد على مقولاتهم في «طريق العودة»، كما توليت بقلمى الشخصي الرد على ما كان ينشر لبعض رموزهم في صحف الخليج، وفي مقدمتهم الأخ خالد الحسن، ولم أكن بعد قد التقيته وتعرفت عليه. وكان في معارك السجال هذه قوى أخرى معروفة، مثل حركة القوميين العرب، والبعثيين. وكنا جميعا نحاور بصوت عال، وعبر الصحف، قضية «الكفاح المسلح» ومدى صوابيتها إن لم تكن في إطار استراتيجية عربية محددة. وكثر الحديث وقتئذ عن «نظرية التوريث»، أي ضرورة توريث الأنظمة العربية في قتال إسرائيل. وكان على جدول التحاور أيضا قضية «منظمة التحرير الفلسطينية»، والموقف من الشقيري ودعوته الى اقامة هذه المنظمة بعد أن كلفه مجلس ملوك ورؤساء العرب في أواخر سنة ١٩٦٣، مواصلة الاتصال بالشعب الفلسطيني والدول العربية الأعضاء في الجامعة، من أجل إيجاد صيغة لتنظيم الشعب الفلسطيني.

وجاء تحرك الشقيري ليدفع بعجلة الاتصالات بين التنظيمات الفلسطينية، وإعادة ما كان قد انقطع من مباحثات للتنسيق وتوحيد العمل.

وكننت في هذا الوقت قد تعرفت على كل من «أبوعمار» و«أبو جهاد». وكان لقائى مع الثاني - باسم الجبهة - في أواسط سنة ١٩٦١ بترتيب من الأخ الفنان اسماعيل شموط الذي كان له سابق معرفة بنا نحن الاثنين. وكننت بعد ذلك اللقاء قد تأثرت كثيرا بانطباعي عن الرجل، اذ أحسست بأصالته وصفائه والبساطة الرهيبة التي يرى بها الأمور: «فلسطين كانت لنا وأخذها العدو اغتصابا وبالقوة، علينا أن نستردها وعن نفس الطريق».

هذا ما قاله لي «أبو جهاد» في لقائنا الأول. أما عن «العقائد والايديولوجيات»، فلقد قال: «ان الثورة ستفرض عقيدتها من خلال الممارسة وعبر التجربة، وان كل ما ينسب الى «فتح» هو في غير محله وإن الباب مفتوح لكل فلسطيني دون أي شرط غير الايمان بالكفاح المسلح طريقا وحيدا للتحرير». وأضاف: «لا تصدق حتى الذي تقرأه والمجلة - يقصد فلسطيننا - ليست لفتح. وعلى كل حال هل يمكن أن تصدق أن واحدا مثل فاروق القدومي يوافق على مثل هذا الخط وأنت تعرفه؟»

وكانت تلك هي أول مرة أسمع فيها عن مساهمة «أبو اللطف» في تأسيس حركة «فتح». وقد نشأنا معا في حي واحد، ومدرسة واحدة، ومدينة واحدة حتى نكبة ١٩٤٨، وكننت أعلم أن «أبو اللطف» كان بعثيا ومن ذوي الفكر القومي التقدمي. وقد أدخل هذا الخبر بعض الطمأنينة الى قلبي.

وبعد أشهر من السنة نفسها، ١٩٦١، تعرفت على «أبوعمار» في مكتبي حينما دخل علي سكرتير التحرير يقول «ان شخصا يريد الدخول اليك ولا يفصح عن اسمه». ولما دعوته الى ادخاله، فوجئت بيد ممتدة بحجة وبسمة عريضة، وصوت يقول:

— أنا ياسر عرفات. دعك من أسماء أخرى قد تسمع بها.

وحدثني عما وافاه به «أبو جهاد» عن لقائنا الأول، ودعا الى ضرورة متابعة اللقاءات.

لم يطل حديثه كثيرا، فنهض ليقول:

— مضطر للاستئذان بهذه السرعة لأنى على سفر الى الجزائر،

وعلى كل حال سيتصل بك خلال أيام أحد الاخوة لمتابعة التنسيق، الأخ أبو أياد.

وعند الباب سألته:

— ومتى ستسافر الى القاهرة؟ فرد علي وهو مدرك لمغزى الاشارة!

— قريبا باذن الله، ونحن نعتد عليك لتمهيد مثل هذه الزيارة. الاخوان في القاهرة يحملون صورة مشوشة عنا.

وارتحت الى رده، ورحت أفكر في هذا الرجل الذي كان لا يزال لغزا على الكثيرين. وانطباعي الذي سجلته في ذاكرتي أنه رجل كثير الحركة الى درجة يشك الواحد فيها إن كان في استطاعته أن يفكر وهو جالس. وأنه مصر على المضي في مشواره وليس مجرد «هاو» أو «متحمس» عابر سبيل.

وبعد فترة غير طويلة تم اللقاء مع «أبو اياد»، وكان معنا أيضا المرحوم «أبو يوسف» — محمد النجار — الذي كانت تربط بين أسرتينا علاقة عمل وتجارة، فهو من بلدة «بينا» جنوبي يافا ومشهورة ببساتين برتقالها وعزة رجالها. ولم يكن «أبو يوسف»، كما علمت فيما بعد، قد انضم الى «فتح» وإنما كان في مرحلة حوار نهائية ويتحدث بلسان مجموعة منظمة من الشباب، كما كان على اتصال بنا. وفوجئت بأن «أبو اياد» هو صلاح خلف من يافا، مما أذاب الجليد بسرعة بيننا باعتبارنا «بلديات»، وهو اعتبار أثبت أهميته في مجتمع مثل مجتمعنا. واتفقنا على لقاء آخر يجري في دمشق لوضع اللمسات الأخيرة لمشروع وحدة بين الجبهة و«فتح». ولا شك في أن «أبو اياد» محاور ذكي وقادر على إحاطة محدثه بجو إيجابى ويعرف كيف يناور في القضايا التي تبدو صعبة، وحتى

شبهه مستحيلة. ذلك كان انطباعي الأول عنه. أما «أبو يوسف» فرجل لا يحب الثثرة ولا الثرثارين، يضيق صدره بسرعة أمام التنظيرات والفذلكات. وكان واضحا من تقاسيم وجهه وتطليعة عينيه أنه من النوع القادر على «اتخاذ» قرار، أي قرار، وحبه لفلسطين فوق أي حب وأي ولاء.

للأسف، وربما لحسن الحظ، لا أدري، لم يتم اللقاء المرتقب في دمشق، ولم يتم بالتالي أي تنسيق بين الجبهة و«فتح». لكن العلاقات بين التنظيمين لم تنقطع، وانحسرت حملات الاعلام بينهما، وأخذ الحوار — المفتوح في الصحف وعبر النشرات — يتخذ منحى أقل عدائية، وأكثر موضوعية.

* * *

أما صلة الوصل بالشقيري فلقد كان المهندس حامد أبو ستة، وهو من عرب «الطرابين» في النقب ولأسرته شأن بين بدو فلسطين. وعلى الرغم مما بدا على الأخ حامد من بساطة تصل الى حد السذاجة، فلقد أثبت في مسيرته الشخصية والعامة ذكاء حادا وقدرة على الوصول. فلقد كان من أوائل الفلسطينيين الذين جمعوا ثروة طائلة، كما كان الأوحاد الذي تم تعيينه في أول لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وبقي في موقعه حتى سنة ١٩٨٤.

وعلمت من حامد أنه كان من جملة الشباب — كان أخي الشهيد «جمال» واحدا منهم — الذين بادروا الى التحرك الثوري قبل النكبة، وبينهم كان الاخوة عثمان أبو حاشية، ومصطفى عبد الحفيظ، ومصطفى البنا، ورشاد صالح، وعادل صهيون، وسعيد السبع، وصالح البرانسي (بقي في فلسطين المحتلة حيث أمضى في السجن نحو ١٨ عاما)، وغيرهم من الطلائع الشابة وقتئذ. وكانت تلك المعلومة «جواز سفر»

حامد بالنسبة الي، وشعرت وأنا أرتاح الى ما أسمع منه بأن «عدم معرفة» شباب فلسطين بعضهم ببعض هي التي فرقتهم وحرقت جسور الثقة بينهم مما أدى الى هذا التقوقع التنظيمي على أسس المعرفة الذاتية لا أكثر.

وبعد أسبوع من هذا اللقاء، وكان الشقيري قد حضر الى بيروت، دعوته الى منزلي للقاء جمعت له فيه، بالإضافة الى قياديي الجبهة، عددا من الشخصيات الفلسطينية الموجودة في العاصمة اللبنانية. كنا قد سمعنا بالشقيري ومسيرته، فهو من المخضرمين، انه لم يكن من رجال الرعيل الأول. لكن تلك كانت أول مرة نلتقي فيها الرجل مجابهة وفي أجواء مكاشفة. ولا شك في أن للرجل قدرات هائلة، وهو بحكم مهنته كمحام وكدبلوماسي، يتقن الحديث الى مستمعيه حتى حدود الاستئثار بالكلام. وفي ما بعد، في الأسبوع نفسه، وقد جال خلاله في مخيمات الفلسطينيين في لبنان، أثبت أنه سيد المنابر وصاحب «كاريزما» تستميل الجماهير، وقد استمالها فعلا على الرغم من كل «السلبات» التي كانت تتسم بها مواقف القوى الفلسطينية الحزبية من فكرة المنظمة. لكنني هنا أود أن أشير الى سبب آخر لهذا التعاطف الجماهيري مع الشقيري، وأعزوه الى قدرة الجماهير على استشراق مستقبلها - أحيانا - بمعايير عفوية أكثر صدقا ودقة من حسابات قيادات لها. لقد كان الحس الشعبي الفلسطيني يقول بضرورة إعادة الروح الى الشخصية الوطنية الفلسطينية، وبضرورة انتزاع اعتراف الدول العربية بهذه الشخصية من خلال تنظيم يجسدها. ما عدا ذلك، كان بالنسبة الى الجماهير - آنئذ - قضايا يمكن معالجتها في وقتها.

ولقي الشقيري كل الترحيب، في كل مراكز التجمع الفلسطيني، ولذلك فلم يبال كثيرا بمعارضة التنظيمات الصاعدة، كما أنه لم يقلق قط

من موقف المفتي. ومع ذلك، حرص على استمرار الاتصال برموز هذه التنظيمات، وفي ظنه أنه لا بد من أن يستوعبها إن لم يكن عاجلا فأجلا. والمفتي، من ناحيته، لم يجهد نفسه في وضع أي عصي في دواليب الشقيري، ولا أظنه كان قادرا على ذلك، بعد كبر عمره وتغير الدنيا من حوله. وكان يكتفي بغمز الشقيري عن طريق إعلان تأييده غير المباشر لـ «فتح» ولـ «أبو عمار» الذي كان لا يقصر في زيارته كل مرة وصل فيها الى لبنان، حتى شاع في تلك الأيام أن ثمة علاقة قربى بين الرجلين، وهو ما ليس صحيحا.

أما حركة القوميين العرب التي كانت، كما اتضح فيما بعد، تعاني أزمات داخلية على المستوى الايديولوجي، فلم تقطع اتصالها بالشقيري، لكنها كانت سلبية إزاء تحركه. وكان المرحوم غسان كنفاني، الكاتب في جريدة «المحرر» اللبنانية آنئذ، يمثل الى حد كبير موقف الحركة، وربما بقسوة أكثر، وكان بين المعينين - من الحركة - فيما يمكن تسميته «شعبة فلسطين» الاخوة: عبد الكريم حمد، وأحمد اليماني، و«صبري» الذي لم يكن سوى الأخ نايف حواتمه الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، فيما بعد، أي بعد الانشقاق الذي طرأ على الحركة وأدى الى اشتباكات دموية سنة ١٩٦٨ في الأردن.

من البعث كان المرحوم خالد الشريطي الأكثر نشاطا في الساحة اللبنانية، والأكثر تفاهما مع «فتح»، حتى قيل انه ترك البعث ودخل «فتح» والله أعلم. كذلك كان المرحوم كمال ناصر، صاحب الهم القومي والوطني باستمرار. فلقد كان يلف بين عمان ودمشق وبيروت كالنحلة، ومهماته دائما وأبدا توفيقية وتوحيدية. طبعاً هذا لا يعني عدم تحرك آخرين في ساحاتهم، غير أنني أقصر حديثي عنمن كانوا يتحركون في بيروت، ومن فاقت تحركاتهم حدود القطر المضيف لهم.

وانشغل العديد من أبناء فلسطين وشخصياتها الوطنية والفكرية والاقتصادية بالتحركات السائدة، وقاموا بأدوار مهمة لما لهم من تأثيرات في أوساطهم، ومن هؤلاء على سبيل المثال لا الحصر الاخوة: عبدالمحسن قطان، وعبدالمجيد شومان، ورفعت النمر، ووليد الخالدي، وبرهان الدجاني، وفايز صايغ، ويوسف صايغ، وغيرهم. حقا، لم يبق من فلسطيني إلا واهتم وتحرك في إطار قدراته وإمكاناته. وطبعاً، لم يكن الكل على رأي واحد أو خط واحد، مما أغنى الساحة بالعديد من وجهات النظر والاجتهادات.

وكان على الشقيري، خارج ساحة فلسطين، مجابهة عدد من هموم الساحة العربية، لا يقل وزناً وثقلاً. والمعلوم أن لكل دولة اجتهادها وفهمها لهذه «المنظمة» التي بدأ مخاضها. كذلك كان لعدد من الدول مآخذ على الشقيري بالذات، ولأسباب لا علاقة لها بالقضية ذاتها، مثل تونس التي لم يكن رئيسها الحبيب بورقيبة يحتفظ بود لرئيس المنظمة المنتظر! سورية، وكانت برئاسة أمين الحافظ، لم تكن «قابضة» الشقيري على محمل الجد، وربما لأنها كانت تعتقد أنه «يعمل» لعبدالنصر الذي لم تكن علاقاتها به هيئة أورضية على الإطلاق. أما الأردن فكان لديه ما يقلقه من قيام المنظمة، وهو قلق مشروع بالنسبة الى قطر يشكل الفلسطينيون جزءاً مؤثراً فيه.

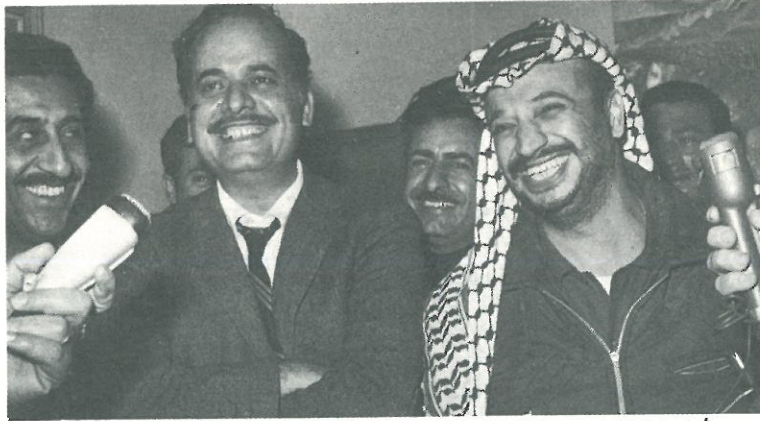
كان على الشقيري أن يتجاوز كل هذه الهموم. ومن دون أي تكرار لما بات واضحاً اليوم، فلقد استطاع الشقيري أن يصل الى ذلك اليوم الذي تمكن فيه من عقد المؤتمر التأسيسي الذي أعلن ولادة م. ت. ف. في مدينة القدس، يوم ٢٨ أيار / مايو ١٩٦٤.



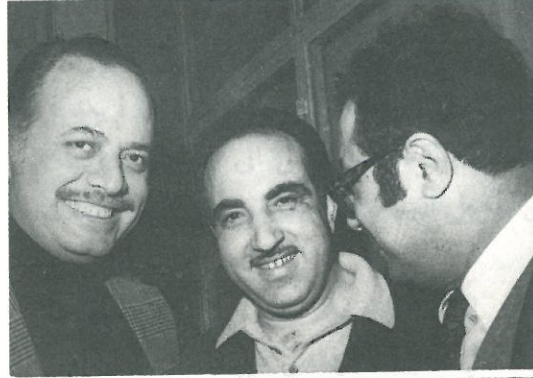
استأثرت الثورة الجزائرية، في الستينات، باهتمام الأمة العربية، وخصوصاً الفلسطينيين الذين بدأوا يرون في تلك الثورة نموذجاً لتطلعاتهم. الصورة للمناضل المرحوم محمد خيضر مع بيان نوبض (مندوبة مجلة «الصيد»)، وشفيق الخوت (مدير تحرير مجلة «الحوادث») في لقاء صحافي.



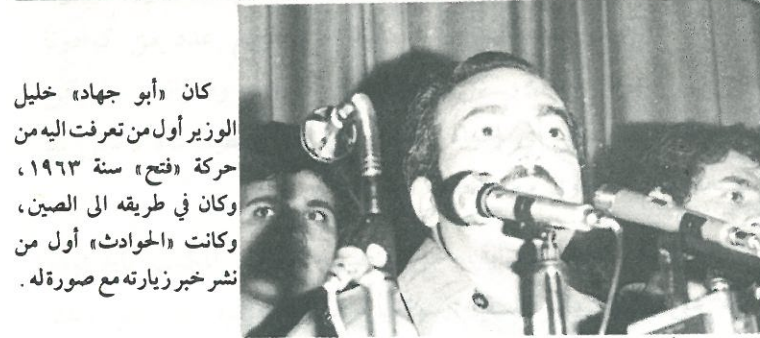
وفي الستينات لوحظ ظهور التنظيمات السرية الفلسطينية، والصورة لأحد أعداد «طريق العودة» التي كانت تصدرها جبهة التحرير الفلسطينية.



أول زيارة لياسر عرفات الى مكتب م.ت.ف. في بيروت سنة ١٩٦٩، ومعه المرحوم محمد يوسف النجار. وكانت معرفتي بها تعود الى قبل ذلك بأعوام.



كنت على موعد مع صلاح خلف سنة ١٩٦٣، لكننا لم نلتق إلا بعد أعوام. وفي الصورة معنا الصديق الدكتور كلوفيس مقصود.



كان «أبو جهاد» خليل الوزير أول من تعرفت اليه من حركة «فتح» سنة ١٩٦٣، وكان في طريقه الى الصين، وكانت «الحوادث» أول من نشر خبر زيارته مع صورة له.



يبقى الشقيري، مهما اختلف الرأي من حوله، اللواء وجيه المدني، أول قائد لجيش صاحب الفضل الأكبر في تأسيس م.ت.ف. واقامتها. التحرير الفلسطيني. انتهت خدماته بنهاية ولاية الشقيري.



في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٦٤، قدمت أوراق اعتمادى كمدير لمكتب م.ت.ف. في لبنان الى السيد حليم ابو عزالدين في وزارة الخارجية اللبنانية.

بين «مطربة» الشقيري و «سندان» الرصاص الأولى !!

في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٤، وافقت «جبهة التحرير الفلسطينية» على قرار اتخذته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتعييني ممثلاً لها في الجمهورية اللبنانية ومديراً لمكتبها في بيروت. وانتقلت من مكنتي في مجلّة «الحوادث» الى مكتب المنظمة، على «كورنيش المزرعة». وكنت قد ودعت مهنة الصحافة بمقالة قلت فيها انه لم يعد في استطاعتي ألا أتقدم الى عمل طالما دعوت الناس الى القيام به. وكانت تلك اللحظة بداية تفرغي للعمل السياسي، وبداية لمشوار طويل وشائك ومحفوف بالمخاطر.

لقد كان هناك الكثير الكثير مما يجب إنجازه، ومن نقطة الصفر وحتى دون الصفر. وكان لنا في الجبهة، كما لدى غيرنا، تصوراتنا حول عملية بناء «الكيان الفلسطيني»، مما دعانا الى تفرغ عدد من كوادرنا للعمل في أجهزة المنظمة، كل واحد وفق كفاءاته وقدراته. ولم يكن التفرغ، يومئذ، يشكل أي إغراء خاص، كما أن «التنظيمات» لم تكن قد أقرت بعد مبدأ التعاون مع المنظمة الوليدة.

وحرصت، منذ البداية، على تنظيم علاقات المكتب بالحكومة اللبنانية على أسس دبلوماسية، اسوة بأية سفارة عربية. ولم يكن ذلك

بالأمر الهين، فأخذ جهداً هائلاً، وتناول كل التفاصيل. وأذكر، على سبيل المثال، أننا عانينا كثيراً قبل إقناع الدولة اللبنانية بحقنا في رفع علم فلسطين على واجهة المكتب. ولا شك في أننا كنا محظوظين في عهد حكومة المرحوم الرئيس الحاج حسين العويني الذي أبدى تجاوباً مشكوراً، فانتبهنا معه إلى اتفاق اعتبرت الحكومة من خلاله «مكتب م. ت. ف.» بعثة دبلوماسية كأية سفارة عربية، لها وعليها ما تنص عليه اللوائح الدبلوماسية المتبعة. وكان مكتب م. ت. ف. في لبنان أول مكتب للمنظمة يستحصل على هذا الموقع في كل عواصم الدول العربية. وعلى الرغم من هذا الانجاز المهم، فقد وُجد بين التنظيمات الفلسطينية من حاول المزايدة، واعتبر هذا الانجاز إنجازاً شكلياً وترفاً سعى له مدير المكتب ليضع على سيارته «اللوحة الدبلوماسية الصفراء»!!

يومئذ، اقتنعت بأول عملية فرز للبشر، بغض النظر عن أي انتهاء سياسي أو عقائدي، تقوم على قاعدة خلقية. ناس عندهم أخلاق، وناس يفتقرون إلى ذلك. كما اقتنعت بأن على من يريد التصدي للعمل العام، أن يتعلم الصبر وألا يتزعزع عند كل فرية أو تهمة.

والساحة اللبنانية، على ما فيها من هموم ومشكلات، لم تكن وحدها شغلنا الشاغل؛ فلقد كان علينا بذل جهودنا وطاقاتنا في سبيل العمل، ككل، وعلى مستوى كل الساحات الفلسطينية. وفي مكتب بيروت، أخذنا على عاتقنا محاولة السعي من أجل توحيد النضال الفلسطيني، إيماناً منا بأن المنظمة ليست تنظيماً بالمعنى التقليدي المعروف، وإنما هي «الوطن» الموقت بانتظار تحرير الأرض المحتلة، وأنها هي «الإطار» المؤهل لاستيعاب الجميع داخل أطرها المدنية والعسكرية.

وبالإضافة إلى هذه القناعة، فلقد كنا في الجبهة نخشى أن يؤدي عزوف التنظيمات عن المشاركة في بناء المنظمة إلى الاعتماد على العناصر البيروقراطية وحدها في هذه العملية، وهو ما كنا نحس بأن الشقيري لا يمانع فيه بل ربما يرتاح إليه. وكان إلى جانبنا، في هذا التحرك، عدد من أصدقاء الجبهة من الشخصيات الفلسطينية التي آمنت بضرورة المساهمة في بناء المنظمة وشاركت فيه، من أمثال الاخوة: حيدر عبد الشافي، ومعين بسيسو، وأحمد صدقي الدجاني، والدكتور صلاح الدباغ، وراجي صهيون، وغازي فخري، واسماعيل شموط وحرمة تمام، ويونس الكتري، وخليل عويضة، وكثيرون غيرهم. وعلى مستوى التنظيمات، فلقد تبين لنا أن «جبهة التحرير الوطني الفلسطيني» (ج.ت.ف.) تحمل التوجهات نفسها، مما أدى إلى علاقة مميزة بين الجبهتين حتى بدتا أنهما تنظيم واحد، قبل أن تصبحا كذلك سنة ١٩٦٦، بعد تشكيل اللجنة التنفيذية الثالثة التي شملت فيمن شملت الأخوين أحمد السعدي (ج.ت.ف.) وصديق الجبهتين أحمد صدقي الدجاني، وأنا عن الجبهة (طريق العودة). وكان معنا في هذه اللجنة الأخ أسامة النقيب القريب - آنئذ - من حركة القوميين العرب.

* * *

لم تتكفل محاولة توحيد هذه التنظيمات بالنجاح، وإن كانت ساهمت في اختزال المسافات بينها وبين المنظمة. وتقع المسؤولية في هذا الفشل على كاهل التنظيمات من جهة، والشقيري من جهة ثانية. وأستطيع القول، بعد مضي الزمن، أن الفريقين لم يكونا شديدي الحماسة لمثل هذه الوحدة، ولكل فريق أسبابه.

وكان ذلك مصدر قلق خاص لنا، نحن الذين دخلنا المنظمة

وارتضيها إطارا للجميع، وعلى حساب تنظيماتنا التي بدأت تعمل للمنظمة الأم قبل كل شيء. لم يعد في إمكاننا التراجع الى حلقاتنا الضيقة، وفي الوقت نفسه لم نعد نرى في الأفق ما يؤمل الذات بتحقيق تصوراتنا لبناء المنظمة.

ثم جاءت «رصاصة فتح الأولى» في الأول من كانون الثاني / يناير ١٩٦٥، لتثير زوبعة كبرى من الضجيج السياسي في الساحة الفلسطينية. وازدادت مهمتنا التوحيدية تعقيدا، خصوصا وقد برز خلاف حاد بشأن مقولة «الكفاح المسلح» وعلاقته بالاستراتيجية العربية، وموقف القيادة العربية الموحدة كما هو مسجل بتقرير قائدها علي عامر من خطر الاشتباكات مع اسرائيل من دون تنسيق عربي. وكنا في «الجبهة» ضد «نظرية التوريث»، وكنا لا نقبل بمن يزايد على عبدالناصر والجمهورية العربية المتحدة، قاعدة النضال العربي. لاسيما وأن الكثيرين من أعداء عبدالناصر بدأوا، بعد الانفصال، يغمزون من وجود قوات الطوارئ في شرم الشيخ وخليج العقبة، ويحاولون تحديه بـ «مزایدات» فلسطينية. حتى ان بعض المحسوبين على القاهرة وعلى عبدالناصر تأثر يومئذ بالدعوة الى الكفاح المسلح، فأخذ يدبج المقالات من نوع «اليوم اليوم.. وليس غدا»، و«اسرائيل قبل أن تمتلك القنبلة الذرية» الى غير ذلك من الإشارات غير المباشرة، وكأن القاهرة لم يكن ينقصها لتحقيق النصر سوى اتخاذ القرار باعلان الحرب.

وهكذا أصبحنا في «الجبهة» ومعنا من يرى رأينا، بين المطرقة والسندان: مطرقة الشقيري وأسلوبه التقليدي في عملية البناء، وسندان العمل الفدائي والعاطفة الجياشة التي أحاطت به على الرغم من المخاوف من سوء التوقيت والافتقار الى تنسيق عربي، وبخاصة مع القاهرة

بالذات. واستمر هذا الوضع المتعب طوال سنوات ٦٥ و٦٦ و١٩٦٧، أي الى أن وقعت حرب حزيران / يونيو، فوقع معها ما كنا نخشاه، وهوضياع كامل التراب الفلسطيني، بالاضافة الى سيناء والهضبة السورية.

وسيبقى سؤال معلق في ذهني، ينتظر من يرد عليه، وهو: «كيف وقع عبدالناصر في شرك حرب حزيران / يونيو؟» ففي شباط / فبراير ١٩٦٧، كنت قد التقيته، بعدما احتدم الخلاف داخل م. ت. ف. بيننا وبين الشقيري، ودار حديث مهم حضره الصديق محمد حسنين هيكل، ومما قاله لي عبدالناصر ان كل من يدعو الى الحرب ضد اسرائيل من دون توفير الظروف الموضوعية المطلوبة لتحقيق النصر، إنما يريد هزيمة العرب. وعدد يومها هذه الظروف، كما يراها، ونشرتها بعد ذلك بأسبوع في مجلة «الحوادث» اللبنانية. كان واضحا لي أن الرجل لم يكن في صدد الحرب. ومما قاله بالحرف الواحد، وهويدعوني الى تجميد صراعنا مع الشقيري:

— إنتواخدين على الشقيري إنو بيتكلم كثير! (كان الشقيري قد أعلن تشكيل مجلس ثورة قبل أسابيع) معلى.. خلوه يتكلم زي ما هو عاوز. نحنا لازمنا شوية كلام بانتظار تهبة ظروفنا!

مرة أخرى، أعود الى التساؤل عما حدث بعد أقل من أربعة أشهر، فدفع عبدالناصر الى مطالبة القوات الدولية بالانسحاب، ثم الوقوع في شرك حرب لم تتوفر لها ظروف النصر! هل كان يناير؟ أم كان يقصد ما يفعل؟ بقيت هذه الأسئلة معلقة في ذهني وأذهان كل العرب حتى جاءت ردود عبدالناصر عليها في مؤتمر قمة الخرطوم، كما سيرد في حينه.

ونعود الى حيث كنا قبل هذا الاستطراد الذي كان في محله، لنقول اننا كنا بين مطربة الشقيري وسندان الرصاصية الأولى. وكان لا بد من أن نسرع في الحسم داخل المنظمة، والضغط على الشقيري بالذات، لتطوير أساليبه ولحثة على التعاون مع التنظيمات الفلسطينية السرية آنثذ.

لكن الشقيري لم يستمع لنصيحتنا، ورفض انتقاداتنا، وبالغ في التفرد باتخاذ إجراءات وقرارات تعسفية مع كل تيارنا. وبات واضحا أن هذه اللجنة التنفيذية الثالثة، التي جاءت نتيجة أجواء المجلس الوطني في غزة، لم تعد ترضيه، لأنها ترفض التسليم له بكل توجهاته. وكان في عداد هذه اللجنة الاخوة: عبدالحالقي يغمور، وغمر المصري، وبهجت أبو غربية، وعبدالفتاح يونس، وجمال الصوراني. وحاولت هذه القيادة جهدها لإنجاز بعض ما أوصى به المجلس الوطني الثالث، ولا سيما بالنسبة الى التنظيم الشعبي، والجيش، والاعلام، وغير ذلك. وفي هذه الأثناء، وقعت مأساة قرية «السموع» في الضفة الغربية، وتوترت العلاقات بين المنظمة وعمان، وتفاقت الأزمة داخل المنظمة، وازداد إحساس الشقيري بالعزلة، فبادر في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ الى القيام بـ«انقلاب» وهمي، اذ أصدر، عبر اذاعة المنظمة في القاهرة، بلاغا أعلن فيه تشكيله لـ«مجلس ثورة» بديلا من «اللجنة التنفيذية». ورافق ذلك البلاغ تطيل وتزوير اذاعي حول ثورية هذه النقطة وما تلقته من تأييد الجماهير. وزاد الشقيري في الطين بلة عندما تعرض لقيادة جيش التحرير التي لم يرضها «انقلابه»، فأمر بتخفيض رواتب الضباط، ودعا الى التقشف، وأخذ يقيل كل العاملين في المنظمة ممن يشك في ولائهم، ووصلت مواصيله الى تهديد مكتب بيروت ومديره بالاقالة أو النقل، ثم اختار النقل الى الهند، التي لم يكن للمنظمة فيها أي مكتب!

ذهل أعضاء اللجنة التنفيذية كلهم، وإن لم يكونوا جميعا على خط واحد. كنا، أحمد السعدي وأحمد صدقي الدجاني وأنا، في صف واحد، وأبرقنا الى الشقيري في ١٥ شباط / فبراير ١٩٦٧ نحتج على تصرفه ونعتبره غير شرعي. وبعد عشرة أيام بعثنا اليه بمذكرة تفصيلية تحدد موقفنا، جاء فيها ما نصه:

— اننا مع كل نقلة جادة تستهدف دفع النضال على طريق التحرير وتؤمن له سبل النجاح والنصر بالتخطيط العلمي المدروس، وبلاستناد الى القواعد الشعبية المنظمة. . . وان العنوان أو الاسم هو آخر ما يعني الشعب، وإنما هو المضمون والمحتوى. . . ولا بد لنا من الاعتراف بأننا لا نعلم شيئا عن مضمون «مجلس الثورة» الذي أعلنتم عنه سوى ما سمعناه يتردد على لسانكم في الاذاعة والصحف. وإذا أضفنا الى هذا ما سمعناه منكم في لقائنا الذي تم في القاهرة في ٢٢ كانون الثاني / يناير ١٩٦٧، فانه لا يسعنا إلا أن نبدي تحفظنا وقلقنا، خشية أن يؤول الأمر في النهاية الى واجهة بلا محتوى والى اسم دون مسمى.

— كما أن لنا ملاحظات على ذلك من الناحية الدستورية، فالقرار يتجاوز القانون الأساسي بمادته رقم ١٣، ويحرف توصية المجلس الوطني الثالث التي تدعو للانتقال من مرحلة الاستعداد الى مرحلة التهيئة الفعلية. ان القرار باعادة تشكيل اللجنة التنفيذية لتحقيق هذه التوصية لا يمكن تفسيره على أنه طلب بـ«إلغائها» كما فعلتم، أو حتى استبدالها بجهاز أو مجلس آخر.

— كذلك، اننا نفهم توصية المجلس الوطني بضرورة الانتقال من الاستعداد الى التهيئة، بأنه يعني المزيد من الحرص على قيادة المنظمة

وتكافلها بأسلوب جماعي. وإذا بنا نرى في بيان صدر عنكم في ٢٧ كانون الثاني / يناير ١٩٦٧، بأن رئيس اللجنة التنفيذية سيختار أعضاء «مجلس الثورة»، وأن أسماء هؤلاء ستبقى سرية وكذلك قراراتهم وأماكن اجتماعاتهم الخ. وهذا يعني أن رئيس اللجنة وحده هو المسؤول أمام المجلس الوطني. وهذه مخالفة صريحة للمادة ١٥ من النظام الأساسي التي تنص على أن اللجنة التنفيذية هي أعلى سلطة تنفيذية في المنظمة. وتكون مسؤولية مسؤولية تضامنية وفردية أمام المجلس الوطني. كما ورد في إعلانكم قرار يلغي بعض الدوائر وإنشاء غيرها، وهذا أيضا مخالف لنص المادة ١٨ من النظام التي حصرت هذا الحق باللجنة التنفيذية وليس برئيسها أو أي عضو فيها....

— كذلك، لقد ذكرتم في إعلانكم، أنه تم اختيار بعض أعضاء «مجلس الثورة» هذا، وأنه سيتم اختيار الباقيين قريبا، وقطعتم بذلك الطريق سلفا على من قد يناقشكم حول الكيفية التي تم بها هذا الاختيار والتي سيتم بها اختيار الباقيين. وهنا نحب أن نذكركم بسؤال طالما كنتم تطرحونه عن «المقياس» الذي يستطيع الواحد من خلاله أن يعرف من هو «الثوري» ومن هو «غير الثوري». ان هذا السؤال الذي عانيتم منه أثناء محادثاتكم مع التنظيمات الفلسطينية خلال عامين، أصبح اليوم موجه اليكم بعد أن أعطيتم شخصكم وحده حق الاختيار.

وفي ختام المذكرة دعونا الى العودة عن قراره، والمبادرة الى تشكيل لجنة تنفيذية تكون القيادة السياسية والفعالية للمنظمة.

● وفي ٢٨ كانون الثاني / يناير ١٩٦٧، بعث الأخ راجي صهيون، مدير دائرة الاعلام والتوجيه القومي وقتئذ، برسالة الى الشقيري يمتح

فيها على هذه الخطوة، وأكد تمسكه باستقالة كان قد قدمها بعد يومين من إعلان إنشاء «مجلس الثورة» هذا.

● وفي ٦ شباط / فبراير ١٩٦٧، أرسل الدكتور رفعت عوده، عضو اللجنة التنفيذية، رسالة الى الشقيري يدعوه فيها الى اعادة النظر كله في بناء المنظمة وقيادتها اعتمادا على قاعدة القيادة الجماعية.

● وفي ١٤ شباط / فبراير ١٩٦٧، أرسل الدكتور صلاح الدباغ المدير العام للدائرة السياسية، والأستاذ خليل عويضة مدير شعبة التربية والتعليم في المنظمة، رسالة مشتركة، قدما فيها استقالتيهما من المنظمة، وعللاهما بالأسباب التالية:

١ — الاستئثار بالسلطة عن طريق إلغاء اللجنة التنفيذية وتشكيل «مجلس ثورة».

٢ — التعريض بسمعة جيش التحرير بعد اتهامه بالتبذير.

٣ — استعمال وسائل الاعلام للتركيز على شخص الشقيري، وكأن النضال من أجل التحرير صار ينحصر في إبراز الشقيري ومقاييسه.

٤ — اعتماد أسلوب المناورات لضرب العاملين في المنظمة بعضهم ببعض.

● وفي الشهر ذاته، تمت استقالة ثلاثة أعضاء من اللجنة التنفيذية هم: نمر المصري، وأسامة النقيب، وعبدالفتاح يونس. وكانت مبررات استقالاتهم التي ذكروها «الأخطاء التي ارتكبها الشقيري بأسلوبه الفردي».

● وفي ١٧ شباط / فبراير ١٩٦٧، بعث الدكتور حيدر عبدالشافي، عضو اللجنة التنفيذية، بمذكرة الى الشقيري في هذا المعنى، وحذره فيها من الفردية والاستئثار بالسلطة، ودعاه الى ضرورة التعاون مع نوعية قيادية واعية لها قاعدة جماهيرية معبأة وملتزمة.

ما سبقت الاشارة اليه لم يكن أكثر من نماذج لعدد وافر من مظاهر الاحتجاج التي أظهرتها قيادات المنظمة وكوادرها. غير أن الشقيري لم يرعو ولم يتعظ واستمر في إجراءاته التعسفية، مما ادى الى تعاظم المعارضة وامتعاض القاهرة من مواقفه. عندئذ تراجع الشقيري جزئيا وتكتيا، فتناسى مجلس ثورته وأعلن تشكيل لجنة تنفيذية جديدة كانت، في حقيقتها، اللجنة القديمة نفسها باستثناء أحمد السعدي، وأحمد صدقي الدجاني، وشفيق الحوت. أكثر من ذلك، استطاع تمرير «قرار تأديبي» بحقي يأمر بنقلي من مكتب بيروت الى مكتب نيودهي الذي لا وجود له. ولا أدري حتى الآن كيف استطاع الشقيري إقناع الأخ نمر المصري، رئيس الدائرة السياسية، وزميل المعارضة سابقا، بتوقيع قرار النقل هذا، خصوصا وأنا العليم بخلق الأخ «أبو العبد» ونبله. وأنا إذ أسجل هذه الحادثة للتاريخ، لا أحفظ للأخ «أبو العبد» في نفسي إلا كل المحبة والتقدير، فكلماته الطيبة الاعتذارية التي برر بها توقيعه لا تزال ترن في أذني.

لم أذهب الى الهند، ولم أغادر مكتب المنظمة في بيروت، الى أن شئت أقداري أن أتعرض في السابع عشر من ذلك الشهر (شباط / فبراير) لمحاولة اغتيال أمام منزلي، مما أوحى للبعض بالتلميح الى العلاقة بين تلك المحاولة والأزمة داخل م. ت. ف. ولقد نفيت ذلك نفيا

قاطعا. وعدت الى مكتبي بعد شفائي، محاطا بمئات الشباب الذين أرادوا بمرافقتي إعلان رفضهم لقرار نقلي.

وداهمتنا حرب حزيران / يونيو، وتجمدت الصراعات الداخلية، وبات واضحا أن آثار تلك الحرب ستطال الكثير مما هوقائم في الساحتين العربية والفلسطينية، وأنه لا بد من «شيء جديد» يتلاءم مع التحديات المستجدة.

* * *

بعد هذه الحرب ارتفعت أسهم «الكفاح المسلح». ونحن، الذين كنا نحذر منه ونخشى عاقبته، لم يعد أماننا من سبيل غير الانخراط فيه. ما كنا نخشى عليه ضاع، ولا بد من استرجاعه. ولم يكن متوقعا في الأصل أن تقبل الجماهير الفلسطينية بما قبلت به الدول العربية من وقف لاطلاق النار وقرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢. وجاء رفض «قوات العاصفة»، التابعة لـ «فتح»، لقرار الأمم المتحدة ليعطيها مدا جماهيريا واسعا. وعاد الحديث من جديد الى ضرورة استبدال قيادة م. ت. ف. بقيادة جديدة تتمثل فيها القوى الفلسطينية المقاتلة. وكان حظ الشقيري على المستوى العربي لا يقل سوءا عن حظه الفلسطيني، اذ وصلت الأمور بينه وبين عدد من العواصم العربية الى حد من الفتور وصل الى «إغفال» توجيه الدعوة الى م. ت. ف. للمشاركة في أعمال مؤتمر القمة العربي الذي كان السودان قد دعا الى عقده في الخرطوم في شهر آب / أغسطس من تلك السنة التعيسة.

وفي انتظار هذه القمة العربية، تنبه الجميع الى خطورة ما قد تتعرض له المسيرة الفلسطينية اذا ما قوطعت المنظمة ولم تدع اليها.

وتستحق هذه القمة، التي عرفت بقمة «اللاءات»، فصلا خاصا بها، سأفرد لها لاحقا.

انتهت القمة، وبدت نتائجها مخيبة للآمال، في معايير تلك الأيام لا هذه الراهنة. وكان الأردن ساحة التحرك الأساسية، فشهد سباقا مشرفا في إقدام الشباب على التطوع في العمل الفدائي، والانخراط فيها كان قائما من تنظيمات وفيما استحدث منها فيما بعد. وجاءت معركة الكرامة في آذار / مارس ١٩٦٨ لتعمد المولود الجديد: الفلسطيني الثائر.

وهكذا تسلطت الأضواء وتركزت على المنظمات الفدائية، لا على م.ت.ف. التي كانت تعصف بها الصراعات الداخلية.

ما بين أواخر أيلول / سبتمبر وتشرين الأول / أكتوبر ١٩٦٧، اجتمعت القيادة المركزية لجهة التحرير الفلسطينية، لمناقشة آثار نكسة حرب حزيران / يونيو، ومراجعة مواقفها الماضية، تمهيدا لمجابهة المستجدات الطارئة على الساحة الفلسطينية.

وبعد تقويم الموقف دوليا وعربيا، تضمن تقرير القيادة الذي وزع على قواعد «الجبهة» بعض النقاط التي تجدر الإشارة إليها، ومنها:

أولا: على المستوى الدولي

ملاحظة الترابط العضوي والمصيري بين الامبريالية والصهيونية، وبالتالي بين اسرائيل والولايات المتحدة، وفهم ما تعكسه هذه الملاحظة على مستوى موازين القوى المتصارعة.

وملاحظة أن شعار «ازالة اسرائيل» مرفوض من قبل الاتحاد

السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية، وفهم ما تعكسه هذه الملاحظة على آفاق العلاقة التي يمكن أن تقوم بين الحركة الوطنية الفلسطينية ككل، والمعسكر الاشتراكي.

ثانيا: على المستوى العربي

ملاحظة سوء تقدير م.ت.ف.، ومعظم القوى الفلسطينية، للإمكانات العربية الرسمية في التصدي لاسرائيل، وذلك على الرغم من مخاوفها التي عبرت عن ذاتها في قرار للجنة العمل الموحد بأن «المطلوب من العمل الفدائي هوشيء يفوق الصفر ويحول دون التوريط». لكن التوريط وقع، وحصد النكسة.

ملاحظة أنه على الرغم من النكسة وما أصاب الموقف القومي، فإن التصدي لاسرائيل يبقى مهمة قومية، وأن التحرك القادم يجب أن ينسجم مع قدرات دول الطوق، على الأقل، لأية خطوات مصيرية.

ثالثا: على المستوى الفلسطيني

ملاحظة وجود تيارين فلسطينيين: أحدهما يسعى لفصل نضاله عن الوضع العربي العام، متحديا ما يمكن أن يترتب على ذلك من نتائج. وثانيهما يسعى للنضال من ضمن المخطط العربي العام المدرك لظروف المرحلة التاريخية، وان جبهة التحرير الفلسطينية تلتزم الخط الثاني. بينما اختارت م.ت.ف. منهجا غامضا بالنسبة الى هذين التيارين، واستطاعت أن تكون على صلة بأنصارهما جميعا، وان لم تكن هذه الصلة دائما ناجحة. فدعمت م.ت.ف. الكفاح المسلح من دون أن يكون لها دور خاص فيه (باستثناء «أبطال العودة» بتعاون مع جيش التحرير الفلسطيني). ومع ذلك، فلقد لاحظت القيادة المركزية للجبهة

إيجابيات قيام م. ت. ف. ودعت الى التمسك ببقائها واستمرارها وتطويرها! كما أعلنت أنه على الرغم من فشل المساعي التي بذلتها من أجل وحدة المنظمات وصهرها في تنظيم واحد، فانها ستستمر في محاولاتها توسيع دائرة اتصالاتها، واقرحت ميثاقا جديدا، باسم ما يسمى بـ «التيار العربي الفلسطيني الثوري»، وكان من عناصر هذا التيار بالاضافة الى الجبهتين، أي «طريق العودة» و«ج. ت. ف.»، شخصيات وطنية بارزة بينها العديد من قيادات حزبية بعثية فلسطينية. غير أن هذه التجربة لم تنجح، واستمر التعاون بين الجبهتين فقط.

* * *

وفي الرابع من كانون الأول / ديسمبر ١٩٦٧، تلقى الشقيري مذكرة من أعضاء اللجنة التنفيذية الذين لم يعودوا يستطيعون عليه صبرا، طلبوا اليه فيها التنحي عن رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة لضمان بقائها وتمكنها من العمل لتحقيق أهدافها. وجاء في ختام المذكرة: «اننا في حال عدم استجابتكم لهذا المطلب الوطني، نحملكم مسؤولية ما ينجم عن ذلك، وسنمضي متعاونين مع الجميع داخل المنظمة وخارجها في سبيل تحقيق ما تحتمه المصلحة العامة في هذه الظروف، ونعتقد مخلصين أن تنحيكم عن رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة يعتبر خدمة وطنية.» ووقع هذه المذكرة كل من: عبدالحال يغمور، وبهجت أبو غربية، وأسامة النقيب، وعر المصري، ويحيى حموده، واللواء وجيه المدني قائد جيش التحرير الفلسطيني آنئذ.

وفي الخامس والعشرين من الشهر ذاته، وجه الشقيري استقالته الى «الشعب» وعبر إذاعة المنظمة، وتسلم يحيى حموده مهمات الرئيس بالوكالة. وبات واضحا أن مرحلة الشقيري قد انتهت، لتبدأ بعدها

مرحلة التنظيمات التي كانت ترابط في «الأغوار» حيث أصبح الوجود، مع عبور نهر الأردن، المقياس الأوحده لأي تنظيم يريد إثبات وجوده.

ومنذ نهاية سنة ١٩٦٧ حتى أواسط سنة ١٩٦٨، عانيت ومعى عدد من قياديي الجبهة، بشأن التوفيق بين المعادلة الداعية الى توحيد العمل الفلسطيني داخل إطار م. ت. ف. والعمل على تقوية تنظيمنا الخاص في «الجبهة». وبات التسابق الى «عبور النهر» ونشر البيانات والبلافات «موضة» المرحلة. وأحسست بأن دخول هذا السباق يحتاج الى امكانات لم تكن في حيازتنا، وبأن الحصول على هذه الامكانات يعني الارتهان لهذه الجهة او غيرها من العواصم العربية، الأمر الذي لم يكن مقبولا قط. ولم يكن عبدالناصر، وهو موضع ثقتنا وتقديرنا، متحمسا لاقامة تنظيم له في الساحة، على الرغم من إلحاح بعض الاخوة من الناصريين ولا سيما في الساحة الأردنية. وأصررت على موقفى مما أدى في النهاية الى حل التنظيم وتوقف صدور نشرته الدورية «طريق العودة» بعد خمسة أعوام من صدور عددها الأول. وتشكل على أنقاض الجبهتين تنظيم لم يعمر طويلا عرف باسم «منظمة فلسطين العربية»، التي انتسب اليها بعض الجبهويين، بينما انضوى آخرون في تنظيمات أخرى وبقوا على ما نشأوا عليه من مناقبية فبروزا وعرفوا، فيما بعد، في اطار المنظمات التي عملوا معها. كلهم كانوا ولا يزالون دعاة وحدة وطنية حقيقية، ومدافعين بواسل عن الهوية الوطنية الفلسطينية في إطار الانتماء القومي العربي.

ورحم الله من استشهد منهم، ومد بأعمار من بقوا ليتابعوا المسيرة.

يوميات القمة العربية في الخرطوم!

مهمة صعبة وتعليمات مستحيلة!

سيبقى مؤتمر قمة الملوك والرؤساء العرب الذي عقد في الخرطوم، ما بين ٢٩ آب / أغسطس والأول من أيلول / سبتمبر ١٩٦٧، من أهم المؤتمرات الرسمية العربية التي التأم في إطار «العمل العربي المشترك».

وسيبقى من أكثر القمم العربية شعبية بسبب «لاءاته» الأربع المشهورة، التي قيل انها صدرت عنه، وهي: لا صلح ولا تعايش ولا تفاوض مع اسرائيل ولا انفراد لأية دولة عربية بقبول أي حل لقضية فلسطين.

أقول «قيل انها صدرت» لأن ما صدر فعلا وثبت في بيان المؤتمر الرسمي تضمن ثلاث لاءات فقط، إذ تم حذف «لا انفراد...» من ذلك البيان بعد قصة مثيرة سنوردها في موضعها.

هناك حقيقة أخرى عن هذا المؤتمر لا تقل أهمية عن «لاءاته»، لكن أحدا لم يرغب في التركيز عليها أو مجرد الإشارة إليها، وهي أن الملوك والرؤساء على الرغم من رفعهم لهذه «اللاءات»، فقد تعاملوا مع القرارات التي صدرت عنهم على هدى شعار سياسي آخر هو «إزالة آثار

العدوان». ولم يستثنوا من قراراتهم إمكانات الحلول السياسية ولغة التفاوض. ومن يطلع على ما هوأت من محاضر جلسات ذلك المؤتمر ويرصد الحوار الذي دار بين أركانه، يتأكد من ذلك.

ولقد شاءت الظروف آنئذ أن أكون في موقع سياسي داخل منظمة التحرير الفلسطينية، يسمح لي بمرافقة أعمال هذا المؤتمر وكل ما سبقه من اجتماعات وزارية مهدت لعقده. فمثلت م. ت. ف. في اجتماعات وزراء الخارجية، ثم شاركت بعد ذلك في عداد الوفد الذي ترأسه (المرحوم) الأستاذ أحمد الشقيري في القمة ذاتها. وقد أتاح لي ذلك فرصة لتدوين الكثير مما سمعته وشاهدته، بما في ذلك ما دار على السنة الملوك والرؤساء أو من مثلوهم داخل القاعة المغلقة.

بعد هزيمة حزيران / يونيو ١٩٦٧، كان لا بد من تحرك عربي ما، للوقوف أمام هذا الحدث الذي ملأ دنيا العرب حزنا وألما.

فبادر السودان، برئاسة (المرحوم) الأستاذ اسماعيل الأزهرى، ومعه رئيس وزرائه (المرحوم) محمد أحمد محجوب، الى دعوة وزراء الخارجية العرب لعقد اجتماع في العاصمة السودانية، تمهيدا لعقد مؤتمر قمة يحضره الملوك والرؤساء.

وبتكليف من رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الأستاذ أحمد الشقيري، توجهت الى الخرطوم للمشاركة في ذلك الاجتماع. وكانت تلك المهمة أول مهمة سياسية لي على هذا المستوى.

كان ذلك في أوائل آب / أغسطس ١٩٦٧، واستمر الاجتماع خمسة أيام متتالية، اكتشفت خلالها - لدهشتي - أولى حقائق العمل السياسي العربي، وهي أن القضايا السياسية المهمة هي من شأن

المسؤول الأول في كل قطر، ملكا كان أو رئيسا، وأن الوزراء مهما يكن لهم من أوزان، يعرفون حدودهم ومتى يجب رفع الأصبع والمطالبة بـ «رفع المطروح من قضايا الى مؤتمر القمة للبت فيها هناك»!

في هذا الاجتماع - التجربة، فقدت براءتي السياسية وأيقنت باستحالة وجود الأبيض والأسود، وأن الرمادي هو اللون المفضل والأكثر أمانا. وفي ذلك الاجتماع أحسست، أول مرة، بما كان بين بعض الدول من أحقاد تكاد تفوق حقد أي منها على العدو المشترك. وكدت أخرج من جلدي وأنا أستمع الى لغة الشماتة والتشفي على الرغم من المصاب الجلل والمصيبة القومية التي ألمت بالأمة.

وما كان ليشدني من مهاوي اليأس مما كنت أسمعه داخل جدران قاعة الاجتماعات، سوى ذلك الهدير من أصوات أبناء السودان الأمجاد الذين كانوا يلاحقون الوزراء أينما التقوا واجتمعوا مطالبينهم بالترفع الى مستوى الحدث وضرورة الرد عليه بما يستوجب ذلك من قرارات جذرية تلائم حجم الكارثة. ويقدر ما هو وديع وودود هذا الشعب السوداني، فانه عندما يغضب ويثور يعرف كيف يفعل ذلك.

بعد خمسة أيام، لم يستطع الوزراء أن يتفقوا على أكثر من قرارين:

الأول، يقضي بدعوة وزراء الاقتصاد والمال والنفط العرب الى اجتماع يبحثون خلاله فيما يمكن اتخاذه من إجراءات انتقامية ضد التحالف الأميركي - الاسرائيلي، على أن يقدم هؤلاء توصياتهم الى وزراء الخارجية ومنهم الى قمة الملوك والرؤساء.

والثاني، يدعو الى اجتماع آخر يعقده وزراء الخارجية قبل القمة بأيام بهدف تحضير جدول أعمال تلك القمة.

هكذا كان.. وما كان ليكون غير ما كان، وحال العرب على ما هو عليه، من تمحور وانقسام واقتتال.

وتضمن القرار الأول موعد ومكان مؤتمر وزراء الاقتصاد والمال والنفط: الخامس عشر من آب / أغسطس، في العاصمة العراقية بغداد.

ولم توجه الدعوة الى م. ت. ف. للمشاركة في أعمال هذا المؤتمر، باعتبار أنه «ليس لدى الفلسطينيين أي اقتصاد أو مال أو نفط» كما قيل يومئذ في تبرير ذلك على الرغم من احتجاج قيادة المنظمة. ولقد خشي الشقيري واللجنة التنفيذية أن يكون ذلك التجاهل تمهيدا لعدم دعوة م. ت. ف. الى المشاركة في القمة نفسها، لاسيما وأن أكثر من عاصمة عربية كانت ترغب في ذلك إما لأسباب سياسية وإما لأسباب شخصية تتعلق بموقفها من رئيس المنظمة بالذات. وعند عودتي الى بيروت من الخرطوم، نقلت الى اللجنة ملاحظات من شأنها تعزيز هذه المخاوف.

وجاءت قرارات مؤتمر بغداد على مستوى طموحات الجماهير الغاضبة في الوطن الكبير، لكنها كانت كلها مرتبنة بموقف الملوك والرؤساء منها*. ومن يرجع الى توصيات هذا المؤتمر، يستطيع أن يتصور ما يمكن أن يكون عليه حال العرب اليوم، لوقبل الملوك والرؤساء بتوصيات وزرائهم. ومن كل ما صدر من توصيات ملأت ثلاث صفحات، لم يأخذ الملوك والرؤساء غير جزء من فقرة تحدثت عن «دعم

* راجع النص الحرفي لـ «توصيات مؤتمر وزراء الاقتصاد والمال والنفط العرب» أدناه، صفحة ٢٤٥ - ٢٤٨.

الدول العربية المتضررة بالعدوان الاسرائيلي»، وسقط كل ما عدا ذلك من توصيات.

وجاء دور انعقاد اجتماع وزراء الخارجية لتحضير جدول أعمال القمة، وذهلنا في م. ت. ف. بعدم تلقي الدعوة للمشاركة، فعقدت اللجنة التنفيذية اجتماعا طارئا وقررت إيفادي مرة ثانية الى الخرطوم. وحملني الشقيري رسالة الى رئيس الوزراء محمد أحمد محبوب، كما زودني بـ «تعليمات خاصة» لاتباعها في حال إصرار حكومة السودان على عدم توجيه الدعوة الى رئيس المنظمة للمشاركة في القمة.

كانت مهمة صعبة، والوقت عصيبا، والأجواء محبطة. هذا، ولم يكن الناس، وأنا منهم، قد عرفوا بعد حجم الهزيمة التي منينا بها. كان بين الناس من لا يزال يرفض تصديق ما سمع، ويتحدث عن هجوم عربي مضاد خلال أيام.

لو عرف الناس يومها كامل الحقيقة لتضاعف عدد الذين انتحروا أو ماتوا قهرا بالسكتة القلبية.

الليل بارد حول الطائرة، وأعصابي مشدودة، ويسقط قلبي كلما سقطت الطائرة في مطب هوائي. والسؤال يستبد بي:

— هل من المعقول ألا توجه الدعوة الى «أبناء القضية وضحاياها» لحضور مؤتمر يعقد باسم القضية ومن أجلها؟

وأردّ على نفسي بأن ذلك غير معقول، ثم أتساءل: «وماذا لو كان كذلك؟» وأواصل مناجاة الذات: «عندئذ لا بد من اللجوء الى التعليمات التي زودني بها رئيس المنظمة وليكن ما يكون.»

ولكن...

— هل في استطاعتي فعلاً أن أخلّ بأصول الضيافة وأن أتوجه الى جموع المصلين خلال صلاة الجمعة، في مسجد العاصمة، للاستغاثة بهم واستنفارهم للضغط على حكومتهم من أجل توجيه الدعوة الى المنظمة؟

وتسقط الطائرة في جيب هوائي آخر، ويسقط قلبي. كل شيء كان في مهب الريح تلك اللحظات.

وأستعيد هدوئي، وأعود للمرة المليون أتساءل: «كيف حدث هذا الذي حدث؟ كيف وقع عبدالناصر في المصيدة؟ أو لم يقل لي بنفسه في شباط / فبراير، قبل أقل من أربعة أشهر من الحرب، انه لن يدخلها لأن الظروف المطلوبة لتحقيق النصر فيها لن تكتمل قبل سنة ١٩٧٠؟

هو وحده يستطيع الاجابة والرد. ولست وحدي من ينتظر ذلك. ان ملايين العرب تترقب ما سيقوله عندما يحضر. ولكن، هل سيحضر والشائعات تملأ الدنيا عن صراعات في القاهرة بين مراكز القوى!!

وفي منتصف الليل حطت بنا الطائرة في مطار الخرطوم، حيث تلقفني مدير مكتب م. ت. ف. في السودان السيد سعيد السبع قبل أن يستفرد بي الصحافيون الباحثون عن المثير من الأخبار. قال سعيد:

— الوضع متوتر والحكومة منقسمة على نفسها بسبب الضغوط التي تتعرض لها بشأن دعوة المنظمة او عدم دعوتها.

وسألته عن موقف محجوب بالذات، فقال:

— محجوب يريد أن ينعقد المؤتمر وأن ينجح. لكن الحكومة،

باعتبارها مضيعة، تحرص على إرضاء الكل. وحتى الآن يؤثر محجوب الصمت مؤجلاً إعلان موقف حكومته الى آخر لحظة ممكنة. وعلى كل حال لقد أعلمته بقدمك، وسنلتقيه غدا ونطلع منه على آخر التطورات.

ومن المطار الى «فندق السودان»، بعد وقفة قصيرة مع رجال الصحافة، حيث وجدت نفسي وأنا ابن المهنة أقف كتلميذ أمام لجنة فاحصة.

كنت أتأمل «الجزيرة» وملتقى النيلين الأزرق والأبيض، عندما رن جرس الهاتف وأفاجأ بصوت محجوب يقول:

— سمعنا بتشريفك. أنا في انتظارك، وقد أرسلت اليك سيارة لاحضارك.

■ في مثل هذا الوقت؟ سألته، وكنت قد نسيت حب السودانيين للسهر.

ولم يسمعي محجوب، كان أعطى سماعة الهاتف الى صديقي سفير السودان السابق في لبنان، مصطفى مدني، الذي تسبق ضحكته أية جملة ينوي قولها. رحب بي مصطفى وأخبرني انه قادم شخصياً ليصحبني الى منزل «البوس»، أي «الرئيس»، كما كان أصدقاء محجوب يسمونه.

كان محجوب، كعادته، يجلس في ديوانه المفتوح دوماً لكل الناس، يقرأ ما ينظم وما يحفظ من شعر، ويقضي حاجات الناس. بادرني بأسلوبه اللفظ المحب:

— هل تعشيت؟ ولم ينتظر الرد وأمر بتحضير «لقمة»، ثم سألتني:

— قل لي ماذا يريد الشقيري بتاعك؟ وقلت:

■ لا يريد شيئا ليس من حقه. فقال:

— وأنت شرفت له؟ وكان يحاول جهده أن يبدو جادا على الرغم

مما بيننا من صداقة وعدم تكلف. فأجبت:

■ أنا شرفت باسم م. ت. ف. للمشاركة في أعمال وزراء

الخارجية وسؤالهم عن سر عدم توجيه الدعوة الى رئيس المنظمة للمشاركة في أعمال القمة؟

— لقد طلبت الى سفارتنا توجيه الدعوة اليكم.

■ ولكنها لم تصل. فرد بحدة:

— يا أخي قلت لك بعثنا بالدعوة. فقلت أهدئه:

■ ربما حدث ذلك وأنا معلق في الطائرة فلم يصلني الخبر بعد.

وتدخل مصطفى مدني وقال لمحبوب عما كنت أنوي فعله

لولم تستجب حكومة السودان لنداء المنظمة. وتطلع محبوب الي بنظرة

يختلط فيها الغضب مع الضحك، وقال:

— يعني عاوز تعمل لنا شغل صعاليك! يا أخي أنا عاوز هالمؤتمر

ينعقد، وأن يلتقي الملوك والرؤساء حتى يشوفولنا طريقة للخروج من

الحفرة اللي وقعنا فيها. بلاش تبوظولنا الحكاية. ايه حكاية المسجد

والمصلين، هو السودان الي مش عاوزكم؟

■ من إذن؟

— تونس ياسيدي. السي منجي سليم. تونس زعلانة من الشقيري وخطاباته. وغير تونس كمان هناك حكام مش حابين يسمعوا صاحبك!

■ لتونس رأيها وهذا حقها. ولكن يبقى صوت تونس واحدا من بين مجموعة أصوات. ثم من يعطي أي دولة عربية حق الفيتو على ممثل أي دولة أو شعب آخر؟ ثم هل يعقل بحث قضية فلسطين في غياب أهلها؟

واحتدم الحوار وتشعب حتى دخل علينا (المرحوم) الأستاذ الشريف الهندي، وزير مالية محبوب وأحد أهم مهندسي السياسة السودانية. وكان مع الهندي الأستاذ جمال محمد أحمد وكيل الخارجية السودانية، والاثنان من المتعاطفين مع المنظمة وضرورة مشاركتها، فأكدوا لمحبوب أنه ليس في استطاعة حكومته أن تحجب الدعوة عن الشقيري لأن ذلك ليس عدلا، ولأن شعب السودان لا يمكن أن يقبل بمثل هذا الموقف.

وبنزق محجب، حسم محبوب الحوار وقال:

— خلاص، بكره الصبح، تصل دعوة الشقيري الى بيروت.

ولم أكد أصدق ما أسمع، فطلبت من محبوب أن يأذن لي في استعمال هاتفه لأخبر ممثلنا في الخرطوم بما تم كي يبرق بدوره الى الشقيري في بيروت.

وسألني محبوب وهو يقدم سماعة هاتفه:

— ما هو اسم ممثلكم هنا؟ فقلت:

■ السبع . سعيد السبع . فحبكت النكتة مع محبوب، وقال:

— هو إيه ده، سبع وحت؟ هو احنا ناقصنا وحوش في السودان!

ضحك الجميع، وأمضينا ما تبقى من الليل ندفع لمحبوب ضريبة ضيافته بالاستماع الى آخر ما نظمه من شعر.

لقد كان — رحمه الله — وهو السياسي البارع يتمنى في أعماقه لو كان له في دنيا الأدب ما له في دنيا السياسة. كان يؤثر دولة الأدب على أية دولة أخرى.

وانتهت مهمتي، ولكن متاعب محبوب لم تنته، ولن تنتهي حتى ينعقد المؤتمر وحتى ينجح وحتى يغادر كل ضيف السودان سالماً الى بلده. وكان أشد ما يقلقه، ساعته، هو تردد قادة سورية في المشاركة في أعمال المؤتمر. ولم يوفر — في اليوم التالي — وزير خارجية سورية الدكتور ابراهيم ماحوس من نقد لاذع.

هذا... وكانت جموع السودانيين تتوافد من كل الأقاليم الى العاصمة، لاستقبال قادة العرب وحثهم على ما يتوجب عليهم اتخاذه من قرارات ردا على هزيمة حزيران / يونيو.

اللقاء الذي أنهى حرب اليمن

كان الملك حسين أول القادمين الى قمة الخرطوم. ولقد حظي بلقاء شعبي كبير لحظة هبوط طائرته الخاصة التي كان يقودها بنفسه وهو يلبس الزي العسكري للطيار الأردني. صفقت له الجماهير على

طول الطريق، وهو واقف الى جانب الرئيس الأزهري في سيارة الرئاسة الحمراء المكشوفة من نوع «رولز رويس».

كان الملك حسين واحدا من الثلاثة الذين تعرضوا للعدوان الاسرائيلي. هو قد حضر، أما الثاني — وهو الرئيس السوري نورالدين الأتاسي — فلن يحضر. وبقي عبدالناصر المنتظر على أحر من جو السودان في الصيف.

وتوالت مواكب الوافدين برتابة وروتين، فوصل الشيخ صباح السالم الصباح أمير دولة الكويت، والرئيس شارل حلو رئيس الجمهورية اللبنانية، والأمير الحسن الرضى ولي عهد المملكة الليبية، والسيد الباهي الأدغم ممثلاً للرئيس التونسي الحبيب بورقيبة، والسيد عبدالعزيز بوتفليقة ممثلاً للرئيس الجزائري هواري بومدين، والدكتور محمد بن هيمة ممثلاً للملك المغربي الحسن الثاني، والأستاذ أحمد الشقيري رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والرئيس عبدالرحمن عارف رئيس الجمهورية العراقية، والمشير عبدالله السلال قائد الثورة اليمنية وموضع الصراع المصري — السعودي.

وفي انتظار القطبين الكبيرين والمتخاصمين — آنشد — جمال عبدالناصر وفيصل بن عبدالعزيز، بقي الجو مثقلاً بالتوتر والقلق حتى بات هناك من يشكك في إمكان إجراء المصالحة بينهما، فيما لوحضرا، وإطفاء ما بينهما من لهيب الحرب اليمنية.

وبقي محبوب والأزهري في مطار الخرطوم ينتظران. الأول واثق بحضورهما، والثاني يتمتم بالدعوات بألا يحيب الله آماله في مؤتمر يستضيفه.

وقبل الخامسة من بعد ظهر الاثنين، ٢٨ آب / أغسطس، تلقى برج المراقبة في مطار الخرطوم إشارتين متعاقبتين من الجو: واحدة تعلن وصول طائرة عبدالناصر، وأخرى تعلن وصول طائرة فيصل بن عبدالعزيز.

— ماذا؟ سمعت محبوب يصرخ في وجه عامل الإشارة، وتطلع الى الأزهرى وسأله:

— ما العمل الآن؟ الطائرتان في سماء المطار. هالنتين حيطلعو روحنا قبل أن يصلوا. يعني ما كانش ممكن أن يصل أحدهما قبل الثاني برقع ساعة، بعشر دقائق؟ فرد الأزهرى بشيء من الخبث:

— لعله الخير. فقد أتمكن من جمعها معا هنا، لننطلق نحن الثلاثة في سيارة واحدة، ويرانا الناس ويطمئنون. فقال محبوب:

— وإذا لم تسر الأمور وفق ما تشتهي، فماذا نفعل عندئذ؟ فالبروتوكول يقضي بأن ترافق كل ملك أو رئيس حتى وصوله الى الفندق. فهل يعقل أن تصاحب هذا وترك ذاك ينتظر حتى تعود لنا بالسلامة!

وبينما الكل في دوامة اللحظة الحرجة، كانت عجلات الطائرة المصرية تمس مدرج المطار، واصلة بالدوامة الى قماتها.

وما ان أطل عبدالناصر على سلم الطائرة حتى دوت عواصف المصفقين فطغت على دوي المدافع. وعرض الرئيس حرس الشرف، وصافح الأزهرى وكبار مستقبله، ثم توجه الى قاعة الشرف. وبعد دقائق قليلة، نهض عبدالناصر وقال لمحبوب:

— أبو سامي أنت ترافقني ونترك الرئيس الأزهرى لمرافقة الملك فيصل.

أما كيف علم عبدالناصر بـ «أزمة» المطار ومضيفيه، فلقد قيل ان قائد طائرته كان قد التقط المكالمات التي تمت بين طائرة الملك فيصل وبرج المراقبة، فأدرك بالتالي ما سببته المصادفة من حرج للاخوة السودانيين.

ولم يجد الأزهرى أية غضاضة في اقتراح عبدالناصر، ورحب بالفكرة باعتبار أنه من المحسوبين تاريخيا على مصر على عكس محبوب، ورأى في استقبال فيصل مناسبة لتحسين علاقاته بالسعودية.

وسار الموكبان، ولا يفصل بينهما أكثر من ربع ساعة، وسط بحر من البشر الثائرة، التي تنادي بالتأثر والانتقام.

على شرفة فندق السودان قال لي محمد حسنين هيكل:

— لقد أعاد السودانيون عبدالناصر الى شبابه.

أما اريك رولو، مراسل «لوموند» الفرنسية، فقال:

— من يصدق أن يستقبل هذا الرجل على هذا الشكل وهو قادم من الهزيمة؟ ومن يصدق أن عبدالناصر هنا، هو نفسه الذي كان قبل ساعات يعاني مرارة أشق تجربة في حياته وهي الأمر باعتقال عبدالحكيم عامر رفيق عمره؟

والكل يذكر ما أشارت اليه صحف العالم غداة ذلك اليوم عن «القائد المهزوم الذي استقبله السودانيون استقبال الفاتح المنتصر».

لم يكن لدى محبوب وقت يضيعه، وكان مدركا لما يترتب عليه القيام به في الحال وقبل أي شيء، حتى ينعقد المؤتمر وينجح. فبادر الى

الاتصال بالقطبين في محاولة للجمع بينها في إطار ضيق ومغلق لتسوية قضية اليمن.

وعبدالناصر بدوره، ومن موقع المدرك لمتطلبات الواقع المأساوي الجديد، لم يضع هو الآخر وقته في المجاملات، فلخص لمحبوب وجهة نظره في المسألة اليمنية.

وفصل بن عبدالعزيز كان هو كذلك على مستوى الحدث، يستلهم موقفه من واقع المستجدات التي أودت بالقدس الشريف.

وبعد أقل من ثلاث ساعات على وصولهما الى الخرطوم، كان الزعيمان العربيان يجتمعان في منزل محبوب. وفي لقاء لم يستمر أكثر من ساعتين تم توقيع اتفاقية وضعت حدا حاسما ونهايا للنزيف الدموي السائل فوق روابي اليمن منذ أكثر من أربعة أعوام.

ووسط ذهول جميع المراقبين، اهتزت أسلاك البرق تعلن خبر الاتفاق، وكان المشير عبدالله السلال أول المنذهلين. لقد كان يدرك أن ما جرى لا بد من أن يكون له ثمن، وأنه سيكون «كبش» الصفقة. واعتكف بجناحه ينتظر من يعزبه، وكان عبدالناصر أولهم، فقال له السلال:

— والله يا سيادة الرئيس اني أفضل التواجد والقتال في خطوط الثأر من الصهيونيين على أن أبقى رئيسا لليمن. المهم ان يوفق الله.

أما الخبر الثاني الذي صدر عن دارة محبوب تلك الليلة، فقد حدد الساعة السابعة والنصف من مساء الثلاثاء، ٢٩ آب / أغسطس ١٩٦٧، موعدا لجلسة افتتاح مؤتمر الملوك والرؤساء العرب، وذلك في مقر الجمعية التأسيسية السودانية.

لما ذهبت الى الشقيري لأطلععه على إنجازات الساعات القليلة الماضية، وجدته هائجا غاضبا. وفهمت من زميلي سعيد السبع أن الشقيري غير راض عن استضافته في فندق «غراند» من بين سائر رؤساء الوفود الذين اختير فندق «السودان» مقرا لاقامتهم.

وعندما أحس الشقيري بأني لا أجد في الأمر ما يستحق كل هذه الثورة والغضب، حدّق اليّ وقال:

— اسمع يا شفيق. القضية ليست قضية تكريم أو عدم تكريم شخص الشقيري. القضية هي قضية تكريم فلسطين وشعب فلسطين. انهم — من دون أن يشير الى من «هم» هؤلاء — لا يستطيعون تصور المسؤول الفلسطيني يقف كتفا الى كتف في موازاتهم.

واستمر — رحمه الله — يهدر كالسيل أكثر من نصف ساعة، وجدت نفسي بعدها أركض في شوارع الخرطوم بحثا عن محبوب أو الهندي لحل هذه القضية، بعدما أقسم الشقيري بأنه لن يحضر المؤتمر قبل حلها وتصحيح موقعه. وجدت الهندي، وحلها بإخلاء جناح كان يقيم فيه بعض رجال الحرس، ثم أمر بنقل حقائب الشقيري، وذهب اليه معتذرا بكل الكياسة والتهذيب. وهكذا سويت القضية، وتهللت أسارير «أبو مازن» واتخذ مكانه «كتفا الى كتف»، بل «جناحا الى جناح» قرب الملوك والرؤساء في فندق «السودان».

لم تهدأ الحركة بين ردهات فندق «السودان» تلك الليلة، ليلة ٢٨ — ٢٩ آب / أغسطس. فكانت الوفود تتبادل الزيارات، ولكل ملك أو رئيس ما يؤرقه ويؤجل خلوده الى النوم. فللغد رهبته ومفاجأته،

لا سيما وأن الملفات المحالة على الملوك والرؤساء من وزرائهم تعج بالتوصيات والقرارات.

وأهل الصحافة يحاولون استباق الزمن ومعرفة الردود على أسئلة لم تطرح بعد:

— هل سيستمر العرب في وقف ضخ النفط؟ وإذا استمروا، فهل سيكون ذلك جزئياً أم كلياً؟

— هل سيسحب العرب أرصدتهم من النقد الأجنبي المودعة بمصارف الغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة؟ وإذا قرروا ذلك، فإلى أين سيحولون هذه الأرصدة؟ وكان بين المراقبين، من غير شك، سماسرة ورجال استثمارات يحملون شتى أنواع العروض والبدائل في حقائب «السمسونايت» العجيبة!

— هل سيقطع العرب علاقاتهم السياسية والدبلوماسية والاقتصادية بالغرب، وخصوصاً الولايات المتحدة؟

— وهل سينجحون في اتخاذ موقف موحد، أم سيختلفون؟ وهل هناك من يضمن الخروج بحل «الحد الأدنى» أم ماذا؟ هل هي الحرب أم بداية الحديث عن حلول سياسية؟

وبينما كنت سارحاً في هذا كله، اتصل بي الصديق مصطفى مدني وطلب إلي بلسان الرئيس محبوب إن كان في استطاعة وفد م. ت. ف. أن يفعل شيئاً لاقتناع الوفد السوري بمعاودة الاتصال بقيادته وإقناع الرئيس نورالدين الأتاسي بأهمية المشاركة السورية في المؤتمر وضرورتها. فاتصلت بالشقيري أسأله الرأي، فأشار علي بالتحرك

لكن بعد مراجعة الوفد المصري. وفعلاً اتصلت بـ (المرحوم) الدكتور حسن صبري الخولي فأفادني بأن مصر تتمنى ذلك، غير أن الرئيس عبدالناصر لا يريد أن يثقل على أحد بتدخل مباشر منه.

ورحنا نبحث عن الدكتور ابراهيم ماخوس، وزير الخارجية السورية، فوجدناه في شرفة فندق «غرانند» ومعه عبدالعزيز بوتفليقة وعدد من أصدقائهما السودانين. وطرحنا الموضوع من جميع جوانبه، وأطلعناه على رغبة السودانين وتمنيات مصر. وساعدنا في ذلك الوزير الجزائري. غير أنه كان واضحاً أنه لم يعد بيد الوزير السوري ما يفعله، فدمشق مصرة على موقفها الذي حاول شرحه عبثاً.

وحاورناه حتى ضاق بنا، فقال:

— وأنتم في م. ت. ف. ما سر اهتمامكم. ان هذا المؤتمر لن يفيدكم في شيء وقد يضرّ بكم أكثر مما ينفعكم! فقليل له:

— اذا كانت وحدة العرب تضر بقضيتنا، فما هو تصورك لما قد يحدث لهذه القضية عندما يختلف العرب وينفرط عقدهم؟ فقال بحماسة ونرفزة:

— اسمعوا... أنتم الفلسطينيون ليس أمامكم من خيار سوى أن تحكموا هذه الأمة أولاً، وبعدها تحررون فلسطين! وإن لم تفعلوا ذلك فسينقضون عليكم ويصفون قضيتكم!!

وذهلت مما سمعت، واستأذنت في الانصراف وعدت إلى محبوب أروي له ما سمعت. وكان له محبوب تعليق شديد المرارة لا أستطيع نقله على الرغم من كل ماضى من سنين.

عبدالناصر يروي القصة كاملة

لم تجامل شمس الخرطوم أحدا من الملوك والرؤساء، عندما بزغت فجر التاسع والعشرين من آب / أغسطس ١٩٦٧. كانت حارقة، فأضافت ضيقا على ما في نفوسهم من ضيق. وكان محبوب مثل «أم العروس»، ومن حوله معاونوه مثل الفراشات لا يتوقفون عن الحركة وبذل كل ما في وسعهم ليطمئن الجميع الى أن كل شيء على ما يرام.

وفي السابعة والنصف من مساء ذلك اليوم، التقى الملوك والرؤساء في قاعة الجمعية التأسيسية، وترأس هذا الاجتماع الرئيس الأزهرى رئيس مجلس السيادة السودانى، فألقى كلمة رحب فيها بضيوف السودان ودعا فيها الى ضرورة توحيد الجهود والصف العربى للصمود في وجه العدوان تمهيدا لازالته وإحقاق الحق في الوطن العربى.

ثم انتخب الأزهرى رئيسا للمؤتمر، ودعا فور تسلمه الرئاسة الرئيس محمد أحمد محبوب ليلقي تقريره بصفته رئيس مجلس وزراء الخارجية العرب الذي أعد للقمة.

ولخص محبوب توصيات وزراء الخارجية والمال والاقتصاد والنفط، ورفع في ختام كلمته مشروعا مقترحا لجدول أعمال القمة، وحدده بما يلي:

أولا: بحث النتائج التي ترتبت عن العدوان الاسرائيلي على الدول العربية ودراسة الوسائل لازالة آثار العدوان على المستويات: العسكرية والسياسية والاقتصادية.

ثانيا: تضافر الجهود لازالة آثار العدوان ودراسة نقاط الضعف لتلافيها في المستقبل.

ثالثا: تصفية القواعد العسكرية الأجنبية في الدول العربية.

رابعا: وضع خطة عربية شاملة بعيدة المدى ومتكاملة سياسيا وعسكريا واقتصاديا لدعم التضامن العربى وتحقيق الأهداف العربية.

بعد ذلك، رفع الرئيس الأزهرى الجلسة الى اليوم التالي، لعقد جلسة عمل في القصر الجمهورى من أجل إقرار مشروع جدول الأعمال ثم المضي في مناقشته بندا بندا.

ولقد كان غياب أقطاب أقطار المغرب العربى أول ما لفت أنظار المراقبين ورجال الصحافة. لكن غياب الرئيس السورى كان المحور الذي دارت حوله التكهنات والتساؤلات باعتبار أن سورية هي الثالثة الدول المتضررة بالعدوان، بسقوط هضبة الجولان وصولا حتى القنيطرة.

وبين أجنحة الملوك والرؤساء في فندق «السودان»، بدأت عمليات «طبخ» القرارات كي لا يطول النقاش في الجلسات العامة.

وبعيد منتصف الليل اخلد الجميع الى غرف نومهم، يشغلهم سؤال واحد في شأن ما سيقوله عبدالناصر (غدا) في شرح ما حدث. وأشفت على الرجل الكبير متذكرا قول نابوليون: «النصر يبرر كل شيء، ولكن لا شيء يبرر الهزيمة.»

بدأت سيارات الملوك والرؤساء العرب تصل تباعا الى القصر الجمهورى، والتأم شملهم في تمام الحادية عشرة من صباح الاربعاء ٣٠ آب / أغسطس ١٩٦٧.

لم يكن الجو مشجعاً، وأكد أقول مجاملاً ولكن من غير ود.

وبعد البسملة، أعلن الأزهري افتتاح الجلسة، بقراءة ثلاث برقيات وردت المؤتمر. الأولى من بورقية يعتذر فيها عن تغيبه بسبب المرض، والثانية مثلها من الحسن الثاني مقرونة بتمنياته، والثالثة من بودغورني وكوسيفين وفيها إعلان تأييد الاتحاد السوفياتي للعرب في نضالهم ضد الاستعمار.

وفور انتهاء الأزهري من قراءة البرقيات، طلب الملك حسين الكلمة، وألقى خطاباً مكتوباً تعرض فيه بصورة عامة للمؤتمر والأهمية التاريخية الملقة على عاتقه.

بعد ذلك، أقر المجتمعون جدول الأعمال، وأعلن الأزهري فتح باب المناقشة.

ومضى أكثر من عشر دقائق من دون أن يبادر أحد إلى طلب الكلمة. كان الجميع يتبادلون النظرات خلسة أو يتظاهرون بقراءة ما بين أيديهم من أوراق.

لقد كان واضحاً أن الكل ينتظر «ماذا سيقول عبدالناصر».

لكن عبدالناصر، هو الآخر، لم يبادر إلى الكلام. وعندئذ قطع صوت محبوب حبل الصمت، واقترح بأسلوب لا يخلو من الدعابة رفع الجلسة وتناول المرطبات بسبب الحرارة التي - كما قال - على شدتها لم تصل بعد إلى داخل القاعة لتحرك مسيرة أعماله!

وكان الاقتراح موفقاً، فخرج الجميع إلى شرفة القصر الرحبة

وتحلقوا جماعات جماعات، وحركت المجاملات ألسنتهم وخفت من تهيئهم.

وفي تمام الثانية عشرة والدقيقة الخامسة، انعقدت الجلسة الثانية بعد اختصار كل رئيس وملك لعدد أعضاء وفده توفيراً للثقة وتيسيراً للكلام الصريح.

● وبدأ الرئيس عبدالناصر الكلام فقال (تقريباً وليس بالنص الحرفي الكامل) ما يلي:

- نحن الآن نواجه أوضاعاً خطيرة، ونخوض معركة مقدسة تتطلب منا جميعاً موقفاً موحداً. وعلى الرغم من أن جدول الأعمال يشير في نقطته الأولى للناحية العسكرية، إلا أنني أجد من الضروري أن أهد لذلك سياسياً. والحقيقة أن الأمرين مترابطان معاً ولا يمكن الفصل بينهما.

- لقد وقع الخلاف بيننا وبين الأميركيين قبل العدوان بستين، وذلك عندما طلبت أميركا منا إيقاف الأبحاث الذرية مع حق التفتيش على ذلك. كما طلبت منا إيقاف إنتاج الصواريخ مع حق التفتيش كذلك. أما الطلب الأميركي الثالث فكان إيقاف سباق التسلح وضرورة التوازن بيننا وبين إسرائيل. وقد قدم هذه الطلبات مبعوث الرئيس الأميركي واسمه «ماكلويد».

- وقد كان ردنا على هذه الطلبات الرفض الكامل. وقلنا أننا نقبل بعدم انتشار الأبحاث الذرية عن طريق مؤتمر دولي على أن تقبل إسرائيل نفس الشيء.

— ثم وصلتنا رسالة أخرى من أميركا تعترف فيها بأنها ستسلح إسرائيل، وأنها لا تقبل بأي اختلال في ميزان التسلح، وهددتنا بأننا إذا شهّرنا بها فستعطي إسرائيل مزيدا من السلاح، ورفضنا هذا التهديد.

— اذن هذا هو سر الخلاف بيننا وبين أميركا.

— ثم أخذت العلاقات بالتدهور بعد أن اكتشفنا صفقة الأسلحة السرية الألمانية، وعندما أعلننا ذلك ساءت العلاقات أكثر وأكثر. وقد حاولت ألمانيا الغربية إغراءنا بالمساعدات مقابل السكوت ولكننا لم نقبل.

— سرّ الخلاف بيننا وبين أميركا، كما يتضح من هذا الكلام، سببه قضية العرب، قضية فلسطين، وكان باستطاعتنا أن نسكت عما يجري في إسرائيل وعن حقوق شعب فلسطين لتمشي الأمور ولكننا لم نقبل.

— وانقطعت المساعدات الأميركية نتيجة رفضنا لطلباتهم، وكان تبرير أميركا لذلك أننا نستعمل مساعداتها في تطوير سلاحنا، ولذلك قال الأميركيون أنهم لا يستطيعون الاستمرار في مساعداتهم لنا. وقيمة مساعداتهم تقدر بـ ٦٠ مليون جنيه مصري، كانوا يأخذونها منا وينفقونها في مصر. وقد سبق قطع المساعدات أن وصل الى القاهرة ممثل آخر لجونسون وتكلم عن المساعدات والطلبات ثم تقرر قطعها، فقبلنا نحن بذلك لأننا نريد أن نبقى مستقلين، ولأننا نرفض أن نبيع مبادئنا. وبعد ذلك بدأ تسليح إسرائيل، وعملنا نحن من جهتنا لشراء المزيد من السلاح.

— بعد ذلك، نصل الى مايو [أيار] الماضي، والقصة هنا معروفة. فحشدنا قواتنا للرد على أي هجوم على سورية أو أي بلد

عربي. وهنا أيضا كان باستطاعتنا أن نسكت وأن نقول نحنا مالناش دعوة بحد. ولكننا أخذنا مسؤوليتنا، وبغض النظر عما جرى فإننا لن نتردد عن السير مرة أخرى على نفس الطريق لأننا نعتبر أنفسنا جزءا من الأمة العربية والوطن العربي، ولأننا نؤمن بأن العدو إذا بدأ بأي دولة عربية فلن ينتهي عندها.

— وكان من الطبيعي، بعد الحشد، أن ننهي وضع قوات الطوارئ الدولية، خصوصا وأن إخواننا العرب، في إذاعاتهم وصحفهم، لم يتوقفوا عن هذا الطلب. وهذا — بنظرنا — معناه العودة بالأوضاع الى ما قبل ١٩٥٦. ثم تطورت الأمور ووصلتنا رسالة جونسون لضبط النفس، وطلب أن يرسل الي نائبه. وردت عليه بأنني مستعد من طرفنا لارسال زكريا محيي الدين. كذلك وصلتنا رسالة من الاتحاد السوفياتي بنفس المعنى، كما وصلتنا رسائل أخرى من جونسون يقول فيها ان أي عمل عسكري ضد إسرائيل ستكون له نتائج خطيرة، وأعلن تمسكه بقرارات كينيدي لضبط الحدود في الشرق الأوسط.

— ودفعنا قواتنا الى سيناء، ثم بدأت المعارك يوم خمسة يونيو [حزيران] بهجوم اسرائيلي، وكانت المفاجأة بضرب قواتنا الجوية. وقد أثر هذا الضرب على قواتنا في سيناء ولم يصبح بقدرتنا بعد الضربة الأولى أن نرد على الهجوم الاسرائيلي.

— ولم نكن قد أعلننا عن التواطؤ الأمريكي إلا بعد أن اتصل بي الملك حسين الساعة الخامسة من صباح ٦ يونيو [حزيران] وقال لي ان الهجوم من البحر وان أجهزة الرادار قد سجلت ذلك. وقلت للملك حسين اني مستعد لاصدار بيان في هذا الصدد، وطلعتنا البيان.

— وكان واضحاً أن تقديرنا لقوات إسرائيل كان مخطئاً. كان عندهم متطوعون، وكذلك دبابتهم كانت أكثر مما تصورنا.

وصمدت قواتنا يوم ٥ و٦ و٧ يونيو [حزيران] للهجوم بدون غطاء جوي. وكان لنا في سيناء حوالي ٨٠٠ دبابة، و١٨ لواء، وألف مدفع. كان عندنا أسلحة ثمنها ألف مليون جنيه. وقد قضى العدو على ٨٠٪ من قواتنا المسلحة، وده اللي خلانا نقبل بوقف إطلاق النار، لأن الـ ٢٠٪ الباقية يدوب تدافع عن غرب القنال.

— لقد هزمنا في المعركة، ولن نكون أول ولا آخر من يُهزم، والمهم هو كيف نحول الهزيمة الى درس.

من ٨ يونيو [حزيران] حتى اليوم أعدنا تسليح جزء من قواتنا المسلحة، وعوّضنا ٥٠٪ من اللي خسرنه. ولكننا لم نعوض من قتلوا، وعددهم ١٥٠٠ ضابط و ١٠,٠٠٠ عسكري بالإضافة الى الأسرى وعددهم ٥٠٠ ضابط و ٥٠٠٠ عسكري وهناك ٤٠ طياراً مفقودون.

— والسؤال الآن: هل نستطيع النهارده أن نهاجم إسرائيل؟

— الجواب: لا... ولا أستطيع أن أكابر، نحن لا نستطيع الهجوم اليوم، ولفترة غير قصيرة. ولكننا نستطيع الدفاع ضد أي هجوم يحاول عبور القنال. نحن الآن نعمل على استكمال قواتنا. نشترى أسلحة بالعملات الصعبة. وهدفنا أن نعيد بناء جيشنا في أقصر وقت ممكن. وطبعاً إذا أردنا أن نستعيد أراضينا بالحرب فعلينا أن لا نبدأها إلا بعد أن نكون على ثقة بأننا نستطيع أن نتنصر وإلا نضع أنفسنا في نكسة أشد. إذن فالعمل العسكري لا بد أن ينتظر بناء قواتنا المسلحة، وبعد الاستفادة من النكسة ودراسة أساليب إسرائيل، وبعد حشد قواتنا

السياسية والاقتصادية. نحن خسرننا حوالي ١٦٠ مليون جنيه، ١٠٠ مليون من القنال، و ٢٠ مليوناً من بترول سيناء، و ٤٠ مليوناً من السياحة.

— والعملية العسكرية والاقتصادية والسياسية مرتبطة ببعضها. وعندما نتكلم سياسياً ونحن في مركز الضعف نصل الى استسلام، ولكن إذا تكلمنا من مركز القوة فمعنى ذلك أننا نستطيع أن ندافع عن حقوقنا وحقوق شعب فلسطين. وهذا لا يتم إلا إذا كان عندنا قوات مسلحة. ووضعنا الآن تصلح وهو يتصلح كل يوم. وكلما تصلح وضعنا العسكري يصبح وضعنا السياسي أحسن.

— اقتصادياً خسرننا أكثر من ثلث مدخولنا من العملة الصعبة. وإذا جاء يوم لا أستطيع فيه شراء القمح فمعنى ذلك أننا على طريق الاستسلام، أما إذا كان هناك وضع اقتصادي يجعلنا نصبر فمعنى ذلك أننا نقاوم أكثر، وساعتئذ يصبح العمل السياسي مش استسلام.

— ده ملخص لموقفنا، ولكن إذا سمحتم عاوز أقول حاجة بالتفصيل.

— من الملاحظ أن هناك ضغطاً أميركياً لحل سياسي، وكلنا نعرف هذا الضغط، وكلنا نعرف أن قضية فلسطين مش بتاعة واحد فينا. دي قضيتنا كلنا، ولازم قبل الخروج من هنا أن نقرر موقفنا بالنسبة لقضية فلسطين وشعب فلسطين. هل سنسلم أم سنناضل؟

— حصل الضغط علينا من أجل قبول الحل السياسي الذي عرض في الأمم المتحدة ويتلخص بـ:

أولا: إنهاء حالة الحرب بيننا وبين اسرائيل.

ثانيا: الانسحاب الى مواقع خمسة يونيو [حزيران].

— هذا معناه أن نسلم بقضية فلسطين، مقابل خروجهم من سيناء. فهل أقبل أنا بذلك؟ هذا موضوع كبير جدا لأنه لا يختص بمصر وحدها ولكن بالأمة العربية كلها، كما يختص باطماع اسرائيل التوسعية، ومصير الانسان العربي وضياعه. وأنا بقول يقعدوا في سيناء حتى نعد أنفسنا. لكننا لن نسلم..

— ثم تطورت المشروعات لغاية المشروع السوفياتي — الأميركي الأخير. وملخصه:

(١) الجمعية العامة للأمم المتحدة تعرب أن السلام والحلول النهائية لهذه المشكلة ممكن تحقيقها في الميثاق.

(٢) تقرر بناء على ذلك عدم جواز المكاسب الاقليمية وتطالب دون تأخير بالانسحاب من الأراضي (لاحظوا «دون تأخير» وما قالوش «فورا»).

(٣) تؤكد بالمثل أن تقرر كافة دول المنطقة الحقوق القومية لكل دولة في المنطقة، وأن تكف كل دولة عن المطالبات.

(٤) تطلب من مجلس الأمن أن يعمل مع الدول الأطراف مستخدما قوات الأمم المتحدة، حتى الوصول لحل عادل ومناسب لكافة الأطراف، ووضع حد لمشكلة اللاجئين وضمانة حرية الملاحة.

وقد رفضنا هذا، وتصدّت أميركا لأي قرار آخر.

ولم يحدث حتى الآن أي اتصال بيننا وبين أميركا. ولكننا أبلغنا عن مشاريعهم عن طريق يوغسلافيا والهند.

— الرئيس الأميركي بعث برسالتين لتيتو في هذا الموضوع: الأولى عامة وتتلخص بالتمسك بالنقاط الخمس. والثانية رسالة تفصيلية تشرح وجهة أميركا بضرورة اعتراف الدول العربية باسرائيل وإنهاء حالة الحرب معها. وذكر جونسون أن هذه الخطوة لا تعني اعتراف العرب قانونيا باسرائيل ولا تستتبع التمثيل الدبلوماسي معها، ولكنها تستتبع مرور السفن الاسرائيلية في خليج العقبة وقنال السويس. وتضمن الخطاب الأميركي برنامجا لتحقيق السلام على الوجه التالي:

(١) قبول جميع الدول العربية القرار الأميركي.

(٢) أن يقر المشروع في مجلس الأمن ويصبح أساسا لتحقيق تسوية عامة تعالج العناصر الأخرى للقضية:

أ — مأساة اللاجئين.

ب — حماية الحقوق الدولية في القدس.

ج — انسحاب القوات الاسرائيلية الى حدود آمنة يتفق عليها.

— بعدين قال جونسون برسالته انه من الضروري أن تتحمل الدول المعنية علاج مشاكلها بصورة واقعية. ومن الممكن أن يعتبر «أوثانت» وسيطا للاتصال مع الأطراف المعنية. (أي كما حدث سنة ١٩٤٩ في لجنة التوفيق الدولية). وطلب جونسون أيضا احترام وقف إطلاق النار كي تتوفر ظروف السلام لانسحاب كامل. وأخيرا قال جونسون ان المهم أن تتضمن الاتفاقية اتفاقا على تخفيض التسليح.

— وأخيرا في مقابلة بين راسك وسفير الهند، تكلم الاثنان حول الموضوع. فأكد راسك نفس الموقف في رسالة جونسون، ولكنه أضاف عدم موافقة اسرائيل على انسحاب اسرائيل الى حدود ٥ يونيو [حزيران]. وقال بوضع «غزة» تحت السيطرة الدولية والاحتفاظ بالقدس، وأن تكون سيناء ومرتفعات سورية خالية من السلاح. وقال راسك ان نفوذ أميركا على اسرائيل محدود جدا، وبالتالي لا ترتبط أميركا لا نيابة عن نفسها ولا نيابة عن اسرائيل بأي التزام بشأن انسحاب اسرائيل الى المواقع القديمة.

— وقال الهنود: ان موقف أميركا كما يلي:

نقطة البدء في أي تسوية هو إقرار العرب بحق اسرائيل في الوجود الدائم الآمن، ثم حرية الملاحة في القنال والعقبة، والرضوخ لاسرائيل للحصول على مطالب اقليمية. وبعد ذلك تعود اسرائيل الى حدود يتفق عليها. ثم تحدثوا عن حل انساني لمشكلة اللاجئين.

هذا ما حصل في الأمم المتحدة، وما وصلنا عن موقف أميركا سواء عن طريق تيتو أو الهند.

— ان معنى هذا تسليم بكافة المطالب الاسرائيلية. وهذا برأيي مستحيل، وسنبحث في هذا. والتسليم سهل: نرفع أيدينا وخلاص، وعندئذ يكون راح مستقبلنا ومصيرنا وكرامتنا وشرفنا. ولا يجوز ذلك لأننا خسرنا معركة عسكرية. وإذا ما كناش حنسلم لازم نجهز أنفسنا للعمل السياسي ووضعه في مركز القوة، وذلك عن طريق استكمال بناء قواتنا العسكرية، وهذا بحاجة لوقت، وثانيا أن نستعد اقتصاديا كي نصمد ولا نسلم.

الموضوع هو قدرتنا على الاستمرار في المعركة. وهذا يستدعي قيامكم بواجبكم. أنا خسران ١٦٠ مليون جنيه، فما هي مساهمتكم؟ ما هي مساهمتكم للأردن علشان ما يطلبش مساعدات من أميركا؟

ليس الموضوع موضوع وقف ضخ ولا سحب أرصدة، إنما الموضوع هو كيفية المساعدة على الاستمرار في المعركة.

— أما عن الاقتراح اليوغسلافي، فقد تقدم تيتو بمقترحات سياسية من شأنها أن تشكل برنامجا للعمل السياسي تعمل الدول الصديقة على تحقيقه.

(١) تنسحب القوات الاسرائيلية الى مواقع ٥ يونيو [حزيران] على أن يتم ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة، وأن تتمركز بعد ذلك قوات دولية عند الجانبين.

(٢) يعطي مجلس الأمن أو الدول الكبرى ضمانا للموقف في الوقت الذي يستمر فيه العمل لايجاد حل سلمي.

(٣) تستأنف الملاحة في السويس كما كانت في السابق. أما في العقبة فسينتظر قرار محكمة العدل الدولية.

(٤) ثم يجري العمل السياسي من أجل حل لقضية فلسطين يرضي عرب فلسطين.

— نحن في مصر هزمتنا في المعركة العسكرية، وتعرضنا لضغط اقتصادي إلا أننا لم نهزم شعبيا، وعندنا من الامكانيات ما يكفينا لبناء أنفسنا. الهزيمة جرحتنا ولكنها لم تقتلنا. وهذا الجرح يلتئم كل يوم. وسيأتي يوم يزول فيه هذا الجرح. وهذا يعطيني أملا في المستقبل: أملا

في أن لا نسلم لهذه الشروط الأميركية حيث كل مطالب اسرائيل مفروضة وكل مطالب العرب مرفوضة.

— نستطيع أن نناضل على ثلاث جبهات: العسكرية، والسياسية، والاقتصادية، وأمامنا طريقان:

(١) عمل عربي موحد والسبيل اليه هو هذا المؤتمر.

(٢) اذا لم نصل الى حل فسيخرج كل واحد منا وكل واحد يعمل الي عاوز يعمل، وعفا الله على الأمة ومستقبلها، وهذا ما لا نرجوه.

* * *

وسكت عبدالناصر عند هذا الحد، تاركا قادة العرب شبه مشدوهين أمام هول الكارثة، وطروحاته لحلها.

كان كلامه مفاجئا لكثيرين، ونحن في م. ت. ف. في طليعتهم.

■ ثم طلب الملك حسين الكلمة، وتحدث قرابة النصف ساعة، وكان أهم ما ورد في كلمته ما يلي:

أولا: انه يعتبر اسرائيل قاعدة استعمارية خطيرة وقوية.

ثانيا: انه يعتبر الأساليب الماضية في الرد على اسرائيل لم تكن موفقة، وأنه لا بد من اتباع أساليب جديدة يقبلها الرأي العام العالمي الذي يقف مع اسرائيل وضد العرب على طول الخط.

ثالثا: انه حاول أثناء العدوان أن يقوم بواجبه وأن الجيش الأردني تكبد خسائر فادحة بالأرواح والسلاح والعتاد. وقدرها كما يلي: ١٩٧ دبابة، و ٢٩٦٠ آلية مختلفة، و ٢١,٠٠٠ مدفع رشاش، و ٦٠٩٤ شهيدا. والخسارة المجملية تقدر ماليا بـ ٧٠ مليون دينار.

ثم قال الملك ان العجز في ميزانية الدولة لهذا العام يقدر بـ ٥٠ مليون دينار.

رابعا: تحدث الملك عن أوضاع الضفة الغربية بعد الاحتلال، وأعرب عن قلقه الشديد من محاولات الاغراء والارهاب التي يتعرض لها أبناء الضفة الغربية، مما قد يدفع البعض منهم ولا سيما إذا لم يخرج مؤتمر القمة بمقررات إيجابية، للتفاوض مع اسرائيل لانشاء حكومة فلسطينية متعاونة مع العدو. ثم قرأ رسالة قال انها وصلته من السيد أنور الخطيب (محافظ القدس سابقا) وكل معانيها تسير في الخط الذي تحدث فيه الملك، مع التلميح الى أن عملا سياسيا ما يجب أن يعمل لانقاذ الضفة الغربية.

وختم الملك كلامه بالقول انه لن يتخلى عن الضفة الغربية وعروبة القدس وحقوق شعب فلسطين.

■ ثم تكلم الرئيس العراقي عبدالرحمن عارف فدعا الحضور الى ضرورة وحدة العمل والصف في سبيل الجهاد، واسترداد فلسطين، وإزالة آثار العدوان. ثم رفع الرئيس الأزهري الجلسة على أن تعقد في مساء اليوم نفسه في فندق «السودان».

الشقيري يسبح وحيدا

كانت جلسة المساء التابعة للجلسة الثانية، والتي عقدت في فندق «السودان» — اختصارا للوقت والمواكب — في تمام السابعة والنصف مساء ٣٠ آب / أغسطس ١٩٦٧، أقل توترا. فلقد أيقن الجميع أن عبدالناصر قد جاءهم باستراتيجية جديدة مستوحاة من واقع الظرف، ومن فهمه

لقدرات زملائه واستعداداتهم. كان واضحاً من خطابه أنه يطالب بـ «الممكن»، وإن كان لا يمانع في الوقت ذاته في رفع ما يرد من شعارات. و «الممكن» كان «إزالة آثار العدوان».. أما الشعارات فهي اللاءات المعروفة.

طبعاً، لم يكن قبول مثل هذا التوجه من عبدالناصر في مستوى طموحات الجماهير التي تصرخ في الشوارع، ولا في مستوى مطالب م. ت. ف. التي فوجئ وفدها بموقف الزعيم العربي على الرغم من هول ما سمعناه منه عن خسارة القوات المصرية المسلحة. ولكن من كان يجرؤ على المزايدة على عبدالناصر؟

* * *

■ كان أول المتكلمين في هذه الجلسة الدكتور بن هيمة، ممثل الملك الحسن الثاني، فقال ما ملخصه انه يشارك حسين وعبدالناصر في تحليلهما وعرضهما للموقف، وحدد ذلك بقوله:

- ان الوضع العربي الراهن لا ينصح بأي عمل عسكري.
- انه لا يقبل — كذلك — بأي حل يقوم على الاستسلام.
- ان أي حل سياسي يجب أن ينطلق من وضع قوي حتى لا تُثَلَّى على العرب الشروط المخلة بالكرامة.

ثم أعرب عن استعداد المغرب للمساهمة بكل ما في وسعه في المجهود العربي الموحد وأي عمل يؤدي الى عدم الاستسلام. ثم أشار الى أهمية عنصر الزمن، وقال ان المسألة أصبحت مسألة أشهر لا أعوام.

■ ثم تكلم الرئيس اللبناني، شارل حلو، فأعلن تأييده لما ورد في كلام الدكتور بن هيمة، ودعا الى ضرورة توحيد الكلمة لازالة آثار العدوان،

والى إحياء مقررات القمة الماضية، وخصوصاً «القيادة العربية الموحدة»، وميثاق التضامن العربي. ثم أعرب عن استعداد لبنان للقيام بواجبه على الرغم من ضآلة إمكانياته.

■ وتلا ذلك ولي العهد الليبي الذي دعا، بعد مقدمة تمهيدية، الى ضرورة:

- حشد الطاقات العربية وبذل الجهود في كافة المجالات لازالة آثار العدوان.
- تنقية الجو العربي من الشوائب.
- الالتزام بميثاق التضامن العربي وإحلال التفاهم.
- وضع الأسس لتعاون مثمر بعيد المدى.

ثم اختتم كلمته بتقديره لكلمات ناصر وحسين وعارف، ودعا الى وجوب التركيز على المجهود العسكري والاقتصادي والسياسي، وأعلن استعداد ليبيا للمساهمة قدر استطاعتها بحسب الخطة التي تقرر.

■ أما المشير السلال، فدعا الى تناسي الخلافات ولو لفترة، ثم أعلن استعدادة للنضال كجندي في معركة إزالة آثار العدوان.

■ وأعطيت الكلمة بعد ذلك لممثل تونس، السيد الباهي الأدغم، فقال:

- أريد أولاً أن أؤكد أننا نتفق جميعاً على الغاية، وهي استرجاع الحق العربي السليب وتحرير الوطن الذي وقع عليه العدوان حديثاً. وجميعنا مستعدون لتقديم ما نعهد به لمواجهة النكسة واسترجاع حقوقنا، وستتحمل في سبيل ذلك كل ما يمليه علينا الواجب.

ولكن بالنسبة الى الوسائل الموصلة الى هذه الغاية، قدختلف ويكون هنالك تباين في وجهات النظر على الرغم من أن الاجتهادات تنبثق من حسن نية وإخلاص. المهم ألا تتناول هذه الخلافات بشأن الوسائل الجوهر.

— وفي رأينا، ومن تجربتنا الخاصة، أن هنالك حلولا منقوصة يمكن القبول بها، واستعمالها كمنطلق لخلق أجواء جديدة لتضييق الخناق على الاستعمار تمهيدا للحلول الكاملة. (وضرب بشأن هذه النظرية أمثلة من التجربة السياسية في تونس). ثم قال ان تونس — مع ذلك — تؤمن بأن الدول المعتدى عليها هي صاحبة الرأي الأول والأخير ونحن ليس لدينا حلول ومستعدون أن نساند ما تتفقون عليه.

ثم دعا الى توسيع العلاقات بـ «أصدقائنا» في الخارج، والى ضرورة التعايش الأخوي بين الدول العربية.

■ بعد ذلك تكلم الشيخ صباح السالم وأعرب عن استعداد الكويت للمساهمة في أي واجب.

■ ثم طلب أحمد الشقيري الكلمة، فقرأ نص مذكرة تحمل رأي منظمة التحرير الفلسطينية ومقترحاتها، ولكنه، قبل قراءة النص، مهد بكلمة مرتجلة عبّر فيها عن مرارته بسبب ما تلاقيه م. ت. ف. من مواقف بعض العواصم. ولمح، بكلام مدروس، الى بعض قادة العرب ممن كان لهم عليه مأخذ شخصية، وأعرب عن رغبته واستعداده لفعل كل ما يراد منه من أجل قضية فلسطين وشعبها.

وأجد ملائما هنا أن أورد تلخيصا لموقف المنظمة كما ورد في المذكرة المشار اليها. بعد المقدمة، جاء في المذكرة ما يلي:

«يبدو من الاتجاه الغالب للمؤتمر: أولا، استبعاد استئناف القتال. ثانيا، عدم الموافقة على قطع العلاقات السياسية — الاقتصادية مع الدول التي ساندت العدوان. ثالثا، التخلي عن وقف ضخ البترول جزئيا أو كليا، لزمّن محدود أو غير محدود. رابعا، عدم الموافقة على سحب الأرصدة العربية من منطقتي الاسترليني والدولار.»

وتمضي المذكرة:

«وإذا كان هذا ما سينتهي اليه الأمر فان مؤتمر القمة يكون قد اقتصر غاية جهده على المساعي السياسية المجردة من كل دعم وقوة تاركا لمعركة الكلام وحدها في الأمم المتحدة وغيرها أن تخرج العدو من الأرض العربية.

«ومثل هذه النتيجة التي يتوجب على مؤتمر القمة أن يتجنبها، لا تعكس إرادة الأمة العربية فضلا عن أنها ستؤدي الى بقاء العدوان، أو الاستسلام للمعتدي وترك الأعباء كلها على كاهل الدول المعتدى عليها، تتحملها كل بمفردها وقدر طاقتها ومواردها.

«غير أن الحقيقة الصارخة الأكيدة أن هذا الاتجاه الغالب على الصعيد الرسمي لا يمثل إطلاقا مشيئة الشعوب العربية ولا تصميمها على احتمال كل تضحية تقدم عليها حكوماتها بالغة ما بلغت.

«هذا فضلا عن أن هنالك رأيا عربيا رسميا تعززه الدراسات العلمية يؤكد أن وقف ضخ البترول كليا ولأجل غير محدود مع سحب الأرصدة وقطع العلاقات بالدول المعادية، كل ذلك سيؤدي حتما الى إزالة آثار العدوان.

«على أنه اذا كانت الاجراءات المقترحة حتى الآن غير مقبولة

كما يبدو في الاتجاه الغالب، أصبح من الواجب أن نجيب على السؤال الكبير: اذن ما هي الخطة البديلة لازالة آثار العدوان؟؟

«وطبيعي أن تكون هذه الخطة مترابطة في جوانبها العسكرية والاقتصادية والسياسية لتؤدي الى إزالة العدوان، وإذا لم توضع هذه الخطة المتكاملة فإن النتيجة الحتمية هي استمرار العدوان قائما على الأرض العربية وفلسطين ويكون مؤتمر القمة قد تخلف عن تحقيق الغاية التي اجتمع من أجلها.

«أما بالنسبة للقضية الفلسطينية على الصعيد العربي في الظروف الحاضرة فإن منظمة التحرير ترى من واجبها أن تلفت النظر الى عدد من الأمور الهامة ذات الصلة الوثيقة بمصير القضية الفلسطينية، وتتلخص هذه الأمور فيما يلي:

أولاً: ان سياسة اسرائيل ومشروعاتها التي تقوم بها في قطاع غزة والضفة الغربية تستهدف الادمج أو الاحتلال الطويل المدى.

ثانياً: تعمل اسرائيل بمختلف وسائل العنف واللفظ على إظهار الشعب الفلسطيني في هاتين المنطقتين بمظهر الرضاء بالأمر الواقع، وعدم مقاومته، أو الاستسلام له.

ثالثاً: تسعى اسرائيل بكل جهدها بديلاً عن الانسحاب غير المشروط، الى تقديم حلول متعددة، تبدأ من اقامة حكم ذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة الى انشاء جمهورية فلسطينية مستقلة ترتبط بحسن الجوار مع اسرائيل.

«وان المنظمة الفلسطينية انطلاقاً من إيمانها بصلافة الشعب

الفلسطيني وقوة شكيمة محمودة أمام المؤامرة الاستعمارية الصهيونية في الخمسين عاما الماضية فانها ترفض جميع هذه الحلول جملة وتفصيلاً، لما ستؤدي اليه من تصفية القضية الفلسطينية، وتحذر من الخطر الذي يهدق بالشعب الفلسطيني وقضيته في المرحلة الحاضرة. ومما يضاعف من هذا الخطر، ان الخطة الاسرائيلية لا يقابلها خطة عربية تستهدف إحباطها.

«ان الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يتصدى الآن بشجاعة وبطولة للخطة الاسرائيلية، وهو أعزل من أسباب المقاومة والصمود وكل ما يلقيه على الصعيد العربي من الدعم والتأييد هو الاذاعات العربية تنشر أخبار بطولاته وبسالته.

«وتلح منظمة التحرير الفلسطينية أن لا ينتهي مؤتمر القمة دون أن يضع خطة عربية عاجلة، تفسد على اسرائيل خططها وتدعم المقاومة الشعبية في فلسطين المحتلة. وإن منظمة التحرير الفلسطينية مستعدة لأن تقوم بدور فعال في تنفيذ الخطة العربية بما يتيسر لديها من رجال وسلاح.

«هذا وتؤكد المنظمة من جديد بالنسبة لجوهر القضية الفلسطينية المبادئ الآتية:

أولاً: لا صلح ولا تعايش مع اسرائيل.

ثانياً: رفض المفاوضات مع اسرائيل، وعدم الاعتراف بالاحتلال السابق.

ثالثاً: عدم الموافقة على أية تسوية فيها مس بالقضية الفلسطينية وما يؤدي الى تصفيتها.

رابعا: عدم التنازل عن قطاع غزة والضفة الغربية ومنطقة الحمة مع التوكيد باهتمام خاص على عروبة القدس.

خامسا: في نطاق الاتصالات الدولية في هيئة الأمم المتحدة وخارجها، لا تنفرد أية دولة عربية في قبول أية حلول لقضية فلسطين.

سادسا: التركيز الدائم المستمر على الصعيدين العربي والدولي، على أن قضية فلسطين وإن تكن قضية عربية مصيرية، إلا أن شعب فلسطين هو صاحب الحق الأول في وطنه وهو الذي يقرر مصيره.

«ويبقى على منظمة التحرير الفلسطينية أن تنبه الى مصير منظمة التحرير الفلسطينية.

«ان منظمة التحرير هي نفسها إنجاز كبير يتجلى في قيامها، كيان الشعب الفلسطيني وشخصيته الوطنية، وإن بقاءها واستمرارها في الاضطلاع بمسؤولياتها القومية، ألزم واجب في هذه المحنة القاسية من أي وقت مضى.

«ولقد استطاعت منظمة التحرير، رغم المصاعب الكثيرة المتراكمة في طريقها ان تجمع حولها جميع فئات الشعب الفلسطيني فأصبحت تمثله كما تمثل أية حكومة عربية شعبها المتجمع على أرضها، المقيم تحت سلطاتها.

«وبالاضافة الى نشاطاتها السياسية، والاعلامية، فلقد استطاعت منظمة التحرير أن تبني جيش التحرير الفلسطيني بناء نضاليا جعله يقاتل ببسالة وشجاعة في قطاع غزة والجبهة السورية والجبهة الأردنية.

«ان منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني يقفان الآن وجها لوجه أمام المصير وإن بقاء المنظمة هو ضرورة قومية، فلسطينية وعربية، في المقام الأول.

«وانها لكارثة قومية، فلسطينية وعربية، أن تصفى المنظمة وأن يسرح جيش التحرير، ويأبى شعب فلسطين ومعه الأمة العربية أن تصل المنظمة وجيشها الى هذا المصير وسيظل شعب فلسطين يقطع من لحمه، ويستنزف من دمه ليبقى ما يمكن أن يبقى من منظمة التحرير وجيش التحرير.

«ولهذا فان منظمة التحرير الفلسطينية تقترح على مؤتمر القمة إصدار القرارات التالية:

١ - الوفاء بجميع الالتزامات المالية المترتبة لمنظمة التحرير وجيش التحرير بموجب قرارات مؤتمرات القمة، والاستمرار في أدائها في مواعيدها المقررة.

٢ - تمكين منظمة التحرير الفلسطينية من تحمل مسؤولياتها القومية في تنظيم الشعب الفلسطيني وتعبئته ليقوم بدوره الطليعي في تحرير وطنه وتقرير مصيره.

٣ - تعزيز جيش التحرير الفلسطيني بحيث تكون للمنظمة سلطة كاملة عليه من حيث تشكيله وتدريبه وتسليحه وجميع شؤونه الادارية على أن يكون واجبه العسكري مرتبطا بالخطة العربية الموحدة.

٤ - إنشاء معسكرات لتدريب أبناء فلسطين في الدول العربية بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية.

٥ - إصدار التعليمات أو الأوامر اللازمة في الدول العربية كل حسب نظمها الدستورية لتمكين منظمة التحرير الفلسطينية من استيفاء ضريبة التحرير من أبناء فلسطين حيثما وجدوا.»

كان ذلك نهاية نص مذكرة م. ت. ف. وبانتهاء الشقيري من قراءتها، كان الجو المتوتر قد عاد ليسود المؤتمر.

ولو لم ترفع الجلسة فور ذلك لانقض أكثر من مسؤول عربي على الشقيري الذي - ولأسباب شتى - حاول البعض تحميله ظلما مسؤولية الهزيمة بأسرها. وكانت الأوساط المعادية له تكرر يوميا «أكذوبة» حديثه - أي الشقيري - عن عزم م. ت. ف. على «رمي اليهود في البحر»!!

وتلقف الصحافيون مذكرة المنظمة واستفادوا من «حب» الشقيري للاعلام والصحافة أكثر مما تحتمل أعصاب العديدين من المسؤولين، ولا سيما في هذا الظرف الصعب.

هذا ولم يعلق عبدالناصر بأية كلمة، لكنه لم يحاول إظهار عدم اهتمامه بما يقول. على العكس، فلقد استمع اليه بكل انتباه، على عكس البعض ممن كاد يقاطعه لولا أن لمجالس الملوك والرؤساء آدابها.

وقبل أن ترفع الجلسة، أعلن رئيسها موعد الجلسة الثالثة ومكانها: صباح الخميس ٣١ آب / أغسطس ١٩٦٧، في فندق «السودان».

بين الخيارين العسكري والسياسي

في تمام الحادية عشرة إلا ربعا من صباح الخميس، ٣١ آب / أغسطس ١٩٦٧، عقدت الجلسة الثالثة لقمة الملوك والرؤساء العرب في فندق «السودان» في الخرطوم.

واستهل الملك حسين هذه الجلسة بكلمة تحدث فيها عن مخاطر العمل الفدائي الذي يشجعه بعض الدول العربية (سورية) في الضفة الغربية، وأعلن معارضته لهذا العمل لأنه، في رأيه، سيضعف من خطورة الوضع وانهيائه، وطلب الموافقة على هذا الرأي. غير أن أحدا لم يعلق على ذلك بالسلب أو الايجاب.

■ ثم تكلم السيد محجوب ورأى أن يصاغ قرار ما بشأن ضرورة دعم الجيوش العربية وتقويتها وضرورة التنسيق فيما بينها في المستقبل.

■ عبدالناصر:

- العمل العسكري له بداية توصل الى نهاية. والبداية هي إعادة بناء قواتنا المسلحة حتى نكون في موقف الدفاع، ثم نتطور الى موقف الهجوم. ولقد بدأنا إعادة بناء قوتنا، وعندنا الآن قدرة على الدفاع. وفي رأيي أننا من دون ذلك لا نستطيع الوصول الى حل سياسي مشرف. والوصول الى مرحلة الهجوم يحتاج الى وقت غير قصير. ولذلك لا بد من دعم اقتصادي يمكننا من الصمود. والعمل العسكري مرتبط بالدعم الاقتصادي، ومن الممكن بهذا الدعم أن نقبل بالوضع القائم حتى نستطيع إزالته بالقوة.

■ عبدالرحمن عارف:

- ان ما قاله الرئيس عبدالناصر صحيح. وهذا طبعا يحتاج الى

وقت، وقد نتعرض في هذه الفترة لهجوم أو اشتباك، ولا بد من وجود قيادة عسكرية واحدة أو تنسيق في بداية الأمر.

■ جمال عبدالناصر:

— عندنا القيادة العربية الموحدة.

■ محجوب:

— هذا صحيح، ولقد طلب الي الفريق علي علي عامر أن أسأل مؤتمرهم عن مصير هذه القيادة، وأنا أرى ضرورة إحيائها.

■ جمال عبدالناصر:

— يجب معرفة رأي إخواننا السوريين.

■ حسين:

— هذا مهم، ولا بد من معرفة رأي إخواننا لأن تجربتنا في المعركة الماضية كانت مؤلمة.

■ محجوب:

— لقد وَعَدْنَا السوريون بتنفيذ أي قرار إيجابي.

■ فيصل بن عبدالعزيز: (لأول مرة يتدخل في المؤتمر)

— قبل الحديث في هذه الموضوعات يجب أن نعرف ماذا ستقررون بشأن القضايا الاقتصادية، حتى نعرف في ضوء ذلك ماذا نستطيع أن نقدم.

■ جمال عبدالناصر:

— يُستأنف الضخ حتى لأميركا وبريطانيا، وتُستعمل الحصيلة لدعم الدول المعتدى عليها.

■ فيصل بن عبدالعزيز:

— الجمهورية العربية المتحدة والأردن بحاجة الى دعم.

■ بوتفليقة:

— ان غياب سورية عن المؤتمر لا يجوز أن يحرمها حقها في التدعيم، وأنا أرى أننا ملزمون بذلك.

■ فيصل بن عبدالعزيز:

— نحن نعرف أن الجمهورية العربية المتحدة والأردن تعرضا للعدوان، ودفعنا ثمن هذا العدوان. أما سورية فلا نعلم عنها شيئا. ونحن لسنا ضد مساعدة أي فريق، وإذا كان لأحدهم من طلب فليتقدم به وقد يكون من الممكن مساعدته عن طريق اتفاقات ثنائية.

واغتنم محجوب الفرصة ليصوغ قرارا باستئناف الضخ في مقابل الدعم الاقتصادي. وتألقت لجنة فرعية لوضع الخطة العملية لتطبيق هذا الدعم من جميع الوفود.

ثم رفعت الجلسة لتستأنف مساء، واهتزت أسلاك البرق «تطمئن» العالم الغربي الى عودة الطاقة اليه.

وفي جلسة المساء، التي التأم في تمام السابعة، تقدم وزير المال السوداني، الشريف الهندي، وقرأ على المؤتمرين التوصيات التي وصلت اليها اللجنة الفرعية لتطبيق الدعم الاقتصادي. وكانت كما يلي:

(١) قدرت الخسائر للجمهورية العربية المتحدة بـ ١٢٥ مليون جنيه، ولالأردن بـ ٤٠ مليون جنيه.

(٢) ترك الباب مفتوحا لأي دولة تأثرت بالعدوان.

(٣) تُرك لأصحاب الجلالة والفخامة تقدير مساهمة كل دولة للتعويض عن هذه الخسائر.

(٤) تدفع المساهمة مرة كل ٣ أشهر.

(٥) تعتبر المساهمة دعماً ولا ترد.

(٦) هذا الدعم لا يشمل الاعداد العسكري المباشر.

(٧) وافق المجتمعون على إنشاء صندوق الائتماء الاقتصادي حسب توصية مؤتمر بغداد.

(٨) إحالة تقرير اللجنة الاقتصادية في بغداد، لاجتماع يعقد للمختصين في الجزائر.

وسكت الوزير السوداني. لكن ما من أحد تطوع للتكلم فيما سمع. لقد بات واضحاً أن الكلام أصبح من «ذهب»...

ووسط الصمت فوجيء الجميع بضحكة مجلجلة لعبد الناصر، كانت الأولى منذ حضوره الى الخرطوم. وتطلع الجميع صوبه فوجدوه يهمس في أذن الشيخ صباح السالم الذي كان هو الآخر يضحك بدوره. وكعادته، بادر محجوب الى اسلوب الدعابة لحلحلة الأمور، فقال:

— إذا لم تبادر م. ت. ف. الى فتح باب تقديم الدعم، فاني أرى أن نترك الملوك والرؤساء مع من يختارون من مستشاريهم جلسة مغلقة للبحث في هذا الموضوع، ثم نعود فنكمل جدول أعمالنا.

وبعد حوالي الساعة استأنف المؤتمر جلساته، وأعلن الرئيس

الأزهري أنه تقرر أن تدفع المملكة العربية السعودية مبلغ ٥٠ مليون جنيه، والكويت تدفع ٥٥ مليون جنيه، وليبيا مبلغ ٣٠ مليون جنيه، وتوزع على الشكل التالي:

أ - ٩٥ مليون جنيه للجمهورية العربية المتحدة.

ب - ٤٠ مليون جنيه للأردن.

وانتقل المؤتمر بعد ذلك الى النقطة التالية على جدول الأعمال المتعلقة بالجهد السياسي لازالة آثار العدوان.

■ كان الملك حسين أول المتحدثين. وبعد أن مدح قرار الدعم الاقتصادي وإيجابيته بالسماح باستئناف الضخ، دعا الى ضرورة إعادة النظر في الأساليب الماضية التي اتبعها العرب في نشاطهم السياسي ووصفه بالسلبية. ثم تعرض للرأي العام العالمي وعطفه على اسرائيل وكرهه للعرب، ثم أشار الى اتفاق الشرق والغرب على ضرورة الحل السياسي.

وقال ان انسحاب القوات الاسرائيلية هو شرط ضروري وأساسي، لكن لا بد من فتح مجالات أخرى أمام العالم. وتساءل: «ماذا يمكننا أن نقول للدول وكيف يجب أن نتصرف؟» وقال ان لديه برامج لزيارة موسكو والدول الاسلامية، ثم هناك مجلس امن سيعقد جلساته عن قريب!

وطالب، في ختام كلامه، أن يوضح له المؤتمر الموقف الذي يجب أن يسلكه.

■ أحمد الشقيري:

— ان الموضوع المطروح له أهمية كبرى، ولا أحسب أن وقتا مهما طال في بحثه يعتبر ضائعا، لأننا منذ سنين لم نطرح هذا السؤال الكبير حول قضية فلسطين طرحا عميقا كما هو اليوم. اني أريد أن أتكلم بصراحة وموضوعية، بعيدا عن العاطفة التي نتهم بها دائما. هذه قضية مصيرية وفي مرحلة حاسمة تتطلب منا تفكيراً مسؤولاً وجدياً.

— ان قضية فلسطين هي قضية العرب جميعا، وهي قضية مصيرية بتطورها الأخير وخصوصا في سنواتها العشر الأخيرة. ولكن رغما عن هذا التوكيد أرجو أن يظل في ذهننا أن هذه القضية تخص شعبها، شعب فلسطين. وكونها عربية لا ينفي حق شعب فلسطين بأنه صاحب الكلمة الأولى في تقرير مصيره، تماما كما قررتم مصائر شعوبكم.

— وانا نحن شعب فلسطين لسنا عضوا في الأمم المتحدة، وكائنا ما تكون أوضاعنا، في اسرائيل وأرضنا المحتلة وفي البلاد العربية، فان شعبنا هذا المشتت المجزأ هو واحد في آماله وتطلعاته. أكثره لاجيء وأكثره أسير، ولكن هذا لا ينفي وحدته الوطنية، وتشرده لا ينفي حقه الطبيعي في تقرير مصيره. نحن ننظر للقضية على المدى الطويل، وإذا كان لكل شعب أن يحل مشاكله على ضوء آلامه لانتهد الحلول القومية ولما بقي لها من معنى.

— قلت اننا لسنا في الأمم المتحدة، ولم نوقع اتفاقية الهدنة، ونحن غير ملزمين بقرارات مجلس الأمن، ولذلك فان كل الاعتبارات الدولية لا تشملنا ولسنا ملزمين بها.

— أما بخصوص مشروع تيتو، فهو أولا ليس بمشروع بل نقاط

عرفنا كيف تبدأ ولكن من يعرف كيف تنتهي؟ وكلنا نعرف كيف تصاغ النقاط في الأمم المتحدة، حيث الكلمة تقدم وتؤخر، ولربما الفاصلة في بعض الأحيان لها مدلولها ومفهومها.

— لذلك فان منظمة التحرير لا ترى أمامها مشروعا تقول أمامه نعم أولا. أما عندما نرى المشروع متكاملا فعندئذ تقول المنظمة كلمتها.

— وبالإضافة الى ذلك، فاننا غير مطالبين بالقبول، قرارات مجلس الأمن إما أن نقبلها أو نسكت. ومن الممكن إحصاء مئات القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن ولم تقبل. وموضوع مجلس الأمن لا ينجينا من أي خطر.

— وبالأمر نحن حددنا موقفنا أمام مجلسكم الموقر بمذكرة مكتوبة من أي حلول، حتى تكون معروفة أمامكم وأمام جميع المحافل الدولية. وأقول بكل تأكيد انني أتحدث بغاية الموضوعية، فهناك خمسون سنة وراء هذه القضية.

— ان الرفض ليس هو الخطأ، ولكن منشأ ضعفنا هو الخطأ.

— فنحن نلتزم بستة مبادئ واضحة في مذكرتنا، وأقول بكل أخوة ان كوننا لاجئين لا يحرمنا من حقنا في تقرير مصيرنا. ونحن لا نقبل أن نكون تحت وصاية أو تبعية.

— ان الحل السياسي شيء وكيفية مخاطبة العالم شيء آخر. فبالنسبة للمخاطبة نستطيع البحث في هذا الموضوع إعلاميا. وأنا أعلم قيمة الاعلام فقد سبق لأجهزة العدو أن زورت تصريحاً لي في القدس

حول «رمي اليهود في البحر» كما زورت اسرائيل تصريحاتكم. ويبدو أننا مع الأسف أصبحنا ضحايا وفريسة الدعاية الاسرائيلية.

— أعود للقول انه يتوجب علينا وضع أسلوب علمي لشرح قضيتنا رغم أنني أشعر بأننا أصبحنا نشكو عقدة نقص في دعايتنا. ولقد وقع الاسرائيليون في أخطاء قاتلة في دعايتهم. فشعارهم «من النيل الى الفرات» هل يدل على علمية في تفكيرهم؟ وهناك وايزمن الذي قال: «اننا نريد أن نخلق اسرائيل يهودية كما هي انكلترا انكليزية.» هل هذا علمي أيضا؟ واين مؤخرا، ألم يقل انه «لوصوت ١٢١ دولة ضد العدوان فلن ينصاع ولن ينسحب من الأراضي العربية.» هل هذه لغة علمية؟ طبعاً لا! ولكن ايبن يمكسك بزمم المبادرة ويتكلم من مركز القوة. ثم القدس، ألم يصدر فيها قراران من الأمم المتحدة ورفضها ايبن؟ هل هذه مناهج علمية، وقد تصرف اليهود بالقدس تصرفات كلها تحذ واستفزاز للمقدسات الاسلامية والمسيحية؟

اذن ليس من داع للمبالغة في هذه القضية رغم ضرورة الاهتمام بها.

ولكن لا يجوز لهذا أن يؤدي الى أي تنازل، ولا مانع من استبدال لغتنا لكن دون أي مساس بالجوهر.

— ان الأرض المطلوب الانسحاب منها نوعان: أرض عربية كسيناء، مثلاً، فهي للجمهورية العربية المتحدة، وكذلك المرتفعات السورية؛ وأرض فلسطينية هي: الحمة وقطاع غزة والضفة الغربية. هذه أرض فلسطينية ومصيرها بيد شعب فلسطين.

وبصراحة، فلقد قلت للملك حسين اننا أبرياء من عقدة شرقي

الأردن وغريبه، وأضرم الى ذلك هنا، اننا وراء الملك حسين ولسنا معه. هذه عقدة ليست في نفوسنا، ولا شرط لنا في النضال من أجل التحرير. وقد سبق أن ضربت مثلاً سيئاً بالوكالة اليهودية ووضعها بالنسبة لدولة اسرائيل. ولكن هذا المثل قد يوضح كيفية وضع المنظمة ونضالها بالنسبة للملك حسين وغيره. ونعاهد الجميع أن لا نتدخل بأي شؤون داخلية لأية دولة. وإذا بدرت منا أي خطيئة فنرجو أن تغتفروا للمنظمة، وأقول هذا للجميع الآن.

■ محجوب:

— علينا أن نحدد طريقنا للعمل السياسي الذي يمكننا من انسحاب الاسرائيليين من الأراضي التي احتلوها أخيراً. من هنا أعتقد أن أسلوب العمل وأسلوب الدعاية بحاجة الى درس حل سياسي يضمن الانسحاب ويضمن لنا الكرامة.

■ الباهي الأدغم:

— علينا في أساليبنا أن نذكر الاغراء وقد ذكرنا في الماضي الارهاب. في هذا العالم لا بد أن نراعي الوضع الذي لنا فيه أعداء أكثر مما لنا فيه أصدقاء. وأنا أرى في مشروع الرئيس تيتو حسنات عديدة:

أولها: انه لا اعتراف باسرائيل.

ثانيها: انه لا يفرض التفاوض المباشر.

ثالثها: كونه قادماً من الأمم المتحدة ولا يتطلب منا سوى السكوت.

رابعها: انه حائز على رضى السوفيات والأميركان.

واني أدعو للقبول به.

■ الأزهرى:

— أريد أن أعطي نفسي الحق بقول كلمة موجزة، وهي أننا في السودان لا نرى مع إسرائيل من منطق سوى منطق المقاومة، وأنه لا يمكننا بحال أن نقبل بالصلح أو ما يؤدي إليه.

■ حسين:

— ان الهدف كما اتفقنا واضح ومعروف، ولكن المهم هو الطريق لتحديد الهدف. ان القيادات العربية تتحمل اليوم مسؤوليات خطيرة لأن الموضوع أصبح مصير الأمة. المطلوب منا أكثر من تسجيل مواقف. فالكارثة بحد ذاتها هي نذير وتحذير كبير. وهي دليل على أن الشعوب العربية وفي طليعتها شعب فلسطين عندهم القدرة على أن يحددوا لأنفسهم قناعات في المواقف التي تتخذها هذه القيادات. المعركة التي خضناها وسنخوضها ليست عسكرية فقط، بل عسكرية وسياسية واقتصادية، وهي غير محصورة في رقعة أرض محددة.

— أمس شرحت للاخوان (رسالة أنور الخطيب) بأن عدونا لا ينتظر إجراءاتنا. علينا أن نسارع للعودة الى موقفنا قبل العدوان. العدو تهيأ بأسلحة جديدة، وعندنا معلومات أكيدة أنه خلال ١٨ شهرا سيكون عنده سلاح نووي. القضية الآن هي النظر في أي قرار يهيم؟ انسحاب القوات الاسرائيلية. وبعد الانسحاب قد نعود الى أساليبنا الماضية. ونرجو أن لا نجزى الآن بين أرض عربية وأرض فلسطينية. وفي الأردن لم نشعر أن هنالك فرقا بين القيادة والشعب. إيش نعمل؟ وأكد أني أبتعد عن جرح أي إنسان يخالفني الرأي. المعركة التي علينا أن نخوضها معركة هامة، وقد سئلت في زيارتي المختلفة عن الموقف العربي. وقد وجدت صعوبة في إبداء الرأي السلبي. وقلت ان

القضية شائكة، قضية شعب فقد وطنه. العالم الآن متفق على ضرورة معالجة الوضع بشكل من الأشكال. وعلينا أن نحدد الحد الأدنى لمطالبنا. قيل ان شعب فلسطين لا يتقيد بالهدنة وقرارات الأمم المتحدة، ولكن شعب فلسطين واقع تحت الاحتلال، وأخباره لا تشجع على الاستمرار في الموقف الحالي. فهل ننقذ شعبنا بما يمكن إنقاذه أم نتركه يرضخ؟ وأرجوكم أن تحددوا لي مسؤولياتي وواجباتي. هل القضية قضية عربية أم قضية فلسطينية؟ ولا يجوز أن نخرج من هنا وهناك أي مجال لسوء تفاهم، لأنني شخصيا لا أستطيع أن أتحمّل أي شيء من هذا النوع في هذه المرحلة. أريدكم أن تقولوا لي ماذا أقول في موسكو والعالم الاسلامي عندما أزره بعد أيام!

■ عبدالناصر:

— حتى نتكلم عن العمل السياسي لا بد أن نضع في حسابنا أولا العمل العسكري، وثانيا الوضع الاقتصادي. وأعتقد أن القرار الذي اتخذ في الجلسة السابقة المتعلق بالصمود الاقتصادي يساعدنا على الصمود السياسي. ولكن يجب أن نضع في حسابنا أن هناك اتفاقا بين أميركا وروسيا على أسس الحل السياسي للقضية وهذا الاتفاق موجود في المشروع السوفياتي — الأميركي، والأميركان أثروا في وجهة نظرهم. وطلبنا من السوفيات توضيح وجهة نظرهم ولكن لم يصلنا منهم تفسير، وكان جوابهم أنهم يوافقون على ما توافقون عليه، وهم على استعداد لاستعمال الفيتو. والمشروع يتضمن:

(١) إنهاء حالة الحرب. (٢) الانسحاب، ثم يلي ذلك قضية الملاحة والقضايا الفرعية...

— وقد رفضنا هذا. واليوم أميركا تحاول أن تضغط علينا للقبول. بوضعنا النهارده ما نقدرش نقول انو هناك حاجات حتقرر وننفذ ما نريد ونرفض ما نريد، لأن هذا لا ينسجم مع يقظة العدو. ويجب أن نفهم أنه علينا إما أن نقبل أو نرفض. العدو له هدف أساسي هو تصفية قضية فلسطين وإنهاء هذه المشكلة.

— إذا تكلمنا عن العمل السياسي فليكن مفهوما لدينا أننا سنأخذ ونعطي. وإذا تصورنا إنا حناخذ وبس فنحن خاطئين.

— لذلك علينا أن نقرر ماذا نحن مستعدون أن نعطي! واليوم يختلف الوضع عن ١٩٥٦. النهارده الوضع مختلف اختلاف كلي. أميركا وروسيا متفقتان على حق إسرائيل في البقاء والحياة. والاتين اتفقوا على إنهاء حالة الحرب.. وبذلك فالعمل السياسي أصبح صعبا وبحاجة الى نضال عنيف. اليوم موقفنا حيوى بعد القرارات الاقتصادية، ونستطيع أن نصمد.

— والمشكلة عندنا في مصر تختلف عن الأردن. أنا سينا متهميش. والقنال كان يمكن أن يؤثر لكن التعويض حل المشكلة. أما في قطاع غزة فهم يقاومون وقد أعدموا امبارح ناس فيها. إذن نحن نستطيع أن نقاوم وأن نرفض أي حاجة مش عاجبانا لغاية منكون قادرين على الهجوم.

— ولكن ما يقلقني هو الضفة الغربية. والسؤال اللي واجب نسأله: هل الزمن في صالحنا أم ضدنا هناك؟ أنا في رأيي أن الزمن ضدنا. والناس أحوالها صعبة. وقد اتحدت الأحزاب المتطرفة، وهذا يجعلنا نتوقع سياسة اسرائيلية متطرفة. أنا بقول انه لازم أن نستعيد

الضفة الغربية والقدس، وإلا إذا تركنا هذا الموضوع فلن تعود الضفة الغربية ولا القدس.

— عسكريا نحن لا نستطيع ذلك. اذن ليس هناك من سبيل أمامنا إلا العمل السياسي من أجل استرجاع الضفة الغربية. وأنا لما جالي الملك حسين في القاهرة، والواحد كان شاعر بالمشكلة في الضفة الغربية، قلت له الكلام ده. والسبب الثاني أن اليهود لهم أطماع أساسية في الضفة الغربية على أساس أنها من فلسطين. أما سينا فأطماعهم فيها ثانوية. ولو وضعنا أنفسنا موضع اليهود فليش يرجعوها؟ أنا بقول هذا الكلام للخروج بنتيجة انه لا بد من العمل السياسي وبسرعة. وأنا قلت للملك حسين ما يقطعش علاقاته بأميركا، وقلت له أن يلجأ الى كل الوسائل لاستعادة الضفة الغربية شرط عدم التفاوض وعدم الصلح.

— وفي رأيي ان كل يوم يمر على احتلال الضفة الغربية يزيد في تمكين الاحتلال. وأقول ان هناك هدفا عاجلا هو تحرير الضفة الغربية رغم أننا غير قادرين على ذلك بالقوة العسكرية ولا بد من العمل السياسي. لذلك قلت للملك حسين ان أي شيء بدون الصلح مع اسرائيل لازم يعمل من أجل استرداد الضفة الغربية. وأي تطرف في هذا الموضوع بيضر الأمة العربية وقد تتحول الضفة الغربية كما تحولت الأراضي التي احتلت من زمان.

— ورأيي أن يتفق حسين مع الأميركيين على استرجاع الضفة الغربية بأي شكل، وبعد كده، موقفنا نحن كدول عربية في الحل السياسي والنضال السياسي مختلف عن الملك حسين. نحن لن نقبل

القرار الأميركي - السوفياتي، ولكن ما هو الضرر في قبول الاقتراح اليوغسلافي؟ لقد فشلنا عسكرياً ومن رأيي المحاولة السياسية.

١ - العقبة والملاحه فيها: لا مانع.

٢ - الطوارئ: لا مانع.

٣ - ضمان الدول الكبرى: لا مانع (لأن هذا موجود).

٤ - نرفض المفاوضات المباشرة، وسنطالب في الأمم المتحدة بحقوق شعب فلسطين.

- اني أرى مشروع تيتو معقولاً ويمكننا منه التحرك سياسياً. وإذا لم نتفق فلا أمانع بأن يتفق حسين مع الأميركيين بشرط عدم الصلح والتفاوض مع إسرائيل.

■ حسين:

- ان استرجاع الضفة الغربية يحتاج الى تعاوننا جميعاً. وأرى أن يكون من الأصوب أن لا أنفرد في العمل وأرى أن يتخذ الجميع موقفاً مشابهاً لمشروع الرئيس تيتو.

■ عبدالناصر:

- نحن علاقاتنا سيئة مع الولايات المتحدة، وباستطاعة دول عربية أخرى أن تلعب دوراً في هذا السبيل وأقترح أن يعمل الملك فيصل اتصالاً مع أميركا يشرح قضيتنا وموقفنا. أما نحن فسنستصل بالسوفيات.

■ فيصل:

- يجب أن يكون رأينا موحداً. أنا نصحت جونسون بأن على

أميركا أن تشجب العدوان وتأمّر إسرائيل بالانسحاب. وما زلنا نسعى. وقد قلت للانكليز نفس الكلام. وكان هذا هو حديثي مع ديغول.

■ الشقيري:

- أنا أتحذّر في هذا الموضوع بعد استماع لكل ما قيل. وأرجو أن أقول لآخر مرة، مستكملاً وجهة نظر المنظمة في الموضوع المعروض الآن. وأرجو أن لا يحمل كلامي محمل التطرف. الألام التي يتعرض لها شعبنا، والأخطار التي تتعرض لها الضفة الغربية تملأ أفكارنا وتفزعنا. أنا لا أخالف في هذا.

- المبادئ الستة التي وضعناها في المذكرة، وضعت بعد تفكير جلي ودراسة هادئة. وما أردنا أن تكون هذه المبادئ مكتوبة وبشكل دقيق إلا لأن المنظمة تشعر شعوراً أميناً صادقاً بأن هذه المبادئ هي التي سيسترشد بها لأي حل مرحلي أو نهائي.

- نحن متفقون كذلك على انسحاب العدو من الضفة الغربية، فهذا لا خلاف عليه. وكذلك نقر بذل الجهد السياسي ممن لهم علاقات بالدول الغربية، وهؤلاء مشكورون على كل ما يبذلون للوصول الى غايتنا المرجوة للانسحاب من الضفة الغربية وبأسرع ما يمكن. وكذلك اخواننا ممن لهم علاقات مع الشرق والعالم الثالث. لا مانع لدينا بالنسبة للاتصال السياسي من أجل عودة الضفة الغربية.

- إنما السؤال الذي أمامنا «ما هو الثمن؟» كلنا نعرف إسرائيل، وأقول بتواضع بأن لي خبرة بما تريد إسرائيل بالمعانة والممارسة. مثلت سورية في لجنة التوفيق خمس سنوات. وتابعت هذه المسيرة الى يومنا هذا. موقف المنظمة ليس وراءه العناد وإنما تقدير وراءه ممارسة ومعانة.

— السؤال «ما هو الثمن» الذي علينا أن ندفعه لعودة الضفة الغربية؟ إذا كان الثمن أكبر وأشد خطرا فنكون قد قبلنا ما لا يجوز قبوله. وماذا كذلك تريد أميركا التي اقترحت أن يتصل بها الملك حسين؟ أليس سوى النقاط الخمس التي أشار إليها جونسون وأهمها تصفية قضية فلسطين؟ فهل نحن مستعدون لموافقة الولايات المتحدة على تصفية نهائية مقابل عودة الضفة الغربية؟ ان قبول هذا الثمن أغلى من الضفة الغربية. فأمركا لا تريد عودة اللاجئين، بل تريد وضع حدود ثابتة لاسرائيل، فهل نحن مستعدون لدفع هذا الثمن مقابل عودة الضفة الغربية؟ أميركا لا تقبل ومعها اسرائيل، إلا الوصول الى تسوية نهائية لهذه المشكلة المزمنة التي تقلق أميركا، فهل أنتم مستعدون لتصفية القضية ثمنا للضفة الغربية؟

أما اذا كانت عودة الضفة الغربية من غير ذلك، فما هو الثمن؟
قريتان من القرى الأممية مثلا؟ أم ماذا؟

ان المشروع اليوغسلافي ينتهي الى سلم دائم. الحسنات الأربع التي أشير إليها تمثل خطورة أكثر مما تمثل ضمانات، انها لا تضمن سوى الحدود وسوى بقاء اسرائيل.

لن أطيل، وأرجو على المؤتمر الموقر أن يأخذ علما بمبادئنا الستة التي أشرنا إليها.

■ عبدالناصر:

— أنا يختلف مع الأستاذ الشقيري حول «تعبير التسوية النهائية». التسوية النهائية تعني الجلوس مع اسرائيل ووضع اتفاق نهائي.

كان عندنا مصيبة فصار عندنا مصيبتان. وأنا بقول مستعد أدفع ثمنا مقابل استعادة الضفة الغربية.

وأختلف مع الشقيري بأن مشروع تيتو يوصل الى تسوية.

■ بوتفليقة:

— اني أشعر بالرغبة في الحديث ولكن لا أجد ما أقوله، بعد ما استمعنا اليه من تفاصيل قيمة تتعلق بالوضع في الضفة الغربية. ان موقف بلدي معروف. ان القاعدة الوحيدة التي طرحت علينا هي المشروع اليوغسلافي. وقد نراه مناسبا وقد لا نراه مناسبا.

— وقد كان من الممكن أن يصل الينا هذا المشروع عبر الأمم المتحدة أو الصحافة بدلا من الزيارة التاريخية لتيتو. أقول هذا، وما بودي أن أتهرب من المسؤوليات ولا أن أتلصص منها، وبودي أن أقول ان في مشروع تيتو حاجة في نفس يعقوب يلتقي عليها الشرق والغرب. ظاهر جدا أن موسكو وواشنطن بالنسبة لهم اسرائيل نقطة «توتر» تعرقل مسيرة التعايش السلمي، ولذلك يجب العمل لدفع الدول العربية للاعتراف بها. هذه هي الملاحظة الأولى.

— أما الملاحظة الثانية: ان تقديم بلغراد لهذا المشروع لنا بهذا الشكل يستهدف أن يتوقعوا على الأقل صمتنا. والصمت رضاء. ومن الممكن أن نرضى شرط عدم المساس بالجواهر والقضية الفلسطينية التي نقول انها تهم بالدرجة الأولى الشعب الفلسطيني. نحن كأمة لنا دور ولكنها تهم بالدرجة الأولى الشعب الفلسطيني.

— والملاحظة الثالثة: ان هناك دولا في المنطقة وقع عليها ضغط شديد وقوي وهي تشعر بهذا الضغط أكثر من الجزائر. ويكون من

اللامسؤولية ان الانسان البعيد ٤٠٠٠ كيلومتر يعطي النصائح حتى لو كانت في محلها.

— ولكني أقول اذا كان هذا هو الوجه الصحيح، فهناك وجه ثان هو تحمل المسؤولية، لأننا نريدها جماعية لا أقليمية. فنقول ان تفكيرنا الآن مضغوط. كنت أتمنى أن يكون ما ندرسه الليلة مخططا عربيا لا يوغسلافيا ولا روسيا.

— والواضح هو الحديث عن حماية الدول الكبيرة لحدودنا، وهذا منطق غريب بالنسبة للأميركان التي أمامها الصين و٧٠٠ مليون انسان ولا تريد أن تعترف بها، بينما نحن حياتنا أصبحت مرتبطة بالاعتراف بإسرائيل.

— ان نخوفنا على الضفة الغربية كبير وسمعت أن الدول العربية لا تستطيع استرداد الضفة بالمقاومة. لذلك لجأتم للحل السياسي حيث يوجد أخذ وعطاء. ولا أعرف اذا كان انفراد الملك حسين يعطيه قوة، اللهم إلا اذا كان عنده حلول!!

— الحل اذاً فيه أخذ وعطاء وهذه سابقة خطيرة. والحل للمشاكل الأخرى قد يأخذ سنوات طويلة. هذه سابقة قد نجعلنا في حكاية أخذ وعطاء كذلك بالنسبة لسينا والمرتفعات السورية. لذلك نحن الآن في حيرة.

الهدف نحن متفقون عليه والاجتهاد صادق من جميع الأطراف ولكن أرى لزاما علي أن أعترف أن هنالك خلافا بيننا في الأسلوب وكنت أؤثر أن لا نبحث الموضوع قبل استكمالنا في عقولنا.

— وخلاصتي: ان كل حل سياسي نفكر فيه الآن، فيه أخذ وعطاء، وبالعطاء يوجد مس بالقضية الفلسطينية. وإذا اخترنا هذا الطريق فالمساس في البداية، أما النهاية فلم نعرفها بعد!!!

■ بن هيمة:

— ندعو للخط التيتوي. وندعم الملك حسين في خطواته للمساومة.

■ الشقيري:

— نحن مع الصلاحية الكاملة لبذل الجهود. الصلاحية لجلالة الملك حسين ونوافق على بذل الجهود. ولكن لا يملك أحد الوصول الى حل سياسي.

■ حسين:

— أنا قلت للرئيس عبدالناصر اني أريد رأيا جماعيا. وليس عندي حلول. إذا كان الموضوع موضوع انفراد فلا يمكن أن أصل الى شيء. القضية الفلسطينية قضيتنا جميعا. قضية قديمة. وقد سألت اخواني أن يوضحوا لي مسؤولياتي وصلاحياتي. أنا مستعد للمضي ولا أريد تسجيل مواقف. الموضوع مصري. سمعنا من الأخ أحمد الشقيري عن المبادئ الستة. وأعود الى مؤتمر القمة الأول وإنشاء المنظمة وتكليف الأخ أحمد، واليوم نسأل كي نستوضح عن هذه المبادئ الستة ومن وضعها ومن كتبها؟ مرة أخرى أشعر الآن بصراع، هل أنا مسؤول عن الضفة الغربية والقدس؟ الأردن موجود قبل الضفة الغربية، والعربي يستطيع أن يعيش في أي جزء من الوطن العربي.

ولا أقبل أن أستأذن من أحد فيما أعمل أو لا أعمل.

■ الشقيري:

— أكرر مرة أخرى أن شعب فلسطين هو صاحب الحق وما من ملك وما من رئيس يملك الحق في حل قضية فلسطين، وإذا لم يفهم هذا فاني على استعداد للانسحاب.

* * *

ثم رفعت الجلسة، وقد حمى وطيسها، على أن تستأنف في صباح اليوم التالي، أي صباح الجمعة ١ أيلول / سبتمبر ١٩٦٧.

سقوط «اللاء» الرابعة وانسحاب م. ت. ف.

كان واضحا ذلك الصباح أنه لم يعد في استطاعة الملوك والرؤساء أن يمددوا بقاءهم في الخرطوم يوما آخر، وبالتالي فعليهم إنجاز مهمتهم في ذلك اليوم، الجمعة، الأول من أيلول / سبتمبر ١٩٦٧، ولو بعد منتصف الليل إذا احتاج الأمر الى ذلك.

وكانت آثار جلسة المساء السابقة لا تزال بادية على الوجوه. وكان رأي وفد م. ت. ف. هو المضي في مقاطعة المؤتمر. إلا أن الاخوة السودانيين ومعهم وزير خارجية العراق بالوكالة، بالتعاون مع الوزير الشريف الهندي، أقنعوا رئيس الوفد بضرورة العودة، بعد أن أعلنوا أمامه تبنيهم للنقطتين التاليتين:

١ — عدم انفراد دولة عربية بأي حل سياسي لقضية فلسطين.

٢ — لا يصبح أي حل سياسي لقضية فلسطين مقبولا إلا بعد مناقشته وإقراره في اجتماع سياسي عربي شامل ومسؤول تشارك فيه منظمة التحرير الفلسطينية.

ورحنا الى قاعة الاجتماع، فوصلنا اليها متأخرين نصف ساعة تقريبا.

■ ووجدنا الملك حسين يتكلم:

— مرة ثانية أكرر إعجابي بالرئيس عبدالناصر. ونرجو أن نكون على مستوى المسؤوليات لمواجهة التحدي الخطير. اني أؤكد أن ضياع الضفة الغربية سيفرض علينا في المعارك المقبلة ضياع مواقع عسكرية فيما لو أردنا الانطلاق لتحرير فلسطين. ان بقاء الضفة الغربية محتلة يسبب ضياعا نهائيا. ومحاولتنا لاستردادها سياسيا هي محاولة للرد على التحديات الجديدة والمخططات التوسعية ولا يجوز أن نترك للشعب وحده المسؤولية ونتخلى عن إنقاذه!!

— عندما أشرت الى موضوع الاتصال لانقاذ الضفة الغربية مع أميركا أو غيرها، فنحن مستعدون، ولكني أريد موقفا محددا ومسؤولا، فعندئذ تكون النتائج في صالح الأمة. أما إذا كان الموضوع انفراد فالثمن سيكون باهظا جدا، على اعتبار أن ليس لدينا قوة نهدد بها، ولسنا مع مجموعة تساعدنا وتساندنا. وأفضل شخصا إذا اتفقنا على موقف واحد، نذهب به للأمم المتحدة والدول الأجنبية، وإلا فنكون قد سلمنا فلسطين والشعب الفلسطيني لاسرائيل التي تستهدفه الآن وتحاول إغراءه بقبول الوضع. وأؤيدك يا سيادة الرئيس (عبدالناصر) فيما قلته وأنا معك للنهائية.

■ البشتي: (وزير خارجية ليبيا)

(وكان ولي عهد ليبيا قد تغيب عن هذه الجلسة فتحدث وزير خارجيته).

— أعرب عن تقديري لتحليلات الرئيس ناصر والملك حسين؛

هذه التحليلات الصريحة والواقعية التي تتمتع بشجاعة أدبية. كما أود أن أعرب عن تقديري للمساهمات التي تفضل بها أصحاب الجلالة والفخامة. من الواضح للجميع أن المقصد هو الانسحاب وأنه لا بد من دفع الثمن.

— إسرائيل تريد ثمننا والعالم يطلب ثمننا أقل من هذا. وينبغي أن نصل إلى التفصيلات ولنسأل عن استعدادنا للثمن الذي سندفعه، وذلك حتى نقلب الوضع الدولي ضد إسرائيل.

الثمن الذي تطلبه دول العالم هو:

(١) إنهاء حالة الحرب.

(٢) حرية المرور في المياه الدولية.

هاتان هما النقطتان اللتان يريد هما الرأي العام الدولي. وإذا قبلنا بهما سننال تأييد الكثير من الدول.

— نقطة أخرى أريد أن أقولها وهي أن الرئيس عبدالناصر أيد المشروع اليوغسلافي، واقترح أن نضع مشروعا متكاملا نواجه به الرأي العام. فهل نعتمد المشروع اليوغسلافي كنقطة أساس أم نضع مخططا جديدا؟

— وليبيا ستؤيد أي حل سياسي ترتضيه الدول العربية المتضررة. وسنحاول شرح وجهة النظر مع الدول الغربية حسب توجيهات المجلس الموقر.

■ عارف:

— لدي بعض النقاط التي أعتقد أن اتخاذها يعطي الفوز للأمة

العربية. ان قدومنا الى هنا يهدف للخروج بأشياء عملية. وأعتقد أن أول عمل قمنا به هو أننا أعطينا الاسناد للدول التي تضررت من العدوان.

طبعاً هذا العمل غير كاف لأنه يجعلهم (الدول المتضررة بالعدوان) يبنون وجودهم على قوتهم الحالية دون أي تفوق، أي بقاؤهم في حالة دفاع. وهذا لن يوصلنا إلى أي نتيجة ويبقينا تحت رحمة الغير.

فعليه، هناك دول عربية أخرى بإمكانها أن تهيم قوة مناسبة في بلدها تكون جاهزة وحاضرة للانتقال إلى الجبهة في الوقت اللازم. والقوة التي أتخيلها كما يلي:

(١) غرب القنال — لو فرضنا ليبيا.. هل بإمكانها تجهيز كتيبة دبابات ولواء مشاة مع سرب طائرات مقاتلة.. هل تستطيع ليبيا تجهيز هذا؟

(٢) تونس تجهز نفس الكمية.. هل بإمكانها ذلك؟

(٣) وكذلك الجزائر مع لواء مشاة وسربي طائرات.

(٤) المغرب — مثل تونس وليبيا، أي كتيبة دبابات ولواء مشاة وسرب طائرات.

(٥) السودان — لواء مشاة.

من هذه جميعا نحصل على لواءين مدرعين و٦ ألوية مشاة و٦ أسراب طائرات وتكون قوة احتياط للجمهورية العربية المتحدة.

عندئذ يكون ممكناً أن نتعرض بالهجوم خلال سنتين.

ثم نأتي للجانب الآخر:

(١) السعودية - كتيبتا دبابات - لواء مشاة - سربا طائرات.

(٢) الكويت - كتيبة دبابات و٣ أسراب طائرات.

(٣) العراق ثلاثة أسراب طائرات - ٣ ألوية وثلاث كتائب.

هذا بالإضافة الى ما هو متيسر في سورية ولبنان والأردن. وإذا عملنا بهذا يكون بقدرتنا أن نواجه المشكلة الحالية.

وهذه القوات يلزمها تصنيف عسكري وتوجيه. الموجود ١٣ قطرا وكلها عندها جيوش، فإذا تمكنا من تأمين معامل لهذه الدول فباستطاعتها أن تعمل طول السنة.

■ حسين:

- فيما يتعلق بالموقف العسكري فانه يهمننا جميعا، فيا ترى هل يمكن أن يجتمع مجلس الدفاع ليقرر شيئا مما قاله الرئيس عارف؟

■ عبدالناصر:

- من الواضح أن كلام الرئيس عارف يقوينا جدا حتى في العمل السياسي، لأن العمل السياسي يتأثر بمواقع الضعف والقوة. بالتدعيم الاقتصادي نكون في مركز أقوى، وفي التدعيم العسكري نصبح أكثر قوة، ويصبح نضالنا السياسي أقوى جدا، ويكون معروفا للدول التي تدعم اسرائيل أنه إن لم نصل الى هدفنا بالسياسة فسنصل اليه بالقوة.

العمل العسكري يستدعي قيادة عربية موحدة، ونحن نقول انه لا بد من المسير في طريق النضال السياسي، ولكن يجب أن نستعد لمواجهة النتائج. فكلام الأخ عبدالرحمن يتوقف على امكانيات كل دولة.

لكن اذا أردنا أن نكون أقوياء لازم يكون باين أننا اقتصاديا سنصمد، وعسكريا نتهيا للمعركة.

■ فيصل:

- أوافق على كلام الأخ عارف، وقد قيل شيء في الموضوع الاقتصادي في جلسة سابقة. ونحن ماضون في التعبئة العسكرية وخلال سنتين سيكون لدينا لواء وسربان. صحيح أنه تعترضنا صعوبات كثيرة ولكننا ماضون. وأقول انه يجب أن يكون هنالك قيادة موحدة لكي تطلع على قوة كل بلد وقدرتها، ولكن البحث الآن هو في العمل السياسي فقط. فهل نستطيع أن نغادر المؤتمر ونحن نعرف ما هو الحد الذي نستطيع أن نقف عنده؟

■ الباهي الأدغم:

- بعدما استمعنا الى البيانات القيمة للرئيس عبدالناصر والملك حسين، اني أود أن أؤكد تأييد تونس لوجهة نظر الجمهورية العربية المتحدة بدون تحفظ. سواء أكان ذلك بضرورة تكامل وتنسيق الخط الاقتصادي، أو بشكل خاص ما يقتضيه النضال السياسي كي نصل عن أقرب الطرق لتحرير الجزء السليب من وطننا، وعلى الأسس التي تبلورت بأن الحل يجب أن يكلفنا أدنى ثمن وأن لا يمس بجوهر القضية. وقد سمعنا الملاحظات عما تقدمت به أميركا وغيرها، وعرفنا ما يمكن أن يحصل على تأييد أكبر عدد من الدول. لذلك أقترح أن في هذه المرحلة يجب أن نحذر وثيقة تتناول النظرية التي يبدو أنها سادت، وتتضمن بالإضافة الى الدعم الاقتصادي والعسكري، الاشارة الى ما يجب اتخاذه من خطوات سياسية لتحقيق أهدافنا. وأقترح تشكيل لجنة من عضوين من كل وفد، لتهيء بيانا لاعلان بعض النتائج التي تتمشى مع

مقتضيات الوضع الراهن، وليؤكد عزمنا لدعم الجبهة العربية، وأنه تم الصفاء بين العرب، ويشير كذلك باستعدادنا لمواصلة النضال في الميدان السياسي للوصول الى حلول أو استرجاع الأراضي على أسس معينة، وذلك حتى يصبح الرأي العام مستعدا لتقبل دخولنا النضال السياسي.

■ محجوب:

— لم يبق أمامنا إلا وضع الحلول التي يمكن أن نتحرك فيها سياسيا متخذين بعين الاعتبار القضايا الأساسية وأهمها:

- (١) ان شعب فلسطين هو صاحب الحق في تقرير مصيره.
- (٢) لا صلح ولا اعتراف باسرائيل ولا تفاوض.
- (٣) والتأكيد بوحدة هذا الاتجاه.

— ثم أشير الى أن هناك ميثاق «الدار البيضاء» ومن الممكن إعادة تبنيه وتثبيته.

— أما النقطة المتعلقة بتصفية قواعد الاستعمار والموجودة في جدول الأعمال، فأعتقد أننا متفقون عليها. ويبقى البند الأخير وعلينا أن ننبهه ونحيله الى أجهزة الدول العربية لدراسته.

— ولذلك أرى تشكيل لجنة من وزراء الخارجية لصياغة قرارات المؤتمر وعرضها بعد الانتهاء منها على الملوك والرؤساء لاقرارها قبل الذهاب الى الجلسة الختامية وإعلانها على الرأي العام.

* * *

ورفعت الجلسة، باستثناء وزراء الخارجية لوضع صيغة القرارات التي تم الاتفاق عليها باستثناء صيغة القرار المتعلق بالجهد السياسي.

ولقد جرت محاولات لوضع صيغة القرار بشكل لا يلزم أحدا بـ «عدم الصلح» أو «عدم الانفراد» بالحل، كما استثنى ضرورة عقد اجتماع عربي شامل لمناقشة أي حل يفرض وتساهم به منظمة التحرير الفلسطينية.

غير ان مندوب المنظمة (شفيق الحوت) تحفظ حول هذه الصيغة وتمسك بضرورة تسجيل النقاط التالية دون نقصان وهي:

- ١ — التأكيد على حق شعب فلسطين في تقرير مصيره.
- ٢ — لا صلح ولا تعايش ولا تفاوض مع اسرائيل.
- ٣ — يرفض كل حل فيه مساس بالقضية الفلسطينية.
- ٤ — لا تنفرد أي دولة عربية بقبول أي حل لقضية فلسطين.
- ٥ — لا يقبل أي حل لقضية فلسطين إلا بعد مناقشته في اجتماع عربي مسؤول تشترك فيه منظمة التحرير الفلسطينية.

وبعد نقاش طال، اتفق الوزراء على تكليف وفد السودان بوضع الصيغة على ضوء المناقشة، على أن يحتفظ كل وفد لنفسه بحق الاعتراض على الصيغة أثناء عرضها على الملوك والرؤساء في الجلسة الأخيرة، وقبل إعلانها على الرأي العام.

ولما عاد الملوك والرؤساء الى إقرار التوصيات لوحظ أن القرار السياسي جاء خلوا من شرطي «عدم الصلح» و «عدم الانفراد».

وقد اعترض الأستاذ الشقيري على هذا الكلام، ولكنه في النهاية وعندما وجد أن لا سبيل لنجاح مقترحات المنظمة انسحب وأعضاء الوفد من المؤتمر وأصدر بياناً بعد ذلك.

وقد تبين أثناء الجلسة الختامية أن المؤتمر أخذ بعد نقاش بضرورة إضافة شرط «عدم الصلح» ولكنه أسقط شرط «عدم الانفراد».

بعد ذلك توجه الملوك والرؤساء الى قاعة الجمعية التأسيسية لاعلان القرارات في جلسة ختامية علنية.

ورفعت الجلسة الختامية حوالي الخامسة والدقيقة الأربعين من مساء الجمعة ١ أيلول / سبتمبر ١٩٦٧، وبذلك يكون مؤتمر القمة قد أنهى أعماله.

* * *

وهكذا دخل مؤتمر قمة الخرطوم سجل التاريخ، فاعتبرته اسرائيل على لسان وزير خارجيتها، ايبن، أنه مؤتمر «إعلان حرب»، ومن العرب من اعتبره مؤتمر «اللاءات الأربع» على الرغم من سقوط تلك «اللاء الرابعة» التي نادى بـ «عدم الانفراد» بأي حل لقضية فلسطين من دون العودة الى قمة عربية تشارك فيها منظمة التحرير الفلسطينية. ومن العرب من اعتبره مؤتمر «لازالة آثار العدوان» وبداية القبول العربي بحلول سياسية وجزئية. ومنهم من يعتبر قمة الخرطوم ومقرراتها الجسر الذي عبرت منه مصر وسورية الى حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ وإعادة الاعتبار للجندي العربي، ومنهم من يعتقد أنها كانت بداية ما أنهاء السادات بعد زيارته للقدس وتوقيعه لمعاهدة الصلح مع اسرائيل.

أين هي الحقيقة، وأي هذه الاعتبارات أقرب الى الحقيقة؟

ليس سهلا الرد على مثل هذا السؤال، وكل ما أستطيعه هو دعوة القارئ الى الاطلاع على النص الرسمي للبيان المشترك وللمقررات التي

صدرت عن هذه القمة*، ومقابلتها بما نقلته من الحوار الذي سمعته خلال انعقاد المؤتمر، ثم التأمل بما جرى وطراً من مستجدات على الواقع العربي وصولاً الى ما بعد سنة ١٩٨٢، واجتياح العدو الصهيوني للبنان ورحيل قوات الثورة الفلسطينية الى الشتات العربي الجديد.

* راجع النصين الحرفيين لـ «البيان المشترك» ولـ «القرارات» اللذين صدرا عن مؤتمر الملوك والرؤساء العرب المنعقد في الخرطوم ما بين ٢٩ آب / أغسطس والأول من أيلول / سبتمبر ١٩٦٧، أدناه، صفحة ٢٤٨ - ٢٥٣.

العصر الفلسطيني

من الأغوار في الأردن
الى الجبال في لبنان

اذا كان الأول من كانون الثاني / يناير ١٩٦٥، هو اليوم «الرسمي» لانطلاقة «الثورة الفلسطينية»، فلا شك في أن اليوم الذي تم فيه وقف إطلاق النار بين مصر وسورية والأردن من جهة وإسرائيل من جهة ثانية، وفي حزيران / يونيو ١٩٦٧، هو اليوم «الفعلي» لهذه الانطلاقة.

فالهزيمة الحزيرية لم تكسر الانسان العربي والفلسطيني، ولم تدفع به الى مهاوي اليأس والاستسلام، وإنما شحذت حماسه وإصراره العنيد لمتابعة النضال ورفض الهدنة مع اسرائيل بعيدا عن الأنظمة.

وهكذا أصبحت «الأغوار» وضياف نهر الأردن الشرقية، أمل شباب العرب، وبخاصة الفلسطينيين، يقصدونها من كل بقاع الدنيا، للانضواء في قوافل الفدائيين.

وسجلت هذه الأيام بداية مرحلة جديدة في النضال القومي ليس لها ما يشابهها من قبل في مشرق الوطن الكبير ومنذ نشأة قضية فلسطين.



مع الرئيس عبدالناصر في أول لقاء معه في أيار / مايو ١٩٦٢. وقد قابلته مرارا بعد ذلك، وكان آخر لقاء في الخرطوم سنة ١٩٦٧.



من اليمين الى اليسار: السيد عبدالمحسن قطان، الرئيس (المرحوم) محمد احمد محجوب، شفيق الخوت، السفير السوداني مصطفى مدني، (المرحوم) كمال ناصر.

فالى ما قبل أيام من الحرب الحزيرانية، كان النضال الفلسطيني، شاء أم أبى، اعترف أم لم يعترف، يتحرك في إطار عربي (مصري، سوري) على الأقل، يمتلك الاحتياطي الاستراتيجي لحماية هذا النضال. أو هكذا كان الافتراض يومئذ. أما بعد الهزيمة، والقبول العربي الرسمي بوقف إطلاق النار، فلقد تغيرت المعطيات والموازن، وأصبح النضال الفلسطيني، المصر على متابعة الكفاح وحده، مطالبا بتحمل مسؤوليات نضاله على عاتقه وعاتق الجماهير التي تسانده.

والآن، وبعد مرور كل هذه الأعوام على مأساتنا في الأردن، لا يستطيع الواحد منا إلا أن يتساءل عن مدى استيعاب القيادات الفلسطينية لهذه النقطة في الحياة السياسية العربية، وما كانت ستلقية من أعباء على كاهلها وحدها.

وجاءت معركة «الكرامة» في آذار / مارس ١٩٦٨، أي بعد أشهر قليلة من الهزيمة، وصمود الفدائيين فيها، لترفع من معنويات «الثورة الفلسطينية»، وتزيد في تدفق المتطوعين عليها، وتوسع رقعة التأييد الشعبي لها. وكان هذا يعني مضاعفة المسؤولية، وازدياد المخاطر على الثورة.

وهكذا أصبحت «الثورة» حقيقة لا حلما. وأصبحت واقعا يفرض ذاته وفق مصلحته. وهو واقع يتناقض مع «الدولة» المضيفة إذا جاز مثل هذا التعبير.

ومن هنا، نلاحظ هذا الارتباك الذي بدا على الساحة الفلسطينية في تعريف وتحديد أهداف النضال الفلسطيني، كما بدت الحيرة في إعطائه التسمية الملائمة؛ فكان يطلق عليه أحيانا «العمل الفدائي» وأحيانا

«الكفاح المسلح»، وتارة «المقاومة الفلسطينية»، وغالبا «الثورة الفلسطينية». ومفهوم أن لكل واحدة من هذه التسميات مدلولاتها الخاصة بها من حيث أهدافها وحدود تحركاتها. ولا ريب أن اقرب التسميات لهذا النضال، وهي التي لم تعتمد ولم تشع، هي «حركة التحرير الوطني الفلسطينية». ولكن، لما كانت هذه التسمية هي تسمية «فتح»، فقد كان يستحيل اعتمادها لتشمل كل فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية. إن مصطلح «حركة التحرير» أقرب الى الدقة والواقع في تسمية ما كان يجري، لأنه يحصر العملية النضالية بقضية الوطن من دون أي إلزام مسبق بالهوية الاجتماعية لهذا الوطن. بينما مصطلح «الثورة» يارثه التاريخي المعروف، يتضمن بعدا اجتماعيا هو أحد دعائم النضال، ومن أسبابه الأساسية. ولعله كان لبعض المنظمات الفلسطينية ذات التوجه الاجتماعي المحدد، أثرها الكبير في ترجيح كفة هذه التسمية على حركة النضال الفلسطيني. وأنا لا أسوق هذا الكلام من منطلق لغوي، وإنما للإشارة الى البلبلة السياسية والفكرية التي بدأت تتحدى النضال الفلسطيني، لتضعف من مسؤولياته وتزيد في عداوته، في وقت أصبح لـ «الكلمة» الفلسطينية أثرها على الأرض، بفضل قوات مسلحة تستطيع أن تفرض ما تقول.

طبعاً لم يكن في وسع أي نظام، في ظل الأوضاع المتردية، إلا أن يؤيد الثورة والثوار، أو على الأقل أن يصمت ويؤثر السلامة.

ولكن، بمعزل عن نيات أصحاب الأنظمة، هل كان من الممكن الاعتقاد أن هذا التأييد أو هذا «الصمت» سيستمر الى الأبد؟ إن الحديث عن قضية فلسطين وضرورة دعمها وتأييدها شيء، وتحمل ما يمكن أن يترتب عن هذا الدعم والتأييد شيء آخر.

صحيح أن «فتح»، كبرى التنظيمات، كانت قد أعلنت مقولتها بـ «عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي قطر عربي»، ولكن هل كان ذلك يكفي لطمأنة الأنظمة العربية إلى مصيرها، ولا سيما تلك التي تتحرك الثورة من فوق أراضيها؟ وهل من الممكن، أصلاً، أن تقتنع أية دولة عربية مجاورة لإسرائيل، بأنها آمنة على مصيرها في الوقت الذي قبضت الثورة على أهم قراراتها، وهو قرار الحرب والسلام؟

نسوق هذه التساؤلات بموضوعة تفترض حسن النيات وتطابقها، فكيف يكون الحال لو أن هذا الشرط المفترض غير قائم؟

إن طبيعة الأمور كانت تفترض الصدام بين الثورة والدولة، أية دولة للثورة قوات على أراضيها وتتحرك من حدودها. القضية كانت قضية وقت، قضية انتظار للفرصة المؤاتية وتوازن القوى من جديد.

ولا شك في أن النظام في الأردن كان ينتظر.

هكذا، وبايجاز، كانت أجواء الحركة الوطنية في الساحة الأردنية في أواخر سنة ١٩٦٧، بعد استقالة الشقيري، وامتدت طوال سنة ١٩٦٨ حتى سنة ١٩٧٠.

وكانت المنظمات الفلسطينية تنتظر كلمة «فتح» في موضوع المنظمة، وقضية المشاركة أو عدمها في تسلم هيكلتها ومؤسساتها. ولما تغلب تيار «أبو عمار» داخل «فتح» وحسم النقاش داخلها لمصلحة المشاركة، سارعت المنظمات الأخرى إلى الموافقة واتخاذ مواقف مماثلة. ومن خلال اجتماعات مشتركة تم تشكيل لجنة تحضيرية لتسمية مجلس وطني جديد، عقد في القاهرة، وترأس جلساته الأخ عبدالمحسن قطان. وفي هذه الدورة الرابعة، وفي تموز / يوليو ١٩٦٨، تم تعديل الميثاق

الوطني والنظام الأساسي، كما تم انتخاب أول لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بقيادة من أركان المنظمات الفدائية وبرئاسة ياسر عرفات، «الناطق الرسمي» باسم حركة «فتح»، كما كان لقبه آنئذ.

وتلقف الشعب الفلسطيني هذه النقلة بسعادة غامرة، ورأى في هذا الزواج بين الشرعية والثورية الفلسطينية قفزة إلى الأمام، لا بد من أن تتبعها خطوات حقيقية وجادة على طريق الوحدة الوطنية الثورية.

ولكن للأسف، إن هذا الموضوع الخالد على جدول أعمال المنظمات الفلسطينية بقي على حاله من دون أي تقدم. وبدلاً من أن نشهد عمليات دمج وتوحيد لـ «العمل الفدائي» داخل إطار م. ت. ف.، راقبنا تفريخ عدد آخر من المنظمات. وأصبحت م. ت. ف. كأرض مشاع، يريد كل تنظيم حصة فيها، وانعكست هذه العقلية التعددية على جميع مؤسسات م. ت. ف. الشعبية والمهنية والطلابية.

ولا أستطيع حتى الآن، أي بعد مضي عشرين عاماً تقريباً على هذه الأيام، تحديد مدى المسؤولية الملقاة على عاتق «فتح» بالنسبة إلى هذا الموضوع، موضوع «الوحدة الوطنية». أشير إلى «فتح» لأنها كانت الأكبر والأقوى والأقدر على لجم الساحة بما فيها، من دون الإفصاح في المجال للجديد من التعدد. ومع هذا، فلن أعفي باقي المنظمات من مسؤولياتها، وخصوصاً وأنه مع مرور الزمن كان المراقب المتابع يلاحظ تعاظم ونمو أدوار المنظمات على حساب دور م. ت. ف. التي يفترض بها أن تكون للجميع.

ولما كان مكتب م. ت. ف. في لبنان يرفض — من حيث المبدأ —

التعامل وفق هذه المعادلة القائمة على «الكوتا»، ويصر على أن الولاء للقضية والكفاح في الموقع هما وحدهما المعيار والمقياس لأي فلسطيني يريد اللحاق بركب القافلة، فلقد تعرض هذا المكتب لتحمل بدعة تنظيمية لا سابقة لها بالنسبة إلى أي مكتب آخر وفي أي بلد عربي فيه للمنظمة مكتب. فلقد اتفقت المنظمات على تشكيل ما أسموه «اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين في لبنان»، من أعضاء يمثلون جميع المنظمات و«مدير المكتب»، ومنحوا هذه اللجنة كل الصلاحيات التي كانت للمكتب. كان نوعاً من «مجلس وصاية»، تحت شعار الوحدة الوطنية، وكأن هذه الوحدة الوطنية لا تعاني صعوبات إلا في لبنان. ولم يطل المقام بعمر هذه اللجنة، وبسبب تشكيلها بحد ذاته قبل أي شيء آخر، فتحوّلت إلى ندوة للجدل والمباحثات، حالت بينها وبين ما يفترض أن تقوم به من مهمات تنفيذية وخدمية.

ومنذ ذلك الاجراء، رأيت ورفاقي في مكتب المنظمة أن نبحث عن مجالات أخرى للإفادة من جهودنا، بعيداً عن معظم ما يتعلق بالساحة الفلسطينية في لبنان، وذلك تفادياً لخلافات لا ضرورة لها. وركزنا جهودنا على المستويين الاعلامي الخارجي، والعمل الدبلوماسي. وعملنا ما في وسعنا. ومع انتقال القيادات الأساسية من الأردن إلى لبنان سنة ١٩٧٠، لم يعد في لبنان، رسمياً وشعبياً، من يرى الحكمة في التعامل مع «سفارة» المنظمة في الوقت الذي يمكن فيه التعامل مباشرة مع القيادة العليا، أو بالأحرى مع القيادات العليا، ومع كل تنظيم على حدة!

ومن الأردن سافرت الثورة إلى لبنان. وكما قلت في الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، في شباط /

فبراير ١٩٨٣، بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان، «ان الثورة الفلسطينية لم تأت إلى لبنان بدعوة رسمية أو حتى شعبية. وان الثورة لم تختار لبنان من دون الدول العربية لأنه أكثرها عروبة أو ثورية. لقد حطت الثورة في لبنان لأنه كان حديقة من دون سياج.»

وما زلت عند هذا الرأي لأن منطق الأمور كان يقول بالهجرة إلى حدود بلد عربي يرضى بأن تتحول عاصمته إلى «هانوي» العرب، كما كان الحال بالنسبة إلى ثوار فيتنام الجنوبية. ومنطق الأمور يقول بأن دمشق والقاهرة كانتا أولى بهذا الدور من بيروت، عاصمة هذا القطر المميز بتعدد طوائفه وتطلعاته وتاريخه، ناهيك بإمكاناته المادية لتحمل مسؤولية تحويله إلى قاعدة ثورية.

وكان من المفترض أن تكون الثورة، بكل فصائلها، استوعبت عبر التجربة الأليمة في الأردن كي لا تتكرر المأساة في لبنان. وأهم ما كان يجب إدراكه واستيعابه هو رحيل جمال عبدالناصر، ذلك المرفأ الذي طالما لجأت سفن الثورة إليه عندما كانت تشتد الرياح من حولها، وتجد فيه الملجأ الأمين. وكم افتقدت المقاومة جمال عبدالناصر في السنوات التي تلت، والتي اشتدت فيها السهام عليها من أكثر من جهة ولأكثر من سبب أو ذريعة.

المهم، استقرت الثورة الفلسطينية في لبنان، وفي ذهن قادتها دروس وعبر التجربة الأيلولية في الأردن.

● من هذه العبر حتمية تأمين المركز، أو القاعدة الميدانية، التي تستطيع من خلالها المضي في تأمين مسيرتها السياسية والعسكرية والاعلامية. وما دام ليس هناك أرض للثورة، ولا بد من اعتماد «أرض عربية» مجاورة، فلا بد لذلك من وضع الخطط الكفيلة بتأمين هذا المركز، وفي

طليلة ذلك استنباط أنجع الوسائل لكسب جماهير الدولة المضيفة وحكومتها ومختلف القوى الفاعلة بينها.

وما من مسؤول فلسطيني إلا وانتقد تقصير الثورة في الأردن بالنسبة الى هذه الناحية بالذات، حيث شعر مواطنون أردنيون وطيون بأنهم أصبحوا في ظل الثورة معزولين ومجازين عن القيام بواجباتهم القومية.

● ومن هذه العبر أن الصدام المسلح ممكن ووارد بين «الأشقاء»، وأن في استطاعة «المصلحة القطرية» أو «مصلحة النظام» أن تشهر السلاح في وجه المصلحة القومية.

● ومن هذه العبر أن الاستعمار والصهيونية والانهزامية العربية ليست أشباحا، وإنما هي وجود مادي، وله رموزه وأدواته وأجهزته. وإن أهم الثغرات التي يمكن لأعداء الثورة الاستفادة منها لتأليب الشعب على الثورة، هي «الأخطاء» التي يرتكبها بعض المحسوبين على الثورة أو المدسوسين في صفوفها بهدف التخريب وتشويه سمعتها. وبالتالي، فإن الشائير الفلسطيني مطالب بأن يكون، وهو البشر، في مستوى الملائكة طهرا ونقاوة وصفاء.

● ومن هذه العبر أن الثورة، مهما حاولت حصر نشاطاتها ونضالاتها في قضيتها المركزية والوحيدة، فإنها لا تستطيع أن تحجب مناخاتها الثورية عن الجماهير العربية. وأنها، أي الثورة، شاءت أم أبت، أصبحت أمل المحرومين والمستضعفين في ديار العرب، بل خارج هذه الديار كذلك. ولعل في الجملة الماثورة عن الامام موسى الصدر ما يلخص هذه الحقيقة، وذلك عندما قال عن تحالفه وتعاطفه مع الثورة الفلسطينية انه

تعاطف بين «المحرومين من الوطن وبين المحرومين في الوطن». وكان على الثورة، في ظلال هذا الواقع، رسم الخطوط الدقيقة باتساع وعمق أطر تحالفاتها مع القوى العربية الشعبية، ولا سيما اللبنانية بالذات حيث الوجود الأساسي للثورة.

● ومن هذه العبر، ضرورة وضع القوانين الحاسمة لضبط تحرك المنظمات الفلسطينية بحيث يحظر أي تحرك منفرد قد يورط الثورة ككل في منزلقات هي في غنى عنها، وسواء كان هذا التحرك من الحدود صوب العدو، أو داخل الساحة في اطار الصراعات الداخلية.

● ومن هذه العبر، الوعي المستمر على قوانين اللعبة الدولية، والاحتياط المستمر من امكانات التدخل المباشر على المستوى الدولي.

هذه، في تقديري، كانت أهم عبر المحنة الأليمة التي كانت تدور في أذهان الثوار القادمين من جحيم الأغوار الى صقيع جبال الشيخ والعرقوب. وقد اعترف بعض المنظمات بذلك فيما نشر حينئذ في «انتقاداته الذاتية».

ولكني لا أعتقد أنهم كانوا يدركون أن عليهم أن يتعلموا الكثير بعد، عن لبنان، ولا سيما لبنان الشعب الذي يختلف في تكوينه وتاريخه وتطلعاته عن الشعب في الأردن. ففي لبنان لكل منطقة منطقها، ولكل طائفة خصائصها، ولكل شارع حكماءه، وتحكم علاقات القائمين على أرضه، من حملة جنسيته وهويته، معادلات غاية في التعقيد، يشدها خيط يمتد عمقا في تاريخ يختلف اللبنانيون في تقويمه ومعاني أحداثه، بينما يشد طرفها الآخر «مستقبل» يختلفون بشأن آفاقه وألوانه.

وكما قلت في كتابي «الفلسطيني بين التيه والدولة» ان «هجرة

الفلسطيني الناصر من الأردن الى لبنان لم تكن مثل المهجرة من مكة الى المدينة. «كان ثمة «أنصار» في استقبال هذا «المهاجر»، ولكن في الوقت ذاته كان هنالك الممتنع بل الغاضب من هذا الوافد «الطاريء الغريب». ولم يكن ترحيب هؤلاء وغضب الآخرين مرتبطين بالموقف من «اسرائيل» فحسب، وإنما كان لذلك أسبابه المتعلقة بصميم خريطة لبنان الداخلية، ديموغرافيا وسياسيا.

ومن الطبيعي أن هذه الحقيقة كانت تعكس نفسها على الموقف الرسمي للحكومة اللبنانية، التي كانت «اتفاقية القاهرة» تحكم علاقاتها بالثورة الفلسطينية منذ أواسط سنة ١٩٦٩. وهي علاقة كان يشوبها الحذر والترقب فوق جسور من الثقة المزعزعة، واستمرت على هذه الحال في عهود ثلاثة رؤساء للبنان هم على التوالي: شارل حلو، وسليمان فرنجية، والياس سركيس.

* * *

ستبقى السبعينات، وعلى وجه الدقة الفترة الممتدة ما بين مأساة أيلول / سبتمبر ١٩٧٠ حتى الاجتياح الصهيوني للبنان سنة ١٩٨٢، من أهم المراحل في حياة الحركة الوطنية الفلسطينية.

لقد كانت سنوات حافلة بالحركة والدينامية، غنية بالتجارب المتعددة، مملوءة بقمم المجاهبات والانجازات على حد سواء.

ان هذا العقد من هذا القرن، كان بلا شك عقد «الثورة الفلسطينية» بالنسبة الى الأمة العربية، وأكاد أقول بالنسبة الى العالم بأسره. ومن يراجع الصحف العربية والعالمية، ويرصد نشرات الاذاعات المختلفة، خلال هذه السنوات، سيلاحظ بوضوح كم كانت

القضية الفلسطينية تشغل هذا العالم وتملؤه. وبعد انتهاء الثورة الفيتنامية بالنصر، أصبحت قضية فلسطين قضية العصر التي تتصدر أي جدول أعمال لأي مؤتمر عربي، أو مؤتمر اقليمي أو قاري، هذا بالإضافة الى المكانة التي احتلتها القضية ومنظمة التحرير الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة ومعظم المنظمات المنبثقة منها.

وما كان هذا كله ليتحقق لولا هذه التضحيات الغالية التي قدمتها عشرات الألوف من خيرة أبناء هذا الجيل من شعب فلسطين. صدق انه كان شلالا من الدم، وهرما من جثث الرجال الأشاوس. ما من ريب أن ما من شعب من الشعوب خاض معركة الحرية والاستقلال إلا وقدم الغزير من دماء أبنائه، غير أن شعب فلسطين — وعلى قلة عدده نسبيا — بدا في هذه الفترة كأنه دخل مرحلة من الصوفية تكاد ترى في الشهادة ذاتها غاية الغايات. لقد كان الشباب يتسابقون فيما بينهم للتطوع في عمليات انتحارية يعرفون سلفا أن لا عودة من بعدها، فيكتبون وصاياهم لذويهم، ويأخذون الصور التذكارية التي ستتحول فيما بعد الى ملصقات على جدران الشارع العربي. والأهم من الفداء، إن كان في الكون ما هو أهم منه، أن الشباب كانوا يقدمون عليه بتواضع جم من دون أي تبجح أو ادعاءات أو مشاعر غرور.

ومهما قلنا أو سنقول في نقد «الثورة الفلسطينية» وقادتها ومنظماتها، فان هذا لا يعمينا عن الحقيقة بأنه لولا هذه الثورة لما كان هؤلاء الثوار ولما كان كل هذا العطاء، وبالتالي كل تلك المكتسبات التي أنجزتها الثورة للقضية.

ولنعد الى الحديث عن هذه السبعينات، عقد «الثورة الفلسطينية»

من عمر الأمة العربية في هذا القرن، أو المرحلة التي كان فيها لبنان مرتكز الثورة الفلسطينية حتى درج القول بين أهل السياسة والصحافة عن «لبنان الفلسطيني أو فلسطين اللبنانية».

ففي هذه الحقبة، عشنا مرحلة «اللاحرب واللاسلم» المريعة، كما عشنا حرب تشرين الأول / أكتوبر المجيدة. وبعدها عانينا من مرحلة التسويات في جنيف. ثم عشنا مرحلة «النهوض الدبلوماسي الفلسطيني»، فكان دخول م. ت. ف. الأمم المتحدة، بعد أن تم اعتراف العرب بها مثلاً شرعياً وحيداً لشعب فلسطين، وكان القرار الأممي الكبير بادانة الصهيونية كعقيدة عنصرية وشكل من أشكال التمييز العنصري. كما شهدت هذه المرحلة الحرب الفلسطينية - الكتائبية، وتطور الحركة الوطنية اللبنانية، ومن حولها الحركة العربية المشاركة في الثورة الفلسطينية. ثم كان القتال المؤسف بين سورية وم. ت. ف. سنة ١٩٧٦، وماتبع ذلك من تحركات سياسية عربية انتهت بقمي الرياض والقاهرة اللتين أرسنا تلك الحرب وأنهاها. كل هذا، والجنوب اللبناني باستمرار، ومخيمات الفلسطينيين في كل لبنان، تواجه العدو الصهيوني وتصد هجماته وغاراته.

وفي هذه المرحلة تطور «العقل السياسي» الفلسطيني، وأصبحت برامجه السياسية أكثر وضوحاً، على غموضها أحياناً، بالنسبة إلى الرأي العام العالمي مما عزز معسكر أصدقاء الثورة ووسع رقعة على الخريطة الكونية. ويتضح ذلك التطور من أي مراجعة لقرارات المجلس الوطني الذي انعقد عشر مرات ما بين القاهرة ودمشق والجزائر. ان على من يراجع هذه القرارات ويلحظ ما فيها من تطور، أن يربط باستمرار هذا التطور بما كان يطرأ على الساحة من مستجدات سياسية وعسكرية، والتي

كان من أهمها - في نظري - وأكثرها أثراً على الثورة، حرب ١٩٧٣؛ تلك الحرب التي أعادت للانسان العربي ثقته بنفسه وبقدراته، كما أعادت للساحة شيئاً من توازن القوى بعد أن كان الميزان قد اختل في أعقاب حرب ١٩٦٧.

تلك كانت رؤوس أقلام، أو عناوين هذه المرحلة، ولا بد من بعض التفاصيل، وتصوير عمق المعاناة التي عاشتها الثورة حتى تحقق لها ما تحقق.

* * *

بعد قمة الخرطوم، بات الأمر واضحاً بالنسبة إلى عبدالناصر؛ لقد كان عليه أن يعيد بناء قواته العسكرية وبأسرع وقت ممكن. ولذلك، فلقد كان يهيمه كثيراً تحييد مصر عن أية صراعات عربية، وأن لا يدخل في أية معارك كلامية بشأن ما كان يثار وقتئذ من جدل حول نتائج تلك القمة سواء بالنسبة إلى لاءاتها الشهيرة أو إلى شعار إزالة آثار العدوان. ولقد قال لي عبدالناصر، بعد قمة الخرطوم، انه بحاجة إلى خمس سنوات سيحاول اختزالها ما استطاع حتى يتمكن من الدخول في معركة جديدة يزيل بها آثار العدوان. ولم يكن يعير اهتماماً خاصاً، ولا يشعر بحساسية خاصة تجاه ما كان يقال عن «محدودية» هذا الهدف، هدف «إزالة آثار العدوان» لأنه - وكما قال لي: ان من يطالب بأكثر من ذلك الآن يدرك استحالة ذلك، ولكن عليه أن يدرك أيضاً أنه لا يمكن تحقيق ذلك من دون البدء بإزالة آثار العدوان.

ومن هنا تحمل عبدالناصر ما تحمله من مواقف فلسطينية وعربية، كانت «قزايد» عليه من دون أن يرد على ذلك كما كان يفعل في الماضي. لقد كان لا يشغله شيء عن بناء قواته وإعادة قدرة آله العسكرية

لتحقيق هدف المرحلة. ولم يكن ذلك بالأمر السهل، ولم يتسن له القيام بهذا العمل العظيم من دون اشتباكات مستمرة مع العدو على الجبهة. وكان العدو على الضفة الأخرى للقناة، وكانت مدن تلك المنطقة خاوية من أهلها، ولا حركة فيها لغير القوات المسلحة. ولقد شهدت بعيني، سنة ١٩٦٩، مواقع للجيش المصري في بور توفيق لا تبعد عن مواقع العدو أكثر من خمسين أو ستين مترا، ورأيت في تلك المواقع قادة من أصحاب الرتب الرفيعة ومعهم المستشارين السوفييات الذين كانوا يساهمون في عملية بناء الجيش المصري.

لقد كان الحنين الى سيناء يفتت الأكباد. وكان أبناء المنطقة، من سكان السويس وبور سعيد والاسماعيلية، قد أبدعوا في أغانيهم وأناشيدهم المشدودة الى كل ذرة تراب من سيناء، والحاملة لكل الوعود والعهود على استردادها وتحريرها. ولعل «حرب الاستنزاف» التي لم ينتشر خبرها كما يجب وكما تستحق، كانت من أشرس وأشرف المعارك التي خاضها الجيش المصري ضد العدو. ولقد كانت بلا شك المقدمة الأساسية التي مهدت لحرب تشرين الأول / أكتوبر وأدت الى اقتحام القناة بحرب صاعقة تشبه المعجزات.

ولقد كانت «الثورة الفلسطينية»، وكل الجماهير العربية، واثقة بعبد الناصر وما يقوم بتحضيره. حتى من كانوا يعادون عبد الناصر ويزيدون عليه، كانوا يعرفون في داخل أنفسهم أن الرجل موضع ثقة.

فلما رحل عبد الناصر، وتسارعت التطورات داخل مصر، ولاحظ المراقبون ما بدأ يصيب الناصرية والناصرين في القاهرة، تزعزعت هذه الثقة، وبالتالي لم يعد لدى الجماهير وطلاتها ما يطمئنها الى استمرار

المسار. وأصبحت حالة «اللاحرب واللاسلم» حالة إحباط عام وصل بقطاعات كثيرة الى شفير اليأس، والتشكيك في قيادة السادات وحقيقة عزمه على خوض المعركة. وكان طبيعيا، في مثل هذه الحالة، أن تضاعف الثورة الفلسطينية من نشاطاتها وعملياتها لتبقي القضية «ساخنة» وتستبدل الاسترخاء بالتوتر.

ولم يكن ذلك ليعجب اسرائيل طبعاً، فلاحقت الثورة في مركزها الجديد، وتعاملت معها، كما بدا بعد سنوات، وفق خطة معقدة مركبة، لم تترك شاردة أو واردة إلا وأحصتها وأدخلتها في حسابها. ففي البداية، اقتصرت اسرائيل على ضرب الفدائيين ومواقعهم في إطار سياسي يقول بـ «الرد» على أعمال الفدائيين. ثم وسعت دائرة هجماتها لتشمل مواقع المدنيين الفلسطينيين في مخيماتهم، كما وسعت إطار سياستها بمعنى أنها لم تعد تبرر ذلك بحجة «الرد» فقط، وإنما أصبحت تقول بـ «حقها» في الضرب الاستباقي للحفاظ على «أمن» اسرائيل، والانتقام من الثورة في لبنان ولو تعرضت اسرائيل لأية ضربة في أي مكان في العالم. ثم تجاوزت هذا كله وسمحت لعدوانها بأن يمس لبنان واللبنانيين، وقامت بعدد من العمليات الخاصة مثل الهجوم على مطار بيروت الدولي وإحراق الأسطول الجوي المدني لشركة طيران الشرق الأوسط، كما قامت بعملية «فردان» الشهيرة في نيسان / ابريل ١٩٧٣ التي أدت الى استشهاد ثلاثة من قادة الثورة هم: كمال ناصر، وكمال عدوان، وأبو يوسف النجار، رحمهم الله جميعاً.

وكان واضحاً أن اسرائيل استهدفت، من توسيع هجماتها الى هذا المستوى، إثارة الوضع الداخلي في لبنان، وحشر الحكومة اللبنانية في الزاوية لتختار موقفاً من اثنين: إما أن تقوم بتصفية الثورة الفلسطينية

بنفسها، وإما ان تتحمل نتائج استمرارها.

والخياران صعبان إن لم يكونا شبه مستحيلين. فالتركيبة اللبنانية التي تعكس نفسها داخل الحكومة وكل مؤسسات الدولة، لا تستطيع، ولا تقدر أن تسمح للحكومة بقبول أي من الخيارين. ولذلك اتخذت الحكومة اللبنانية الموقف المتوقع منها، وهو موقف «اللاموقف». وهو موقف طالما اعتمدته لبنان الرسمي في سياسته الخارجية، العربية والدولية، لينجو بنفسه في اطار التركيبة التي يتشكل منها. غير أنه كان من الصعب تصور امكان النجاة هذه المرة، لأن المعركة فوق أرض لبنان هذه المرة، كما أنها كانت عسكرية وسياسية في آن.

وكذلك كان يستحيل على «الثورة الفلسطينية» أن ترضخ لهذا الابتزاز الاسرائيلي فتلغي نشاطاتها وتحركاتها. وكان أقصى ما استطاعت الثورة تقديمه هو تجميد عملياتها من الحدود اللبنانية، ومحاولة دفع الحكومة اللبنانية الى انتهاج سياسة دفاعية تمكنها من الرد على التعديات الاسرائيلية. ولقد سعت الثورة جهدها لتأمين عملية تمويل هذه السياسة من مصادر عربية في حال إقرارها في المجلس النيابي اللبناني.

ولا شك في أن اسرائيل قد وعت تماما خطورة الاسفين الذي دقته في الساحة اللبنانية بين الثورة الفلسطينية ولبنان الرسمي، وأدركت أنه لا بد من تعميق الشرخ ليتجاوز اطار الحكومة والمؤسسات الرسمية الى المستوى الشعبي، لا سيما وأن التركيبة اللبنانية - بما ورثته عبر الزمن من تناقضات واختلافات - مهياة لاستقبال هذا الشرخ والتطوع في خدمة تعميقه وتوسيعه.

واشتدت «الحرب الكلامية» في لبنان، وبين اللبنانيين أنفسهم،

بشأن الموقف من الثورة واسرائيل، ثم اتسعت دائرة الحرب لتشمل الخلافات الداخلية فيما يتعلق بعدد من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المزمّة.

ثم جاءت محاولة الجيش اللبناني في أيار / مايو ١٩٧٣ لضرب المقاومة والاغارة على مخيماتها في بيروت، لتنسف آخر جسر من جسور الثقة والاتصال بين الثورة ولبنان الرسمي. كذلك أكدت تلك المحاولة مخاوف الفلسطينيين، ورفعت من درجة يقظتهم وحذرهم، وبالتالي ضرورة الاعتماد على أنفسهم للدفاع عن وجودهم ضد اسرائيل وفريق من لبنان بدا واضح الاستعداد للهجوم عليهم وتصفية وجودهم.

ومن آثار تلك المحاولة أيضا اكتشاف اللبنانيين، بغض النظر عن مواقفهم من الثورة الفلسطينية، أنه لم يعد في استطاعتهم الاعتماد على الحكم والحكومة لـ «حل» المشكلة القائمة، وأنه لا بد لكل فريق من الاعتماد على قواته الذاتية، وبدأت مرحلة الميليشيات اللبنانية وتطوير إمكاناتها الحزبية والتنظيمية بالعدة والعدد. وسجلت تلك المرحلة دخول عدد من الدول العربية واسرائيل على الخط، طبعا، بالاضافة الى الدولتين الكبيرتين.

وكان من الممكن أن تتدهور الأمور وتتسع رقعة الحرب، لولا تدخلات وضغوط عربية، وبخاصة من القاهرة ودمشق اللتين كانتا - سرا - قد حسمتا الأمر بينها بشأن ساعة الصفر للحرب الجديدة. وما هي إلا أشهر حتى كانت حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، تلك الحرب التي قيل الكثير في شأنها، ولا سيما بالنسبة الى أهدافها الاستراتيجية. فهناك من قال انها كانت «حرب تحرير»، وهناك من

وصفها بأنها «حرب تحريك» استهدفت تعديل موازين القوى تمهيدا لحل سياسي. ولكن مهما كانت عليه الحقيقة، فلا شك في أن الثورة الفلسطينية والتي شاركت في هذه الحرب، قد استفادت من هذه الحرب وتضاعف رصيدها وزخمها.

لكن، وفي الوقت نفسه، فاني أعتقد أن هذه الحرب قد دفعت بالثورة الفلسطينية الى عتبات مرحلة مهمة وخطرة، هي - كما أشرت - أخطر مرحلة في سياق مسيرة النضال الفلسطيني. بعد هذه الحرب، والاعتراف بالثورة الفلسطينية كرقم رئيسي في معادلة أزمة المنطقة، بات على الثورة أن تدرك مسؤولية مثل هذا الاعتراف الذي لا بد من أن يقابله اعتراف منها بمعطيات الأزمة وآفاق الحلول المطروحة، ولا سيما في أوساط الأمم المتحدة.

وقد تجلت هذه الحقيقة، بكل الوضوح، في الطريقة التي اعتمدها المجلس الوطني في التعامل مع الطروحات السياسية، وكيفية التحايل السياسي من حول الشعارات التي كانت مطروحة عند انطلاق الثورة سنة ١٩٦٥، ولا سيما فيما يتعلق بتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني وإزالة الكيان الصهيوني.

وأدعو من يريد التفاصيل التاريخية الى مطالعة مقررات المجلس الوطني التي اتخذت بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ تباعا.

نهاية المرحلة الرومانسية ونعوض الدبلوماسية

بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣، وما أكدته من امكان تعديل موازين القوى في المنطقة، وبعد قبول كل من مصر وسورية

بوقف إطلاق النار وفق القرار ٣٣٨، وازدياد النشاط الدبلوماسي العربي، وبخاصة المصري، في اتجاه عقد مؤتمر للسلام وإجراء تسوية شاملة ونهائية... بعد هذا كله، استشعرت فصائل الثورة المختلفة معاني المرحلة الجديدة وما يمكن أن تعكسه من آثار كبيرة على مسيرة حركة النضال الفلسطيني. ولكن لم يكن ثمة إجماع على قراءة المستقبل، وبالتالي على تحديد الخطوات الواجب اتخاذها تجاه المتغيرات المستجدة.

وكما قيل يومئذ، على لسان المرحوم زهير محسن، الأمين العام لمنظمة الصاعقة، في ندوة أقامتها مجلة «شؤون فلسطينية»، ان حرب تشرين الأول / أكتوبر أخرجت الثورة الفلسطينية من الدائرة الرومانسية الى الدائرة الواقعية. وطالب بفهم جديد للمرحلة وبخاصة التوجه المصري والسوري بعد حرب تشرين. ويومها كان شغل الثورة الشاغل هو الحديث عن «مؤتمر جنيف» والموقف الواجب اتخاذه منه. وكان لفتح والجبهة الديمقراطية والصاعقة موقف متشابه يقضي بالتربص وعدم التورط بموقف يقول «لا» أو «نعم»، ويطلب بتعامل ذكي مع الطروحات المعروضة وتحديد «السقف» للمطالب الفلسطينية، والحد الأدنى الذي لا يجوز التنازل عنه. أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فقد كانت حازمة حاسمة في رفضها لأية مشاركة في مثل هذا المؤتمر وشكلت من حولها ما عرف وقتئذ بـ «جبهة الرفض».

وضمن هذه الأجواء، عُقدت الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة، بين الأول والثامن من شهر حزيران / يونيو ١٩٧٤. وهي الدورة التي تم فيها إصدار البرنامج الشهير بنقاطه العشر، والذي كان قمة في الدبلوماسية الفلسطينية التي عرفت كيف تتجاوز حدة الرفض وحدة القبول بالنسبة الى مؤتمر جنيف ومجمل النشاط

السياسي العربي في ذلك الوقت. وكان من أهم ما لفت أنظار المراقبين في البرنامج المذكور، مادته الثانية المتعلقة بـ «إقامة السلطة الوطنية على كل جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريره» أي بعبارة أخرى، القبول بدولة فلسطينية فوق جزء من تراب فلسطين.

وبدلاً من «جنيف» توجهت م. ت. ف.، بعد أشهر من هذه الدورة، إلى الأمم المتحدة في نيويورك.

وبهذا المنعطف برز دور الفلسطيني الدبلوماسي، وأهمية الدبلوماسية والنضال السياسي كأداة نضالية. وجدير بالذكر أن الدورة الثانية عشرة شهدت أول مرة قراراً يتضمن «اعتماد كافة الوسائل وعلى رأسها الكفاح المسلح»، بينما في كل الدورات السابقة كان المؤتمرون يصرون على «وحدانية» الكفاح المسلح أسلوباً لتحقيق الأهداف الوطنية لشعب فلسطين.

ولا شك في أن حرب تشرين الأول / أكتوبر هي المسؤول الأول عن هذا التطوير، وذلك بما حملته من عبر ودروس أكدت أن ظروف ما بعد حرب تشرين ليست كظروف ما بعد حرب حزيران / يونيو.

وفي قناعاتي، يبقى قرار م. ت. ف. بالذهاب إلى الأمم المتحدة، على الرغم من المعاناة المريرة التي سبقت اتخاذها، من أروع المبادرات السياسية التي قامت بها المنظمة منذ نشأتها لمجابهة تحديات ما بعد حرب تشرين الأول / أكتوبر. وكان ذلك القرار تنويعاً لمجابهة سياسة عريضة شنتها الدبلوماسية الفلسطينية، عربياً ودولياً، وتجسدت في العديد من البيانات الثنائية المشتركة، أو عبر المشاركة في التجمعات الإقليمية والمجموعات الدولية، كما تجسدت في مقررات القمة في الجزائر

ولاهور ثم في قمة الرباط التي تم فيها اتخاذ القرار التاريخي باعتراف الدول العربية بأن م. ت. ف. هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب فلسطين. وهو القرار الذي قال عنه كيسنجر إنه قلب معطيات السياسة الأميركية، وأنه أي كيسنجر، سيعمل على إلغائه. هذا ما رواه تيتو لياسر عرفات وحذره من مؤامرة أميركية. وكان ذلك قبيل أحداث لبنان، التي أثبتت الأيام أنها كانت بداية تلك المؤامرة القذرة.

ولم يكن الذهاب إلى الأمم المتحدة والمشاركة في أعمال الجلسة الخاصة بقضية فلسطين ليتما بمجرد قرار اتخذته قيادة م. ت. ف. لقد كان ذلك من نتاج النضال المرير الذي يخوضه شعب فلسطين وما قدمه من تضحيات عبر تسع سنوات متتالية، مقروناً بالدور العربي الداعم والذي تجلّى في حرب تشرين الأول / أكتوبر التي كانت الأولى في تاريخ الحروب العربية - الإسرائيلية التي تم فيها الحد الأدنى من التنسيق وتوزيع الأدوار، وسط جو تضامني قامت فيه الثروة العربية بدور لا يمكن التقليل من أهميته.

كذلك لا يجوز إغفال حقيقة موضوعية أخرى مهدت الطريق أمام م. ت. ف. للوصول إلى الأمم المتحدة، وهي ما طرأ على بنية هذه المنظمة الدولية من تغيير بالنسبة إلى ما كانت عليه سنة ١٩٤٧. فلقد انضمت إليها، خلال هذه السنوات، دول عدة عرفت معنى القهر والاستعمار ومعنى النضال ضده، ووعت أهمية التضامن الأممي في دعم الشعوب المناضلة من أجل حريتها وحقوقها الوطنية.

لقد كانت دعوة م. ت. ف. إلى الأمم المتحدة - كما ورد على لسان رئيس بعثة إحدى الدول الأفريقية - بمثابة نصر للأمم المتحدة

ذاتها بقدر ما كانت نصرا لقضية فلسطين وشعبها. ان خروج الدول الصغيرة من دائرة الهيمنة الاستعمارية يعتبر ارتقاء بالمؤسسة الدولية لممارسة الدور الذي خلقت من أجله، كما يعتبر امتحانا لقدراتها في جعل «قاعاتها» البديل الممكن من «ميادين القتال» لتحقيق آماني الشعوب وتوفير الكثير من التضحيات والمآسي.

ولن أتعرض هنا لتفاصيل ذلك اليوم الذي وصل فيه ياسر عرفات الى منبر الأمم المتحدة وعظمة الاستقبال الذي حظي به، والتقدير الكبير لخطابه التاريخي، فهذا كله أوردته في كتابي «الفلسطيني بين التيه والدولة».

طبعا هناك من يقول ان قرارات الأمم المتحدة تبقى حبرا على ورق، ولا تحمل أكثر من قيمتها المعنوية. وهذا صحيح، وستبقى كذلك الى أن يتم التغيير المطلوب في موازين القوى على الأرض، وهذه مهمة أخرى، وساحتها ميدان الصراع لا قاعات الأمم المتحدة.

ومع ذلك، فلقد كانت سنة ١٩٧٤، سنة فلسطين في الأمم المتحدة ولم تكن السنوات التي تلت أقل اهتماما بفلسطين. وفي سنة ١٩٧٥، أدانت الجمعية العامة العقيدة الصهيونية كنظرية عرقية عنصرية، ثم اتسعت رقعة الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير بعد أن أصبحت عضوا مراقبا في الهيئة الدولية. فوافقت اليابان على فتح مكتب للمنظمة في طوكيو، ورفعت فرنسا الحظر عن «سرية» اتصالاتها بالمنظمة وسمحت لها بإقامة مكتب إعلامي علني. ولحق بفرنسا كل من ألمانيا الغربية والنمسا وإيطاليا وبلجيكا والسويد وغيرها. كما تطور وضع ووزن المنظمة في إطار الحوار العربي - الأوروبي. أما في عالمي

المنظومة الاشتراكية ودول عدم الانحياز، فتعزز موقع المنظمة واحتلت مكانة «الحكومة» ابتداء بالمراسم وانتهاء بحقوق العضوية الكاملة والحق في إشغال كل المناصب تماما كباقي الدول الأعضاء.

ولا بد من الإشارة هنا الى أنه ما كان لهذه الانتصارات والمكاسب المهمة أن تتحقق لو لم تخط م. ت. ف. تلك الخطوة الجبارة في ممارسة حقها النضالي داخل اطار الأمم المتحدة وقبولها الضمني بقراراتها، ولا سيما تلك الصادرة عن الجمعية العامة بالذات، كأسس لأي جهد سياسي يسعى لايجاد حل لمشكلة فلسطين وما تفرع عنها مما يعرف اليوم بأزمة الشرق الأوسط. ولا بد كذلك من الاعتراف الشجاع بأنه كان يستحيل على الثورة الفلسطينية أن تحقق هذه الشعبية الدولية وهذا التأييد العالمي في ظلال الابتزاز الصهيوني الذي كان يتحدث عن عزم العرب والفلسطينيين على «قذف اليهود في البحر». والكل يعلم اليوم أن لا أساس لهذه الأكذوبة، وقد قام الأستاذ محمد حسنين هيكل، بناء على أوامر من عبدالناصر، باجراء بحث عن «مصدر» هذه الأكذوبة، فلم يجد له أي وجود.

فأول مرة في تاريخ نضالنا الفلسطيني، وعلى لسان قيادة شعب فلسطين، استمع العالم بأسره الى حل بديل من أكذوبة «قذف اليهود في البحر». إذ طرحت م. ت. ف. الحل الديمقراطي لاقامة الدولة العلمانية الديمقراطية الواحدة، ليتعايش فيها الجميع متساوين في الحقوق والواجبات. وكانت الضربة موجعة للصهيانية وحلفائهم، فمن يستطيع رفض التعايش بدلا من الطرد، وماذا يمكن أن يكون أكرم من هذا الموقف الذي يدعو فيه صاحب البيت المعتدى عليه الى التعايش مع المعتدي متناسيا مآسي الماضي وعقده، متطلعا الى مستقبل انساني

تقدمي؟ كان حرج اسرائيل كبيرا، وهي التي كانت تزعم - عندما كانت تتحرك وحدها في الساحة الدولية - أنها تريد السلام وأن الفلسطينيين هم الذين يرفضون. وعلينا أن نتذكر باستمرار أن العالم بأسره، شرقا وغربا - بمن في ذلك أقرب الأصدقاء لنا - لم يتجاوز أي منهم، في تأييده لنا ولحقوقنا، حد إلغاء اسرائيل وحققها في الوجود.

ولذلك، ومنذ أن أصبحت م. ت. ف. عضوا في الأمم المتحدة، أصبحت هذه الهيئة هدفا مستمرا لسهام اسرائيل والولايات المتحدة. ولكن ذلك لم ينل من عزيمته الأسيرة الدولية، ولم يثنها عن الاستمرار في إعادة تأكيد موقفها في دعم م. ت. ف. ، وفي تكرار التزامها بنصوص ما اتخذته من قرارات إيجابية تكفل حقوق شعب فلسطين في تقرير مصيره وعودته الى دياره وممتلكاته، وأخيرا حقه في إقامة دولته المستقلة فوق تراب وطنه فلسطين.

وعند هذا الحد، بدأ العدو بالتحضير لهجمة مضادة وشاملة لتجريد الفلسطينيين من كل مكاسبهم، والعودة بهم الى ما كانوا عليه قبل ثورتهم وقيام منظماتهم باعادة الروح الى شخصيتهم الوطنية والقومية.

وفعلا، كانت السنوات السبع التي تلت سنة ١٩٧٥، سنوات الهجمة الصهيونية المضادة. وعلى وفرة الأسباب التي يمكن أن يعزو المراقبون اليها ما شهدته الساحة اللبنانية من اضطرابات واقتتال، فإن السبب المركزي هو إصرار اسرائيلي على تصفية م. ت. ف. بقواتها وقياداتها وكل مؤسساتها. وإذا ما اعتمدت اسرائيل على الوتر الطائفي في تأزيم الساحة اللبنانية، فلأنها كانت تريد كذلك إسقاط مصداقية شعار

العلمنة والديمقراطية الذي رفعتة المنظمة، واستعمال لبنان كدليل على ذلك.

* * *

من الحديث عن الأمم المتحدة أريد الاستطراد للحديث عن «الولايات المتحدة»، وهو حديث كثر اللغط من حوله ووصل الى حدود ظالمة في الاتهام والتشكيك.

فالحقيقة أن الأمم المتحدة كانت بوابة أو نافذة حاول الدبلوماسي الفلسطيني أن ينفذ من خلالها الى الولايات المتحدة والشعب الأمريكي، وفي ذهنه آثار الانتفاضة الشعبية في تلك البلاد ضد الحرب الفيتنامية ونتائجها في ترويض القرار الرسمي الأمريكي.

وفي الأصل، فلقد كان من المستحيل أن تتم زيارة أبوعمار للأمم المتحدة، في قلب نيويورك، أكبر وأنشط مدينة إعلامية في الدنيا، من دون أن يترك ذلك أثرا على أميركا والأميركيين. يكفي، للدلالة، ما قرأناه في «نيويورك تايمز» صباح يوم وصوله وهي تحمل صورة إرهابي يهودي يضع مسدسه أمامه ويقول: لن يخرج عرفات حيا من نيويورك!

والواقع أنه كان للصهاينة الأميركيين - عن غير قصد طبعا - الفضل الأكبر في بسط الدعاية الاعلامية حول م. ت. ف. ووفدها والقضية التي قصد الأمم المتحدة من أجلها. ووسائل الاعلام غير المتعاطفة معنا، والتي كانت تتمنى التعتيم على أخبارنا، وجدت نفسها - وهي تغطي أخبار التهديدات والتظاهرات الصهيونية - مضطرة الى الحديث عنا ومعنا.

ولقد اُمضيت أسبوعين، كناطق رسمي للوفد، ولا أذكر أنه مضى يوم واحد من دون تسجيل حديث تلفزيوني أو إذاعي أو صحافي. صحيح انها كانت في معظمها ردودا على افتراءات وأكاذيب تنبع عن جهل أحيانا وعن مواقف منحازة أحيانا أخرى، إلا أنها كانت في مجملها ذات مردود إيجابي. فالحقيقة المؤلة أن المواطن الأميركي العادي لم يكن يعرف كثيرا عن فلسطين والفلسطينيين، والقليل القليل الذي يعرفه كان من صنع الخيال الصهيوني الشديد الفعالية.

وأذكر على سبيل المثال أني سمعت من مدير فندق «والدورف أستوريا» الذي نزلنا فيه، أن عددا كبيرا من مستخدمي الفندق طلبوا منحهم إجازة طوال فترة إقامتنا وذلك «خشية ما يمكن أن يقدم عليه هؤلاء الارهابيون»، أي نحن!

وكم كانت موفقة تلك اللقطة التي سجلتها الصحف والاذاعات الأميركية عندما اعترض المتظاهرون اليهود وفد م. ت. ف. وهو في طريقه الى مقر الأمم المتحدة، وهم يرفعون بافطات تقول «أيها الفلسطينيون عودوا الى بلادكم»، وكان ردنا على ذلك: «نحن هنا من أجل تحقيق ذلك»!

ولقد أثارت هذه الزيارة اهتماما لا بأس فيه في أوساط المثقفين الأميركيين الذين حرصت أعداد منهم على الاتصال بأعضاء الوفد معربة عن رغبتها في دعوتهم الى إجراء محاضرات وندوات. ومن هؤلاء من أتى شخصا الى نيويورك عندما علم بأنه من غير المسموح للوفد مغادرة منطقة مدينة نيويورك. ومن الطبيعي أن تحدث الزيارة هزة قومية هائلة في أوساط الجالية العربية والفلسطينية، وبخاصة في الوسط الطالبية والجامعي.

باختصار، فانه يمكن القول ان البوابة الشعبية الأميركية قد فُتحت أمام القضية الفلسطينية وأنصارها، ولكنها بقيت موصدة على الصعيد الرسمي الحكومي. ولوحظ أن النشاط الفلسطيني قد بدأ يتضاعف ويتكثف على امتداد القارة الأميركية بفضل العديد من الشخصيات العربية والفلسطينية المقيمة هناك، والعديد من المنظمات والهيئات الأميركية المختلفة من أمثال: «الجامعيون العرب الأميركيين»، و«الكونغرس الفلسطيني»، و«المؤسسة الأميركية العربية»، وغيرها.

ولم تخل الأعوام التي تلت الزيارة الأولى من الاهتمام الأميركي غير الرسمي بوفد منظمة التحرير، ولا سيما في المجالين الثقافي والإعلامي. وان كانت «كمية» هذا الاهتمام قد تقلصت الى حد ما فان «نوعيته» أصبحت أقرب الى الحوارات العميقة والنقاشات الأكثر جدية والساعية للمزيد من الفهم. ولقد كان للقرار التاريخي الذي اتخذته الجمعية العامة بادانة الصهيونية آثاره العميقة في الغرب عامة، وفي الولايات المتحدة وكندا خاصة، مما حرك مختلف الأوساط المؤيدة للصهيونية في هجمة ضارية ضد م. ت. ف. التي استطاع أبنائها وأنصارها أن يدافعوا عنها وأن يوسعوا بالتالي أطر اتصالاتهم. القرار بادانة الصهيونية تسبب بتوسيع دائرة الفضول لدى المزيد من الأميركيين، وأصبحوا أكثر إلحاحا في محاولاتهم للتعرف على هذه المنظمة التي خلقت كل هذا الضجيج.

وعلى الرغم من قرار حكومة واشنطن بعدم الاتصال بمنظمة التحرير ورجالها، بناء على تعهدات كيسنجر لاسرائيل، فان عددا من رجال الكونغرس ومجلس الشيوخ لم يبالوا بهذا القرار وبادروا، سرا في البداية وعلنا فيما بعد، الى الاتصال وإجراء الحوار. ومنهم من ذهب

بعيدا في رغبته، الى حدود المجيء الى بيروت والاجتماع الى المسؤولين.

وفي حزيران / يونيو ١٩٧٦، كنت والأخ محمود درويش مكلفين بحضور جلسة استثنائية لمجلس الأمن، تلقينا الدعوة من السناتور جيمس أبورزق لزيارة واشنطن بهدف اللقاء ومحاوره بعض أعضاء من المجلسين. وتكفل أبورزق يومئذ باستحقاق الاذن المطلوب كي تسمح لنا السلطات بزيارة العاصمة الأميركية. وأظن أنها كانت تلك أول مرة يدخل فيها أعضاء م. ت. ف. مبنى الكونغرس ويتبادلون فيه طعام الغداء حول مائدة جلس إليها عشرة شيوخ ونواب، بينهم جيم ماكغفرن الذي ترشح لمنصب الرئاسة الأولى أكثر من مرة. وكان معنا الأخ الدكتور كلوفيس مقصود، ممثل جامعة الدول العربية في واشنطن. وأذكر أن ماكغفرن ألقى كلمة ترحيب بنا، ودعا حكومة بلاده الى إعادة النظر في موقفها من م. ت. ف. ومسألة الاتصال بها، وفتح الحوار الرسمي مع قيادتها. كما أذكر في الوقت نفسه الحملة المسعورة التي شنها بعض الصحف في اليوم الثاني، والتي عبرت عن الهوس الذي أصاب «اللوبي اليهودي» فطالب بإبعادنا فوراً عن البلاد. وفهمت وأنا أقرأ صحف ذلك اليوم، لماذا اعتذرت نائبة نيو جيرسي التي كانت ضمن من تناول الغداء معنا عن التقاط صورة لها ضمن الوفد. ولما كان لكل فعل ردة فعل، فقد تعالي بعض الأصوات المحايدة، مطالبا بوضع حد للارهاب الفكري وضرورة إفساح المجال لـ «الصوت الآخر»، أي الصوت الفلسطيني، ليقول ما عنده.

وشيء مماثل لهذا حدث لي عندما قمت بزيارة لكندا، بدعوة من الجمعية العربية الكندية سنة ١٩٧٥، وفي تشرين الثاني / نوفمبر بالذات، أي الشهر نفسه الذي تم فيه اتخاذ القرار الدولي بإدانة

الصهيونية كعقيدة عنصرية. ولقد لاحقنا العصابات الصهيونية في كل خطواتنا ومنذ لحظة الوصول الى مطار «أوتاوا»؛ أقاموا التظاهرات، وحاولوا إقفال أبواب الجامعات والمنتديات، ورفعوا الياфطات القذرة، حتى أنهم احتلوا قاعة المحاضرات في جامعة تورنتو قبل وصولي. وما أن صعدت الى المنبر حتى انهالوا علي بالشتائم والصفي، مما حال دوني والكلام. فوقفت دقائق وأنا أرفع يدي بشارة النصر وذلك من دون أن أفقد ابتسامتي. وكانت عدسات التلفزيون تسجل ذلك كله.

وطبعاً، فلقد «أصبح» ما جرى حديث الصحف في اليوم التالي، وكان من أهم ما قرأت، قول احدي الصحف «ان معركة بين م. ت. ف. والصهاينة قد وقعت في مدينتنا وكانت حرية التعبير أولى ضحاياها». ثم حذرت الصحيفة من خطورة ما حدث على أسلوب الحياة في كندا «المتعددة الجنسيات والثقافات والآراء...» وضرورة التعبير الحر عن ذلك كله. ولما كانت الحكومة الكندية في تلك السنة قد آثرت الاعتذار عن استضافة مؤتمر دولي تابع للأمم المتحدة، حول «الجريمة في العالم» وذلك لأن وفدا من م. ت. ف. كان سيشارك في أعمال هذا المؤتمر بحكم حقه كعضو مراقب في الأمم المتحدة، فان هذه الحكومة نفسها لم تستطع في سنة ١٩٧٦ إلا أن ترضخ وأن توجه الدعوة الى وفد م. ت. ف. للمشاركة في أعمال مؤتمر حول «الاسكان» عقد في مدينة فانكوفر الجميلة على الساحل الغربي من القارة الكندية.

وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا كله على أوساط المهتمين بالشرق الأوسط من المواطنين في أميركا الشمالية، وبخاصة أولئك المتحدرين من أصل عربي، فضاعفوا من نشاطاتهم السياسية والثقافية، ومددوا الجسور بينهم وبين م. ت. ف.، وشددوا من حملاتهم ضد

المواقف الرسمية للحكومة الأميركية التي لا تزال تصر على رفض الحوار مع م. ت. ف. ، رضوخا لأوامر إسرائيل.

* * *

وأوضح أنني قد تجنبنا الخوض في تفاصيل القرارات والنشاطات التي صدرت عن أجهزة الأمم المتحدة المختلفة، سواء على مستوى الجمعية العامة أو غيرها من اللجان الخاصة والمنظمات الفرعية، واكتفيت بالإشارة إلى الرئيسي منها، ولا سيما تلك التي تتعلق بالجواهر السياسي للقضية، علما بأن هناك العديد من القرارات والتوصيات المهمة الذي أفاد منه النضال الفلسطيني على مستويات أخرى وفي مجالات متعددة، وكان كله يصب في مصلحة القرارات السياسية الأساسية، ولا سيما القرار رقم ٣٢٣٦ الذي أوضح وحدد معنى «الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني».

وعذري أن السرد التفصيلي لهذه النشاطات يتجاوز طاقة هذا الكتاب، وأي تعرض لها من دون طرحها في إطارها السياسي وشرح عملية الصراع من حولها، يفقدها الكثير من أهميتها الحقيقية.

ولكن، ثمة قرار بالذات يهمني التعرض له، ولو بتفصيل جزئي، وذلك لأنه أول قرار من نوعه في تاريخ القضية أمام الأمم المتحدة، ولأنه يستوعب جميع ما سبق من قرارات.

في العاشر من تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٥، أعربت الجمعية العامة عن اهتمامها البالغ بالقصور في تنفيذ القرارات التي تنص على حقوق شعب فلسطين في بلاده، وقررت بالتالي تشكيل لجنة تعنى بهذه الحقوق ودراسة سبل تطبيقها. وأعطيت هذه اللجنة فترة ستة أشهر

لتقدم مقترحاتها أمام مجلس الأمن من أجل النظر فيها. وكانت الجمعية قد اتخذت قرارا آخر طالبت فيه مجلس الأمن بتبني القرارات والاجراءات المطلوبة لتمكين شعب فلسطين من ممارسة حقوقه الثابتة أو «غير القابلة للتصرف» بحسب التعبير القانوني.

وأرفقت الجمعية تحديدها لهذه الحقوق عطفًا على ما سبق إقراره في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ على الشكل التالي:

— حق تقرير المصير من دون أي تدخل خارجي.

— حق الاستقلال الوطني والسيادة.

— حق العودة إلى الديار والممتلكات التي اغتصبت من الفلسطينيين.

وأعطيت هذه اللجنة، التي عرفت فيما بعد باسم «لجنة ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني»، السلطة للاتصال بأية دولة أو تكتل اقليمي، وطبعا بمنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لتسهيل أعمالها المنصوص عليها. وتشكلت هذه اللجنة من عشرين عضواً، أي عشرين دولة، ثم توسعت فيما بعد فأصبحت من ٢٣ عضواً. وانتخب السيد ميدون فال (السنغال) رئيساً لها، والسيد ريكاردو ألكون دي كيسادا (كوبا)، والسيد مير عبد الوهاب صديق (أفغانستان) نائبين للرئيس، والسيد فيكتور غواشي (مالطا) مقرراً.

وقد عقدت هذه اللجنة في الفترة ما بين شباط / فبراير وأيار / مايو ١٩٧٦، أكثر من ثلاثين اجتماعاً وذلك قبل إنجاز مهمتها الأولى بتقديم التقرير المبدئي بشأن إمكان تنفيذ حقوق شعب فلسطين إلى مجلس الأمن.

وكان التقرير في جزأين: الأول بشأن المبادئ، والثاني بشأن الاجراءات.

أما بالنسبة الى المبادئ والتوجهات الأساسية، فلقد لخصتها اللجنة كما يلي:

أولاً: ان قضية فلسطين هي قلب مشكلة الشرق الأوسط، ومن ثم فان اللجنة تؤكد اعتقادها أنه لا يمكن تصور أي حل في الشرق الأوسط لا يأخذ بعين الاعتبار التام التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني.

ثانياً: وتقرر اللجنة ما للشعب الفلسطيني من حقوق مشروعة، غير قابلة للتصرف، في العودة الى دياره وممتلكاته، وفي تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنيين، وذلك اقتناعاً منها بأن تنفيذ هذه الحقوق تنفيذاً كاملاً سيساهم على نحو حاسم في إيجاد تسوية شاملة ونهائية لأزمة الشرق الأوسط.

ثالثاً: وإن اشترك م. ت. ف.، ممثلة الشعب الفلسطيني، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى، على أساس قراري الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ (د-٢٩) و٣٣٧٥ (د-٣٠)، أمر لا غنى عنه في جميع الجهود والمداورات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الأوسط، والتي تتم برعاية الأمم المتحدة.

رابعاً: وتعيد اللجنة الى الذاكرة المبدأ الأساسي القاضي بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، وتؤكد ما يترتب على ذلك بالتالي من واجب الجلاء الكامل والعاجل عن أي أرض احتلت على هذا النحو.

خامساً: وترى اللجنة أن من واجب ومسؤولية جميع المعنيين تمكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف.

سادساً: وتوصي اللجنة الأمم المتحدة وهيئاتها بالقيام بدور موسع وأكثر نفوذاً في العمل على إيجاد تسوية عادلة لقضية فلسطين وفي تنفيذ مثل هذه التسوية. وينبغي لمجلس الأمن، بوجه خاص، أن يتخذ التدابير الملائمة لتيسير ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم في العودة الى ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم. وتحث اللجنة، علاوة على ذلك، مجلس الأمن على تعزيز التدابير الرامية الى إيجاد تسوية عادلة، آخذاً في الاعتبار جميع السلطات التي خوله إياها ميثاق الأمم المتحدة.

سابعاً: وبهذا المنظور على أساس القرارات المتعددة التي اتخذتها الأمم المتحدة، وبعد إجراء ما يجب من دراسة لجميع الحقائق والمقترحات المقدمة، تقدم اللجنة توصياتها بشأن وسائل تنفيذ ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

أما بالنسبة الى حقوق الفلسطينيين في العودة، فقد أوردت اللجنة ما يلي:

— ان حق الفلسطينيين الطبيعي وغير القابل للتصرف في العودة الى ديارهم، حق يعترف به القرار رقم ١٩٤ (د-٣)، الذي أعادت الجمعية العامة تأكيده كل عام تقريباً منذ اتخاذه. كما ان مجلس الأمن اعترف بالاجماع بهذا الحق في قراره رقم ٢٣٧ سنة ١٩٦٧، وتنفيذ هذين القرارين تنفيذاً عاجلاً كان يجب أن يتم منذ أمد بعيد.

— وترى اللجنة، من دون المساس بحق جميع الفلسطينيين في

العودة الى ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم، ان برنامج تنفيذ هذا الحق يمكن أن يتم على مرحلتين:

الأولى: تشمل المرحلة الأولى عودة الفلسطينيين النازحين بنتيجة حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ الى ديارهم وتوصي اللجنة:

— أولا: أن يطلب مجلس الأمن التنفيذ الفوري لقراره رقم ٢٣٧ وعدم ربط هذا القرار بأي شرط.

— ثانيا: أنه يمكن استخدام موارد اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، بعد تمويلها وتفويضها على النحو الملائم، للمساعدة في حل أي مشكلة سوقية تنطوي عليها إعادة توطين أولئك العائدين الى ديارهم. كما أنه في وسع هاتين الهيئتين أن تساعدا، بالتعاون مع البلدان المضيقة ومنظمة التحرير الفلسطينية، في تحديد الفلسطينيين النازحين.

الثانية: تناولت المرحلة الثانية عودة الفلسطينيين الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٦٧، الى ديارهم، وتوصي اللجنة:

— أولا: أن تشرع الأمم المتحدة، في أثناء تنفيذ المرحلة الأولى، وبالتعاون مع الدول المعنية مباشرة ومع م. ت. ف. بوصفها الممثلة الموقته للكيان الفلسطيني، في اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمكين الفلسطينيين الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٦٧ من ممارسة حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم، وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بهذا الأمر، وخصوصا قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ (د-٣).

— ثانيا: أما الفلسطينيون الذين لا يختارون العودة الى ديارهم، فينبغي أن يدفع لهم تعويض عادل ومنصف وفقا لما هو منصوص عليه في القرار ١٩٤ (د-٣).

وأما بالنسبة الى الحق في تقرير المصير والاستقلال والسيادة الوطنيين، فأوردت اللجنة ما يلي:

— للشعب الفلسطيني الحق الأصيل في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة الوطنية في فلسطين. وترى اللجنة أن الجلاء عن الأراضي التي احتلت بالقوة وانتهاكا لمبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالأمر، هو شرط لا غنى عنه لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في فلسطين. وترى اللجنة، علاوة على ذلك، أن الشعب الفلسطيني، متى عاد الفلسطينيون الى ديارهم وممتلكاتهم، وإنشاء كيان فلسطيني مستقل، سيكون قادرا على ممارسة حقوقه في تقرير المصير وعلى تقرير شكل حكومته من دون تدخل خارجي. وتشعر اللجنة بأن على الأمم المتحدة واجبا ومسؤولية تاريخيين في تقديم كل مساعدة يقتضيها العمل على تعزيز تنمية الكيان الفلسطيني وازدهاره اقتصاديا.

ولتحقيق هذه الغايات، توصي اللجنة بما يلي:

— أولا: أن يضع مجلس الأمن جدولا زمنيا لانسحاب قوات الاحتلال الاسرائيلي انسحابا كاملا من الأراضي التي احتلت سنة ١٩٦٧، على أن يتم إنجاز هذا الانسحاب في موعد لا يتجاوز الأول من حزيران / يونيو ١٩٧٧.

— ثانيا: أن ينظر مجلس الأمن في أمر احتياجه الى توفير قوات

موقته لصيانة السلم بقصد تسيير عملية الانسحاب.

— ثالثا: أن يطلب مجلس الأمن الى اسرائيل أن تكف عن إنشاء مستوطنات جديدة وأن تسحب خلال هذه الفترة من المستوطنات المنشأة منذ سنة ١٩٦٧ في الأراضي المحتلة، وذلك مع وجوب الابقاء على الممتلكات العربية وكل المرافق الأساسية في هذه المناطق سليمة بغير مساس.

— رابعا: أن يطلب الى اسرائيل أيضا أن تمثل امتثالا أميناً لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب، والمؤرخة في ١٢ آب / أغسطس ١٩٤٩، وأن تعلن، ريثما يتم انسحابها العاجل من هذه الأراضي، اعترافها بانطباق تلك الاتفاقية.

— خامسا: أن تسلم الأمم المتحدة الأراضي التي يتم الجلاء عنها، على أن يكون جميع ما فيها من ممتلكات ومرافق سليما بغير مساس، وأن تقوم بعد ذلك، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، بتسليم هذه المناطق التي تم الجلاء عنها الى م. ت. ف. بوصفها ممثلة الشعب الفلسطيني.

— سادسا: أن تساعد الأمم المتحدة، إذا اقتضى الأمر، إقامة خطوط اتصال بين غزة والضفة الغربية.

— سابعا: أن تتخذ الأمم المتحدة بمجرد إنشاء الكيان الفلسطيني المستقل وبالتعاون مع الدول المعنية مباشرة ومع الكيان الفلسطيني، ومع مراعاة قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٥ (د - ٣٠)، وترتيبات أخرى من أجل أعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف إعمالا كاملا، وحل المشاكل المعلقة، وإقامة سلم عادل ودائم في

المنطقة، وفقا لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بذلك.

— ثامنا: أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة الاقتصادية والتقنية اللازمة لدعم الكيان الفلسطيني.

وفي الدورة الثانية والثلاثين، أيدت الجمعية العامة، مرة أخرى، هذه التوصيات التي قررتها هذه اللجنة، كما رجت الجمعية العامة الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ «وحدة خاصة» معنية بحقوق الفلسطينيين. وقد تم تحقيق ذلك. كما تقرر اعتبار التاسع والعشرين من تشرين الثاني / نوفمبر من كل سنة، يوما دوليا للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وتم أول احتفال بهذا اليوم في سنة ١٩٧٨، وذلك بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية.

* * *

ان أهمية هذا القرار التي دفعني الى إبرازه وتثبيته بشيء من التفصيل، تنبع من عدة روافد، في طليعتها أنه أول قرار دولي يتجاوز تكرار الموقف اللفظي للمجموعة الدولية من قرارات فلسطين، الى محاولة جريئة للبحث في أسباب عدم تنفيذ هذه القرارات حتى الآن، وفي الوسائل التي يمكن اعتمادها لتمكين شعب فلسطين من ممارسة حقوقه وتنفيذ القرارات الصادرة بشأنه.

ان هذا التطلع الدولي الى تحقيق مثل هذه الخطوة العملية، جعل من هذه اللجنة بالذات محورا لنشاطات واتصالات وصراعات مستمرة بهدف إنجاز مهمتها. ولذلك، فلقد كان لهذه اللجنة ولا يزال صوتها الدائم والداوي في كل أجهزة الأمم المتحدة ولجانها. وكان آخر إنجازاتها ذلك المؤتمر الفريد والأول من نوعه في تاريخ قضية فلسطين: «المؤتمر

الدولي حول حقوق شعب فلسطين» الذي عقد في جنيف في أواخر آب / أغسطس وأوائل أيلول / سبتمبر ١٩٨٣، والذي صدر عنه «إعلان جنيف»، احدى أهم الوثائق الدولية التي تعترف بحقوق شعب فلسطين مقرونة ببرنامج عمل لاحقاقها.

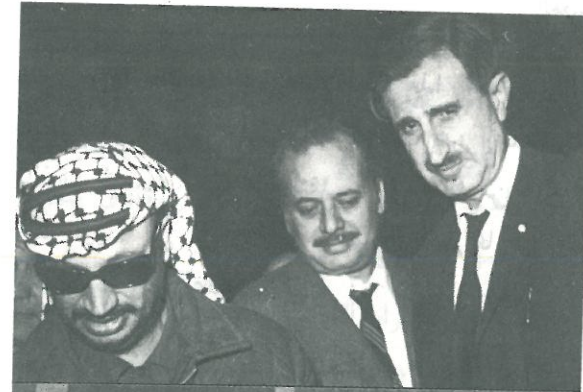
والرافد الثاني لأهمية هذا القرار أنه تسبب بحصر كل القرارات التي صدرت عن الأمم المتحدة، والمتعلقة بقضية فلسطين منذ سنة ١٩٤٧ حتى وقتنا الراهن. وقد بعث ذلك الحياة في هذه القرارات، كما أكد أن الزمن - مهما طال - لا يمكنه أن ينال من قانونية وعدالة «الحقوق غير القابلة للتصرف». وأدى ذلك الى رد مجمل القضية الفلسطينية الى جذورها الأولى، بل الى نقطة البداية التي سجلتها الأمم المتحدة عندما اتخذت قرارها بتقسيم فلسطين. كذلك فان هذا القرار، بحكم نوعيته المتميزة، استطاع أن يحرك التفاعل المطلوب بين القرارات - كنصوص - وبين القوى السياسية المعنية بها والمطالبة بتنفيذها، كما كشف القوى المعرقة لهذا التنفيذ.

وستبقى قرارات هذه اللجنة أهم تحد لاتفاقيات «كامب ديفيد» ولأية اتفاقيات تحاول تجاهل الأمم المتحدة والضمير الدولي، لأنها تجسد القناعة الدولية لحل مشكلة فلسطين.

وبعد.. لا أريد أن يتوهم أحد أنني أغالي في تثمين النضال الدبلوماسي الفلسطيني على حساب غيره من النضالات، ولا سيما النضال المسلح. ان كل ما أردت الإشارة اليه، هو أن النضالات يتكامل بعضها مع بعض، وتتضاعف ثمارها بقدر ما يتناغم التنسيق بين أنواعها المختلفة، من عسكرية وسياسية وجماهيرية وإعلامية وثقافية وفنية... الى كل ما يشكل مرفقا من مرافق الحياة العامة.

وإذا ما بدت أية مغالاة في هذا الحديث بالنسبة الى النضال الدبلوماسي، ففي رأيي أنها نجمت عن إحساسي بأن هذا النضال بالذات لم يُعطَ حقه من التقدير، بل هناك من غالى في تقليل أهميته الى حد نفيها، بل الى إدانتها واعتبارها انحرافا عن المسيرة. وهذا ظلم أردت رده والرد عليه.

شهدت السبعينات
تلاحم الحركتين
الوطنيتين اللبنانية
والفلسطينية. كمال
جنبلاط مع ياسر
عرفات، وبينها شفيق
الحوت.



من مهرجان أقيم في مبنى اليونسكو ببيروت لنصرة المطران كنجي خلال اعتقاله في
سجون إسرائيل. تشهد الصورة على روعة الوحدة الوطنية والقومية.



في الصرح البطريركي الماروني مع الكاردينال خريش، وذلك يوم التعزية بوفاة
الكاردينال المعوشي.

على الرغم من تعدد فصائل الثورة، فقد كانت العلاقات الجمهورية تتميز بروح رفاقية عالية وإن لم تصل إلى مستوى الوحدة المنشودة. الصورة
من مهرجان في ذكرى تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ويرى فيها السيد جورج عايط يجمع قادة الفصائل برؤوس الأيدي المتشابهة.





ياسر عرفات، محمد زهدي النشاشيبي، طلال ناجي، زهير محسن مع الرئيس صدام حسين في بغداد.



في طرابلس، أحمد جبريل ونايف حوائمه يتوسطهما العقيد عبدالسلام جلود.



وفد من البرلمانين الأوروبيين جاء لزيارة مخيمات الفلسطينيين بناء على دعوة من مجلس النواب اللبناني، وذلك سنة ١٩٧٤. والصورة في مخيم عين الحلوة في أثناء الكلمة التي ألقيتها في النواب، ويرى بينهم (الرئيس) أمين الجميل النائب آنئذ.



البرلمانيون الأوروبيون يشاهدون آثار الدمار الكامل الذي أصاب مخيم النبطية للفلسطينيين بفعل الطائرات الصهيونية التي مسحته نهائيا.



في يوم التضامن
الدولي مع شعب
فلسطين. ابو اللفظ
وشفيق الحوت مع
مسامبا ساري، رئيس
لجنة الحقوق الثابتة
لشعب فلسطين.



أول مؤتمر صحافي لأول وفد لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل مبنى الأمم المتحدة، وذلك في
سنة ١٩٧٤، عندما زار رئيس اللجنة التنفيذية المحفل الدولي.

عبدالله عبدالله،
ابراهيم ابولفد،
شفيق الحوت، نبيلة
برير، وفد م. ت. ف.
الى المؤتمر الدولي حول
الاسكان والبيئة في
فانكوفر - كندا.



بعد انضمام م. ت. ف. الى الأمم المتحدة، استطاعت الدبلوماسية الفلسطينية تحقيق
انجازات سياسية كبيرة. الصورة لوفد م. ت. ف. برئاسة فاروق القدومي وياسر عبدربه
وطلال ناجي، في اثناء زيارة ودية لموسكو سنة ١٩٨١ واجتماعهم الى (الرئيس) غروميكو،
وزير الخارجية آنذ.



الرئيس كاسترو يتوسط وفد م. ت. ف. الى مؤتمر قمة دول عدم الانحياز في هافانا. الى
يساره: عبدالمحسن ابو ميزر، فاروق القدومي، شفيق الحوت، والى يمينه: ابوطارق الشرفا.

النزول من القمة!

سبق أن قلت اني أعتبر ولادة م. ت. ف.، سنة ١٩٦٤، أول رد استراتيجي على قيام اسرائيل.

وقلت انه سيمضي وقت طويل قبل أن يتعامل العالم مع هذه المنظمة على اعتبار أنها ظاهرة دائمة وغير موقته.

ولم تحظ م. ت. ف. بمكانتها ومصداقيتها بسهولة ويسر، وكان على العاملين فيها ورافعي لواءها أن يمروا بتجارب واختبارات عدة، وعلى مختلف المستويات، قبل أن تصل م. ت. ف. الى ما وصلت اليه.

حتى على المستوى الفلسطيني بالذات، لم يكن انتزاع المنظمة لشرعيتها وشعبيتها بالمهمة السهلة. كما أنها لم تنتزع ذلك، على المستوى القومي، إلا بعد عشرة أعوام من قيامها. ثم توالى إنجازاتها ومكاسبها على الصعيد الدولي.

وإني، وإن كنت أفهم أسباب ودواعي القلق والتردد التي أدت الى تسويق الاعتراف بشرعية م. ت. ف. على المستويين القومي والدولي، إلا أنني، وحتى هذه اللحظات، ما زلت عاجزا عن فهم هذه الأسباب على المستوى الفلسطيني بالذات. وأعني على مستوى التنظيمات، لا على

مستوى الجماهير التي كانت ولا تزال السند الأوحى لمنظمة التحرير الفلسطينية. اني، وبعد ٢٠ عاما على العمل في موقع المسؤولية داخل م. ت. ف.، أستطيع الشهادة بكل الصدق والأمانة، فأقول انه لو أعطت التنظيمات منظمة التحرير بقدر ما أخذت منها، لكان وضع م. ت. ف. غير ما هو عليه (الآن) بعد عشرين عاما على ولادتها.

فمن كان يتصور، ممن ساهم في إقامة هذا الصرح الوطني سنة ١٩٦٤، أنه سيقف، في سنة ١٩٨٤، وهو يضع يديه على قلبه خشية أن ينهار هذا الصرح وكأنه ما كان في الأصل؟

* * *

بعد سنة ١٩٧٤، أدركت الولايات المتحدة ومعها اسرائيل، خطورة ما آلت اليه م. ت. ف. وقررتا أنه لم يعد مجدي مع هذه المنظمة تلك الضربات التكتية، وأنه لا بد من ضربة مطرقة استراتيجية تكون كفيلة بتصفيتها الى الأبد.

وتوهمت الولايات المتحدة ومعها اسرائيل، بعد ثمانية أعوام على اتخاذها ذلك القرار، أنه قد آن الأوان لتوجيه الضربة القاضية، فكانت عملية اجتياح لبنان في صيف سنة ١٩٨٢، ورحيل القوات الفلسطينية الأساسية وتهجير مؤسسات م. ت. ف.

كانت الضربة قاسية، مؤلمة، وموجعة، لكنها لم تكن قاتلة أوقاضية. ومع ذلك، فقد كان يستحيل علينا اعتبار ما جرى في لبنان، في صيف سنة ١٩٨٢، إلا حدثا استراتيجيا، لا بد له من ردات فعل على المستوى نفسه.

ولقد كان من المؤسف والطبيعي - في آن - ألا تتمكن فصائل

الثورة الفلسطينية من استيعاب «معنى» الحدث الاستراتيجي الذي تعرضت له م. ت. ف. في لبنان، ومن حولها كل فصائل الثورة ونهج العلاقات القائم بينها من جهة، وبين جماهير الشعب الفلسطيني من جهة أخرى.

ولو استوعبت هذه الفصائل معنى هذا الحدث، لتوجب عليها أن تقف في الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني، التي عقدت في الجزائر في شباط / فبراير ١٩٨٣، وفي أعقاب الاجتياح الصهيوني للبنان.. وقفة غير تلك التي وقفتها، وكانت نسخة عما سبقها من وقفات المجالس الوطنية السابقة.

ولم يكن سرا على أحد من أعضاء المجلس الوطني الذي عقد في الجزائر، ما كان يلوح في آفاق العمل الفلسطيني من أزمات وتوترات وإمكانات تفجير.

وكنا ممن حاولوا جهدهم لفت الأنظار الى أهمية إحداث نقلة نوعية في العمل الفلسطيني داخل أطر المنظمة الشرعية، وفي مقدمها المجلس الوطني نفسه. وتحدثنا عن ضرورة تجاوز «وحدة الشلل» الى «وحدة وطنية صحيحة» تقوم على قراءة واضحة لتوجه سياسي محدد لا مجال فيه لتأويل أو تفسير.

غير أن البعض أخذ علينا ما قلناه، واتهمنا بـ «التأمر» لتفجير المجلس و«ضرب» المعادلة التنظيمية التقليدية التي تربط بين فصائل الثورة من جهة، وبينها وبين م. ت. ف. كإطار يجمعها في علاقة جبهوية من جهة أخرى.

كذلك، لم يكن سرا على أحد من أعضاء المجلس الوطني ما تمر به

العلاقات الفلسطينية - السورية من أزمة وعدم ثقة. وعلى الرغم من ذلك فقد كانت محصلة النقاشات، المبهمة حيناً والمناقفة حيناً آخر، هي دفن النعامة رأسها في التراب حتى لا تواجه ما يجب أن تواجهه.

وفي أقل من شهرين، وقع ما حذرنا من وقوعه، فانشقت حركة «فتح»، وتمحورت فصائل الثورة بين «الفتحين»، ومنها من أيد هذا ومنها من أيد ذاك، ومنها من تصورها فرصة مؤاتية لكسب تنظيمي ذاتي، ومنها من ترك لموقفه حرية المناورة والتحرك بعيداً عن أي إحساس وطني عميق فيما يمكن أن تتطور إليه الأمور فيما لو تركت على حالها.

ولا أرغب في الاسهاب، هنا، في هذا الموضوع بالذات، لكنني سأكتفي بوضع بعض «العناوين» للأسباب التي أدت إلى انشقاق الساحة الفلسطينية:

أولاً: «طبيعة التنظيمات»، أي تركيبها وخلفياتها، التي لم تسمح لها، وما كان يمكن أن تسمح لها بتجاوز أطرها التنظيمية إلى دائرة أكثر اتساعاً وشمولاً، وأقرب إلى منطق التحرك الفلسطيني المنشود.

ثانياً: «نفسيات وأمزجة» بعض قادة العمل الفلسطيني - وبعيداً عن السياسة والأيديولوجيات - تتحمل كذلك وزر هذا الاستمرار في العجز عن تطوير العلاقات بين التنظيمات ورفعها إلى مستويات وحدوية حقيقية.

ثالثاً: «النظرة المسبقة» إلى منظمة التحرير الفلسطينية من قبل جميع التنظيمات، والتي تقوم على أساس أن المنظمة ليست سوى «شكل»، أما «المضمون» فهو للتنظيمات.

رابعاً: «علاقات» التنظيمات بالأنظمة العربية، ومن هذه

التنظيمات من غالى في خدمة هذه الأنظمة حتى أضر بها نفسها وبسمعتها وبسياستها. وقد سبق أن قيل في هؤلاء: بدلاً من أن يكونوا سفراء م. ت. ف. لدى العواصم التي ينتهجون سياستها، قاموا بدور سفراء هذه العواصم لدى م. ت. ف.

خامساً: «موقع» التنظيمات الجغرافي، وأهمية هذا الموقع في تبني ورفض هذه السياسة العربية أو تلك. وقد ازداد هذا العنصر أهمية بعد رحيل القوات الفلسطينية عن لبنان، وحيرة قادة الفصائل في اختيار القواعد الجديدة، هذا إن كان من مجال لاختيار!

سادساً: «وعي التحالف الإمبريالي - الإسرائيلي» على مجمل نقاط الضعف في ساحتنا الفلسطينية، وتآمره المستمر للوصول بهذه الساحة إلى ما سبق أن خطط له منذ زمن طويل، أي افتعال القتال الفلسطيني - الفلسطيني.

وليس في كل هذا الذي ذكرته من أسباب، وغيرها مما قد غاب عني، ما لا يعرفه أي طفل فلسطيني تربي وترعرع في ظلال الثورة الفلسطينية. لكن مع ذلك وجدنا من التنظيمات والمسؤولين من كان «يطب» في مصائد وكمائث العدو الصهيوني ويتصرف بما يخدم هذه الكمائث والمصائد. ويكفي أن أشير إلى هذه «الزائدة الدودية» في «اللسان الاعلامي الفلسطيني» التي لم توفر أحداً ممن عمل في هذه الساحة على امتداد العشرين عاماً، ولم ينبج أحد من «اتهاماتها بالانحراف والخيانة والعمالة»!

وأمضت «فتح» كل ما تبقى من سنة ١٩٨٣ في محاولة راب ما أصابها من صدع، لكنها لم تنجح. وانتهت السنة المذكورة بمأساة

«طرابلس» والرحيل الثاني للقوات الفلسطينية عن لبنان عبر البحر. ثم كانت زيارة «أبو عمار» للقاهرة والتقاؤه الرئيس مبارك في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣، تلك الزيارة التي استنزفت سنة أخرى من عمر الثورة، هي سنة ١٩٨٤، في جدل من حولها، مما دعا الرئيس مبارك نفسه الى أن يقول ذات يوم لاحدى المجلات العربية: «ألا يكفي اخوتنا الفلسطينيين عاما كاملا في البحث حول ما إذا كانت هذه الزيارة خطأ أم صوابا...» وأضاف: «وسأريهم وأجانب الحقيقة بالقول ان الزيارة كانت خطأ... ولكن السؤال يبقى: وماذا بعد ذلك؟».

وعاش الفلسطينيون على أعصابهم طوال سنة ١٩٨٤، وهم يتابعون الدبلوماسية المكوكة لأقطاب بعض التنظيمات بين دمشق وتونس عبر عدن والجزائر، وانتهت بعد جهد جهيد بما عرف باتفاقية عدن - الجزائر، التي هرع اليها الفلسطينيون مؤيدين ما ورد فيها قبل أن يقرأوها، وذلك على أمل وضع حد لمأساة الساحة الفلسطينية وللشلل الذي بدأ ينعكس على مجمل نشاطات المنظمة في مختلف الميادين، ولا سيما في قطاع المساعدات والخدمات العامة لأهلنا في الأرض المحتلة والساحة اللبنانية.

ومن المؤسف أن الفرحة باتفاقية عدن - الجزائر، كمدخل لحل الأزمة الفلسطينية في الأطر الشرعية، وفي المجلس الوطني الفلسطيني بالذات، لم تدم طويلا، وبدأنا نسمع أحاديث جديدة ومواقف جديدة وشروطا جديدة.

ويهمني جدا هنا أن أشير الى الماراة الخاصة التي كان يستشعرها من كان مثلنا وعلى شاكلتنا من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني، أي

«المستقلون» عن الولاءات التنظيمية، ونحن نسمع ما نسمع ونشاهد ما نشاهد، لأننا كلنا، أو معظمنا على أقل تعديل، لم يكن يجد نفسه سياسيا مع هذا الفريق أو ذاك. كان هنا وهناك، وله ماله هنا وله ماله هناك. وكان اتخاذ الموقف مما يطرح ويقال مع الحرص على النجاة بالذات من التصنيف الشائع في الساحة أمرا صعبا وشبه مستحيل. وما أكثر ما ظلم هذا النموذج من المناضلين الفلسطينيين، فكانوا كالذين وصفهم المثل الشعبي الشائع: «لامع سيدي بخير ولا مع ستي بخير».

وازدادت مرارات الأسى، عندما اتضح أكثر من أي وقت مضى، أن لا حل إلا بإزاحة ياسر عرفات عن رئاسة م. ت. ف. وكان هذا المطلب - إن صح ما رشح عنه من معلومات - من النوع التعجيزي، بغض النظر عن خطئه أو صوابه، كما حمل تحديا أثار المشاعر الفلسطينية الوطنية بغض النظر - كذلك - عن الموقف أو الشعور تجاه ياسر عرفات الشخص أو الزعيم.

وبدا للعيون المسهدة أن لا سبيل للخروج من هذا النفق، إلا بالعودة الى الأصول، الى المجلس الوطني الفلسطيني.

ومن المؤسف والمؤلم أن انحدر الموقف في الساحة حتى أصبح الموقف من «عقد» أو «عدم عقد» المجلس الوطني، وكأنه هو القضية، وهو المعيار الذي يحكم على الفلسطيني بـ «الشرف الوطني» أو بـ «الخيانة الوطنية»!!

وضاقت الدنيا بهذا الفلسطيني المعذب - وكأنه لا يكفيه ما تحمله له أقداره لمجرد كونه فلسطينيا - عندما اكتشف أن في استطاعة هذا الوطن العربي الكبير، الممتد من المحيط الى الخليج، بعمق افريقي

يصل بنا الى تخوم خط الاستواء وبحور الهند، أن يتقلص وأن يضيق فلا توجد فيه «قاعة» يجتمع فيها أربعمئة فلسطيني لمدة أسبوع من الزمان!!

ولن أخوض في تفاصيل هذه المرحلة لأنني لا أستطيع، وأعرف أن على الفلسطيني المسؤول أن يتحمل الكثير في سبيل قضيته، وأن يتعلم أحيانا فضيلة الصمت على الإفصاح عن الحقيقة. وإن كنت أستطيع القول والألم يعصرني انه في بعض لحظات الحرج لهذه العاصمة العربية أو تلك، وهي تريد التنصل من استضافة المجلس الوطني، وُجد «الفلسطيني» الذي قدم لها «المبرر أو الذريعة» لموقفها ذاك!!

وسمعت أول ما سمعت عن إصرار اللجنة المركزية لـ «فتح» على عقد المجلس الوطني مهما تكن الظروف، وفي أي مكان يتوفر، وفي فترة لن تتجاوز شهر تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤، من الأخ «أبو اللطف»، وكنا وقتئذ في نيويورك نساهم في افتتاح أعمال الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

وتردد اسم «عمان» كمرشح لعقد الدورة السابعة عشرة للمجلس، في تلك الفترة، وأصبحت بقلق شديد:

أولاً: لما بين فصائل الثورة والنظام الأردني من تاريخ، أحد عناوينه «أيلول الأسود»!

ثانياً: لما بين م. ت. ف. والنظام في الأردن من علاقات صميمية في قضية فلسطين ومستقبلها، ولما قد تفرضه هذه العلاقات من حساسيات وأحيانا مواقف متباينة!

ثالثاً: لما بين الأردن وسورية - في هذه الفترة - من علاقات أقل ما يمكن القول فيها انها غير طبيعية.

رابعاً: لأن عدداً غير قليل من أعضاء المجلس قد يجد صعوبة في تلبية الدعوة إذا كان المقر عمان.

خامساً: لأن عمان ليست في موضوع فلسطين مجرد عاصمة عربية، فلها نهجها المعروف في التعامل مع هذه القضية، وهو نهج لا يتمتع بشعبية فلسطينية، وتقف له سورية بالمرصاد على المستوى العربي!

لهذه الأسباب كلها، رجوت الأخ «أبو اللطف»، وهو يتهيأ للعودة الى تونس، أن يطلب من الاخوة في اللجنة المركزية لـ «فتح» أن يعيدوا النظر في موضوع «عمان» كمضيف لهذه الدورة بالذات. واقترحت عليه، ومعني عدد من إخواننا العاملين في عدد من مكاتب المنظمة، أن يحاولوا مع الحكومة التونسية، باعتبار تونس مقراً لجامعة الدول العربية، ومن حقنا الاجتماع في رحاب الجامعة كما كنا نفعل أيام كانت القاهرة مقراً لها.

وبعد عذاب المعاناة بشأن «عقد» أو «عدم عقد» المجلس الوطني، دخلنا مرحلة معاناة «مكان» انعقاده. وبدلاً من تذليل هذه العقدة وإيجاد الحل الممكن لها، وجد بعض الأطراف فيها «نقطة تعجيز» ولسان حالهم يقول: «هاتوا لنا المكان وخذوا منا الموافقة على الاجتماع والمشاركة فيه».

ومن أطرف ما سمعت في صدد هذا الموضوع، ما قاله الأخ محمود درويش لأحد الاخوة «التعجيزيين»: «

— ما رأيك في أن نحرر تل أبيب أولا، ثم ندعوك الى عقد المؤتمر هناك!!

* * *

وبانتظار القرار النهائي والحاسم، توجهت الى بيروت التي لا تزال هي الأخرى تعاني من ضربة المطرقة الصهيونية: من احتلال في الجنوب والبقاع الغربي وراشيا، الى تغير في مراكز القوى وهوياتها ورموزها، الى هذا الغلاء الفاحش الذي حوّل الليرة اللبنانية الى لير طلياني.

وقبيل انعقاد المؤتمر بأسبوع، تلقيت دعوة بالتوجه الى تونس للمساهمة في آخر الجهود المبذولة من أجل عقد المجلس بحضور كامل ومن دون غياب أي فصيل.

وصلت الى العاصمة التونسية في منتصف تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٤، وكانت تعج بالشخصيات الفلسطينية الوافدة من مختلف ديار الشتات والاغتراب. وحديث الكل، الذي كان يبدأ ساعة الوصول، يدور حول المجلس الوطني، ومن سيحضره، ومن سيمتنع عن حضوره. ثم تتوالى الاستفسارات عن الجهود التي تبذل، وتلك التي يجب بذلها، في سبيل تحقيق الاجماع وحضور الجميع.

وكانت مراكز المنظمة في «حمام الشط» و«قرطاج» مثل خلايا النحل، في حركة مستمرة واتصالات متتالية بأطراف الدنيا الأربعة. كذلك كانت الوفود والرسل غائدة رائحة من تونس واليهما، تقصد المغرب طورا والمشرق طورا آخر.

ولقد اتضح لي، منذ لحظة وصولي، أن اللجنة المركزية لحركة «فتح» قد عقدت عزمها هذه المرة، وأنها ماضية في التحضير لعقد الدورة

السابعة عشرة للمجلس الوطني، وفي عمان، وقبيل انتهاء شهر تشرين الثاني / نوفمبر.

واتضح لي كذلك حرص اللجنة المركزية على مشاركة جبهة التحالف الديمقراطي في أعمال تلك الدورة، وأنها في مقابل هذه المشاركة على استعداد للتفاوض بشأن «مكان» و«جدول أعمال» المجلس، ولكن لا مجال للتفاوض بشأن موعده. وكان معلوما أن الجزائر كانت على استعداد لاستضافة المجلس، شرط موافقة الجبهتين الشعبية والديمقراطية على ذلك. وكان قد بات معلوما، كذلك، أن الجبهتين المذكورتين قد اختلفتا بشأن هذه القضية بالذات، إذ وافقت الديمقراطية ورفضت الشعبية، مما أدى فيما بعد الى انفراط القيادة المشتركة بينهما. وبالنسبة الى «جدول أعمال» المؤتمر، فلقد كانت لجنة «فتح» المركزية مستعدة لاعتماد وثيقة عدن — الجزائر أساسا سياسيا لأية قرارات تنظيمية وسياسية ستتخذ داخل المجلس، وأكدت أنها — في حال عدم اشتراك باقي أطراف الاتفاق في أعمال المجلس — حرة في اعتماد ما تشاء من دون أي التزام مسبق.

وللحق، فإن عددا من الاخوة المسؤولين في الجبهة الديمقراطية بذل جهودا مضيئة للخروج بحل يرضي الجميع، ولعقد مؤتمر لا يغيب عنه احد من فصائل الثورة الأساسية. وتمت محاولات لعقد جلسة رسمية للجنة التنفيذية تسبق دورة المجلس، وتتخذ فيها من المقررات ما يصب في طاحونة الوحدة الوطنية، ومنها التمهيد لدورة المجلس بجلسته يعقدها المجلس المركزي... لكن، وللأسف، لم تنجح كل هذه الجهود وانتهى الأمر الى ما انتهى اليه، أي انعقاد الدورة، وعدم مشاركة الجبهة الشعبية، وبحضور محدود للجبهة الديمقراطية.

كانت «الصدمة» هي أول ما يشعر به القادمون الى عمان للمشاركة في أعمال المجلس. كم هي قريبة بعيدة، عمان هذه؟ فمن القادمين من لم يدخلها منذ أيلول / سبتمبر ١٩٧٠، أي منذ أربعة عشر عاما، ومنهم من لم ير أهله وأصدقاء له منذ أعوام وأعوام، والشوق والحنين يستبدان بالقلب.

وشيئا فشيئا كانت «الصدمة» تنقلص، ويعود الواحد الى وعيه وعقله، ليدرك أن ما يربط الناس فيما بينهم، شعوبا وقبائل وأمم، يبقى أطول عمرا وأعمق أثرا من كل ما هو طارئ على هذه الروابط. ولا شك في أن ما يربط بين الشعبين الأردني والفلسطيني، بالإضافة الى ما يربط بين أي شعبيين عربيين، هو أعمق كثيرا من مجرد تمنيات. هناك روابط مادية حقيقية، صلات قرى ورحم، ووحدرة مصير ونهر لا يمكن أن يخلد من دون صفتين.

أكثر من ذلك، لقد اعتاد «الفلسطيني» على «التمتع» بشعور «الضيف» في هذه العاصمة أو تلك. وربما كان هذا إحساسه الى حد ما على الصعيد الرسمي في عمان، لكنه في «الشارع» كان يتنابه شعور بالمواطنة والوجود بين الأهل، من دون أي إحساس بالغربة والاغتراب. ولا شك في أن إقبال الناس على أبنائهم الوافدين من كل بقاع الأرض بهذا الحب والتقدير، وبعد طول غياب، ساهم في تدعيم هذه المشاعر الخاصة التي تتميز بها العلاقة الفلسطينية - الأردنية.

وهذا ليس حديث سياسة، انه حديث «حياة» إن جاز مثل هذا التعبير. و«الفلسطيني» الذي مل هذه «الاقامة الموقته» عبر حياة طالت وامتدت أكثر من ثلث قرن، بات «الاستقرار» يعني له شيئا كبيرا.

أحد الفلسطينيين قال، في لحظة يأس مغمسة بأمل: على الأقل قد يجد الفلسطيني له في الأردن قبرا يستر جثمانه.

ومن لم يستوعب بعد «مرارات» الحياة اليومية للانسان الفلسطيني، ولا سيما بعد عشرين عاما من النضال الفلسطيني العظيم، فلن يكون قادرا على المضي في قيادة هذا الشعب وحثه على بذل المزيد من عطاء الدم والذات.

وشيء آخر فاجأتنا به عمان، وكأنه اكتشاف جديد، هو قربها من القدس ونابلس ورام الله وقلقيلية والبيرة والخليل... وحيفا وبافا والناصره!! ربما أنقل هنا مشاعر فلسطيني شاءت أقدار تشرده أن يكون بعيدا عن أرض فلسطين.. ولكن من لم يصبح بعيدا عن تلك الأرض بعد سنة ١٩٦٧؟ وربما فوجيء أهلنا في تلك المدن والقرى التي ذكرناها بقربنا منهم بالمقدار نفسه الذي فوجئنا نحن بقربهم منا. انهم منذ أعوام، وهم يسمعون عن م. ت. ف.، وأشخاصها ورموزها ومجالسها... لكنهم هذه المرة شهدوا ذلك بعيونهم وسمعوه بأذانهم... تماما كما سمعنا صوت الأخ كريم خلف، رئيس بلدية رام الله، وهو ينقل الينا تحياته عبر الهاتف محولا من نيقوسيا في قبرص!! لقد كانت أياما تعبوية لا يمكن نسيانها.. لن ننساها نحن الوافدين من ديار الشتات، ولن ينساها اخوتنا القابعون وراء الأسلاك في الوطن المحتل. صدقا، ما أقرب فلسطين، وما أبعداها!! نملك اليها العيون ولا نملك اليها الذهاب!!

* * *

ولقد ارتأى المجتمعون تسمية الدورة السابعة عشرة هذه «دورة شهداء المجلس الوطني»، وذلك تكريما للشهيدتين اللذين سقطا في

الصفة الغربية في أثناء تظاهرات شعبية قامت هناك تأييدا للمنظمة وانعقاد مجلسها. أما أنا فلقد ارتأيت تسميتها «دورة حكم الضمير ومحكمة العقل الفلسطينيين»!

وشرحت في مداخلة طالت أكثر من أربعين دقيقة، ما عينته من هذه التسمية. ومما قلته:

● انها حكم الضمير، لأنها عُقدت. ومجرد عقد هذه الدورة، على الرغم مما تعرضت له من صعوبات، إنما يدل على مدى تعلق الشعب الفلسطيني بالديمقراطية الفلسطينية.

● وهي حكم الضمير أيضا لأنها أثبتت وفاء شعب فلسطين لهذا الانجاز الوطني الوحيد الذي حققه نضاله عبر عشرين عاما، ألا وهو منظمة التحرير الفلسطينية.

● وهي حكم الضمير كذلك لأنها فتحت قلبها وراحتها لكل أبناء فلسطين، فكانت انتصارا للموالي والمعارض في آن.

ثم تحدثت عن محاكمة العقل الفلسطيني، وتعرضت فيما تعرضت لمجموعة نقاط، أوجز فيما يلي أهمها:

أولا: انه لا بد لمنظمة التحرير، وللمناضل الفلسطيني، من اكتشاف المعادلات المعقدة والمركبة القادرة على ضبط العلاقة بين منطق الثورة ومنطق الدولة، وذلك سبيلا لا بديل منه كي يوضع حد لهذه الصدامات المستمرة التي شهدتها الساحة العربية بين م. ت. ف. وعدد من الأقطار العربية.

ثانيا: انه لا بد لمنظمة التحرير، بعد انتزاعها لما سمي «القرار

الوطني الفلسطيني المستقل»، أن تحذر من مطب الوقوع في منزلقات التعصب والشوفينية، لأنه «من دون عرب لا يوجد تحرير ولن توجد فلسطين». ونوهت بإشارة ياسر عرفات في خطابه، في هذا الصدد، الى قضية «الالتزام القومي». ومما قلته انه، في هذا الصدد القومي، لا بد للفلسطيني من القيام بدور مهم لتحقيق هدف استراتيجي ضروري يقول بجمع القاهرة مع دمشق مع عمان مع بيروت مع منظمة التحرير الفلسطينية. وان على الفلسطيني المناضل أن يبقى «جسرا» بين هذه العواصم الأربع لتحقيق الحد الأدنى من التنسيق وتوزيع الأدوار في كل جهد يتناول قضية فلسطين.

ثالثا: تحدثت عن ضرورة الخروج من دائرة القول والتمنيات الى دائرة الفعل فيما يتعلق بضرورة إخراج مصر من حفرة كامب ديفيد. وقلت ان مصر بحاجة الى العرب بقدر ما العرب بحاجة اليها. وأعربت عن قلقي إزاء استمرار مقاطعة مصر على الشكل الراهن، وشككت في إمكان نجاح هذه المقاطعة في حدوث التغيير المطلوب.

رابعا: تحدثت عن أهمية العلاقات الفلسطينية - السورية، وأكدت الدور التاريخي لسورية في القضية العربية، بالاضافة الى حقيقتها الجيو - سياسية، التي تجعل منها واقعا نضاليا لا يمكن تجاوزه أو القفز عنه. وقلت ان العقل الفلسطيني مطالب، وهو بحاكم، بالتحرك السريع والحثيث لتطبيع العلاقات بين م. ت. ف. ودمشق، واستعادة الوجدتين الوطنية والقومية لأنها سر القوة القادرة على التحدي، والطريق الذي لا مناص من السير على أشواكه وصولا الى أهدافنا في العودة والتحرير.

خامسا: وحذرت من خطأ الانزلاق في سياسة المحاور بين

العواصم العربية، وأشارت الى ما يربط بين هذه العواصم ويجعل أبعد اثنتين منها أقرب الى بعضهما البعض، منها الى م. ت. ف. فالدول تبقى دولا تربطها علاقات محددة ومصالح مشتركة.

سادسا: وبالنسبة الى الأردن، شددت على ما يربط بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وبلديهما، من روابط مميزة أهمها المصير الواحد، وضرورة التعاون بينهما في كل تحرك يمكن الاتفاق عليه. وشرحت لماذا يرفض الفلسطينيون القرار رقم ٢٤٢، ولماذا يصر عليه الأردن كمدخل الى أي حل. وتحدّيت العقل الفلسطيني ليجد الحلول الكفيلة بإيجاد صيغ مشتركة يمكن تسويقها عربيا ودوليا. ودعوت الى ما يمكن تسميته المبادرة الفلسطينية المستلهمة من مجموعة المبادرات التي سمعنا عنها وتم الإعراب الفلسطيني والعربي عن تأييدها أو تبنيها.

سابعا: وتحدثت عن الكفاح المسلح واستمرار المجالس الوطنية في دعوة القيادة الى تصعيده، وسألت القياديين كيف سيصعدون هذا الكفاح في هذه المرحلة بالذات وقد أغلقت أمام هذا الكفاح كل الحدود العربية من دون استثناء. ولمحت الى أننا نسمع عن الكفاح المسلح أكثر مما نراه، وتحدثت عنه أكثر مما نمارسه. وناشدت العقل الفلسطيني في هذا المجال التوغل في «التفاصيل» وعدم الاكتفاء بالشعارات، وذلك كي لا تبقى العلاقة بين الفعل والقول مهزوزة وتنقصها المصداقية.

وأخيرا: دعوت القيادة القديمة - الجديدة الى ضرورة العمل لبعث الحياة من جديد في مؤسسات المنظمة والعمل على تطهير الصفوف، وممارسة قانون العقاب والثواب وتجديد «شباب» المنظمة.

* * *

كانت تلك بإيجاز شديد أهم النقاط التي تعرضت لها في مداخلتني، والتي شرفني رئيس المجلس باعتمادها وثيقة رسمية من وثائق المؤتمر. وكان لدى العديد من الاخوة أعضاء المجلس رغبة في أن أتقدم للمشاركة في المسؤولية على مستوى اللجنة التنفيذية. وكان عذري، في اعتذاري عن عدم القبول، هو رغبة دفينية في القيام بمهمة صعبة، يزيد في صعوبتها تسلمي لموقع مسؤول في اللجنة الجديدة. هذه المهمة هي النضال من أجل استعادة الوجدتين: الوطنية، والقومية. ورأيت أن بقائي حرا من منصب المسؤول قد يمكنني من التحرك بسهولة أكثر، ويجعل من جهدي المستقل ما هو أكثر صدق لدى الجميع من جهد المسؤول في إطار اللجنة.

* * *

وبعد...

ان تجارب النضال الفلسطيني عبر عشرين عاما من الكفاح المتواصل، دفع شعب فلسطين خلالها أغلى التضحيات وأثمنها - شلالات من الدم الأرجواني، وأجيالا من الشباب في عمر الورود - لا يجوز أن تمر من دون أن نتعلم منها ومن دون أن نعتبر.

- وأولى هذه التجارب التي يجب تعلمها هي الحفاظ على الوحدة الوطنية، والتمسك الشديد بتقاليد الديمقراطية الثورية وحوار الكلمات بعيدا عن لغة التأثير البدائية والاغتيالات السياسية.

- وثاني هذه التجارب هي الحفاظ على قومية القضية وعلاقاتها العربية وعمقها العربي.

- وثالثها هي التمسك المستمر بتحالفات دولية قادرة على «تحييد»

التحالف الأميركي - الاسرائيلي الدائم، أو «التخفيف» من وزنه في عملية الصراع العربي - الصهيوني. ولا شك في أن دول المنظومة الاشتراكية، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي، هي وحدها القادرة على تحقيق هذه المعادلة.

- ورابعها هي الدفاع عن «الهوية الوطنية الفلسطينية» وطرحها كرافد للهوية القومية ومكمل لها.

- وخامسها أن قضية فلسطين أصبحت من التعقيد والتركيب ما قد يحتاج الى نضال يتجاوز قدرات الجيل الواحد.. ومن هنا، فإن على من يتصدى لمسؤولية التخطيط لعملية الصراع العربي - الاسرائيلي، أن يأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار، فلا يغرق في «تفاؤل» من يريد أن يرى الانجاز في حياته.. ويعمل من منطلق النفس الطويل.

وأقول دائما لرفاقي في مسيرة النضال: نحن أبناء جيل سييء الحظ لأننا جئنا الى هذه الدنيا، وقد غمضي عنها، قبل أن نرى أونعائش «صلاح الدين» الثاني.

* * *

وبعد، مرة أخرى:

تشاء الأقدار أن أكتب هذه السطور الأخيرة من «عشرون عاما في م. ت. ف.» عشية التاسع والعشرين من كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٤، لحظة وصول النعي بالخبر المؤلم عن اغتيال الأخ الشهيد فهد القواسمة.

أن يمضي فهد ضحية نضاله وصموده، وتمسكه بأرض الأجداد

والآباء، فهذا أمر طبيعي ومتوقع، ولا أخال أن فهدا كان يتمنى غير ذلك.

أما أن يمضي فهد ضحية رأي أو اجتهاد، وعلى أيد عربية أو فلسطينية، فتلك كارثة ما بعدها كارثة، ومصيبة ما بعدها مصيبة، وبلاء ما بعده بلاء.

والله وحده ندعو ونتوسل أن يكون ما حدث للصديق المناضل فهد القواسمة نهاية الأحزان الفلسطينية - على هذا الطريق - مع نهاية سنة ١٩٨٤، وأن تكون السنة المقبلة (١٩٨٥) سنة صعود وتنامي في المسيرة الفلسطينية.

ومع الدعاء يبقى السؤال:

- هل ستكون الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني مفترق طرق وفراق رفاق، أم ستكون قادرة على جمع الشمل وتوحيد الصف ورد الروح الى الثورة الفلسطينية؟

الوثائق

مؤتمر وزراء الاقتصاد والمال والنفط العرب

بغداد في ١٠/٨/١٩٦٧

توصيات مؤتمر وزراء الاقتصاد والمال والنفط العرب في بغداد

المنعقد من تاريخ ١٥/٨/١٩٦٧ لغاية ٢٠/٨/١٩٦٧

أولا - البترول:

درس المؤتمر موضوع استعمال البترول كسلاح لازالة آثار العدوان والاقترح الرامي الى إيقاف ضخه كليا لكافة دول العالم لمدة ثلاثة أشهر ثم السماح بعد ذلك جزئيا لدول صديقة معينة.

ورأى المؤتمر بعد دراسة تقرير اللجنة المكونة خصيصا لهذا الغرض أن وقف الضخ سلاح اقتصادي فعال على أن لا يكون محمدا بمدة أو جزئيا، وأنه إذا ما أريد اتخاذ البترول كسلاح فعال فان المؤتمر يوصي بالآتي:

(١) وقف الضخ كليا والى أجل غير محدود حتى تزول آثار العدوان.

(٢) أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تقرير ماورد في البند الأول الخسائر المادية المباشرة وغير المباشرة التي تصيب بصفة خاصة الدول العربية



آخر دورة للمجلس الوطني الفلسطيني قبل الاجتياح الاسرائيلي للبنان. وقد عقدت في دمشق سنة ١٩٧٩.



أول دورة للمجلس الوطني الفلسطيني بعد الاجتياح الاسرائيلي للبنان. وقد عقدت في الجزائر سنة ١٩٨٣.

المنتجة للبتروول والأمة العربية بصفة عامة وردود الفعل الاقتصادية والسياسية من دول العالم.

(٣) إذا رئي عدم الأخذ بما ورد في البند الأول فعلى الدول العربية المصدرة للنفط والتي يكون البتروول دخلا رئيسيا لها أن تجتمع لتقرير ما يمكن اتخاذه من وسائل فعالة مناسبة.

ثانيا - الاجراءات المالية:

أقر المؤتمر ما جاء بتقرير اللجنة المالية المنبثقة عن المؤتمر واتخذ التوصيات التالية:

(١) سحب الأرصدة:

أ - يوصي المؤتمر بأن يتم سحب الأرصدة العربية بالاسترليني والدولار وتخفيض الاستثمارات العربية في منطقتي وعمليتي الدولار والاسترليني وفق الأسس المدرجة في تقرير اللجنة المالية وبما يكفل عدم إعادة تسربها لهاتين المنطقتين.

ب - يوصي المؤتمر بنقل الأرصدة الذهبية العربية المودعة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأميركية الى خارجها.

ج - يوصي المؤتمر بأن تعمل الحكومات العربية على توجيه الاستثمارات الحكومية الى الأسواق العربية كلما أمكن ذلك.

د - يوصي المؤتمر الدول العربية التي تسمح قوانينها باستثمار الأموال الخاصة بالخارج، على العمل بتوجيه تلك الاستثمارات بعملتي الدولار والاسترليني الى مناطق أخرى وبعملات أخرى مع ترجيح الأسواق العربية.

(٢) إنشاء مستجمع للاحتياطات النقدية:

يوصي المؤتمر بدراسة مشروع إنشاء مستجمع للاحتياطات النقدية من قبل لجنة من الخبراء المختصين للتوصية بأفضل سبل تأسيس هذا المستجمع ووضع نظام لسيره وكيفية تنفيذه وذلك في حالة الموافقة على اتخاذ الاجراءات الاقتصادية الواردة في المشروع العراقي (وقف الضخ الكلي).

(٣) إنشاء صندوق عربي للانماء:

يوصي المؤتمر، من حيث المبدأ، إقامة صندوق عربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي وفق الأسس الواردة في الاقتراح الكويتي، على أن تؤخذ مقترحات المشروعين الجزائري والعراقي المتفقة مع أهداف المشروع الكويتي بنظر الاعتبار. كما يوصي بزيادة رأس المال المقترح في المشروع الكويتي ليضمن تحقيق أهداف المشروع ويعهد الى لجنة فنية أمر وضع التفصيلات، كما هو وارد بتقرير اللجنة المالية - كما يوصي المؤتمر بإنشاء صندوق دعم للدول العربية المتضررة بالعدوان الاسرائيلي، كما جاء بالمشروع المقدم من وفود كل من الجزائر ولبنان والأردن.

(٤) اتحاد المدفوعات العربي:

يوصي المؤتمر بإنشاء اتحاد المدفوعات العربي تنضم اليه جميع الدول العربية.

ثالثا - الاجراءات الاقتصادية:

يوصي المؤتمر الدعوة الى عقد اجتماع على مستوى وكلاء وزارات يضم خبراء، وذلك للبحث عن الوسائل لاقامة مجموعة عربية اقتصادية

مشتركة ترمي الى تحقيق التكامل الاقتصادي والاكتفاء الذاتي والوحدة الاقتصادية العربية بواسطة المشاريع العربية المشتركة وإنشاء صندوق عربي للائتماء على ضوء توصيات اللجنة الاقتصادية المنبثقة عن المؤتمر، على أن يعقد في الجزائر في أكتوبر (تشرين الأول) خلال اجتماع مؤتمر التجارة والتطوير وتكليف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية دعوة الاجتماع، وتشارك في هذا الاجتماع قطر وأبوظبي والبحرين.

المرفقات:

- ١ - تقرير لجنة خبراء البترول.
- ٢ - تقرير اللجنة المالية.
- ٣ - تقرير اللجنة الاقتصادية.
- ٤ - مشروع صندوق الدعم المقدم من قبل وفود الجزائر ولبنان والأردن.

بيان مشترك

مؤتمر ملوك ورؤساء الدول العربية
المنعقد بالخرطوم من ٢٩ آب / أغسطس
الى أول أيلول / سبتمبر ١٩٦٧

بناء على الدعوة التي وجهتها حكومة جمهورية السودان لعقد مؤتمر لأصحاب الجلالة والفضامة الملوك والرؤساء العرب بالخرطوم في الفترة من ٢٩ أغسطس [آب] الى أول سبتمبر [أيلول] ١٩٦٧ لتدارس الموقف العربي الراهن والنظر في وضع خطة عربية مشتركة لازالة آثار العدوان.

اجتمع بمدينة الخرطوم كل من:
صاحب الجلالة الملك الحسين بن طلال
ملك المملكة الأردنية الهاشمية.

فخامة الرئيس اسماعيل الأزهرى
رئيس مجلس السيادة لجمهورية السودان.

فخامة الفريق عبدالرحمن محمد عارف
رئيس الجمهورية العراقية.

صاحب الجلالة الملك فيصل بن عبدالعزيز
ملك المملكة العربية السعودية.

فخامة الرئيس جمال عبدالناصر
رئيس الجمهورية العربية المتحدة.

فخامة الرئيس عبدالله السلال
رئيس الجمهورية العربية اليمنية.

سمو الأمير صباح السالم الصباح
أمير الكويت.

فخامة الرئيس شارل الخلو
رئيس الجمهورية اللبنانية.

سمو الأمير الحسن الرضا
ولي عهد المملكة الليبية.

معالي السيد الباهي الأدغم
 كاتب الدولة للرئاسة ممثلاً لفخامة الرئيس الحبيب بورقيبة
 رئيس الجمهورية التونسية.

معالي السيد عبدالعزيز بوتفليقة
 وزير الخارجية وعضو مجلس الثورة ممثلاً لفخامة الرئيس
 هواري بومدين رئيس مجلس الثورة ورئيس مجلس وزراء
 جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية.

معالي الدكتور محمد بن هيمة
 رئيس وزراء المملكة المغربية ممثلاً لصاحب الجلالة الملك
 الحسن الثاني ملك المملكة المغربية.

السيد أحمد الشقيري
 رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

ولقد ساد اجتماعاتهم الشعور المشترك بعظم المسؤولية التاريخية
 التي تواجهها الشعوب العربية في هذه المرحلة الحاسمة والدقيقة من
 مراحل نضالها. مؤكدين تصميمهم على الوقوف صفاً واحداً في
 مواجهتهم للتحديات المصيرية وما تلقّيه على الشعوب العربية من
 مسؤوليات.

وتدارس أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء وممثلوهم
 أبعاد العدوان الذي تعرضت له الدول العربية في الخامس من يونيو
 [حزيران] الماضي وقرروا أن إزالة آثار العدوان من الأرض العربية هي
 مسؤولية مشتركة بين جميع الدول العربية تحتم تعبئة الطاقات العربية مع

إيمانهم التام بأن هذه الطاقات كفيلة بإزالة آثار العدوان وبأن النكسة التي
 تعرضت لها الشعوب العربية يجب أن تكون حافزاً قوياً لوحدة الصف
 ودعم العمل العربي المشترك.

وفي ظل هذا التقييم اتفق أصحاب الجلالة والفخامة الملوك
 والرؤساء وممثلوهم على الوسائل الفعالة التي تكفل تحقيق إزالة آثار
 العدوان ومن بينها دعم الدول التي تأثرت مواردها الاقتصادية مباشرة
 نتيجة للعدوان وذلك لتمكين هذه الدول من الصمود في وجه الضغوط
 الاقتصادية.

وعبّر أصحاب الجلالة والفخامة الملوك والرؤساء وممثلوهم عن
 إيمانهم الراسخ وعزمهم الأكيد على ضرورة مواصلة العمل العربي
 الموحد من أجل صيانة الحق المقدس لشعب فلسطين في وطنه. ويناشد
 القادة العرب المجتمعون شعوب وحكومات العالم بتأييد هذا الحق العادل
 باتخاذ مواقف إيجابية إزاء قوى الاستعمار الصهيوني التي تحول بين شعب
 فلسطين وبين ممارسته لهذا الحق.

استعرض الملوك والرؤساء العرب وممثلوهم العلاقات بين دولهم في
 جميع مجالاتها واتفقوا على اتخاذ الخطوات التي من شأنها دعم وتعزيز
 العلاقات بينها ووفقاً لميثاق التضامن العربي بغية تحقيق آمال الشعب
 العربي في التقدم والرخاء وأعرب أصحاب الجلالة والفخامة الملوك
 والرؤساء وممثلوهم عن تقديرهم البالغ لمبادرة حكومة جمهورية السودان
 الشقيق بالدعوة إلى عقد هذا الاجتماع التاريخي كما عبروا عن مشاعرهم
 الفياضة تجاه الاستقبال الحماسي الذي استقبلهم به شعب السودان
 الكريم.

قرارات مؤتمر ملوك ورؤساء

الدول العربية المنعقد بالخرطوم من

٢٩ آب / أغسطس الى أول أيلول / سبتمبر ١٩٦٧

أولاً: أكد المؤتمر وحدة الصف العربي، ووحدة العمل الجماعي وتنسيقه وتصفيته من جميع الشوائب، كما أكد الملوك والرؤساء وممثلوهم التزام بلادهم بميثاق التضامن العربي الذي وقع في مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء وتطبيقه.

ثانياً: قرر المؤتمر ضرورة تضافر جميع الجهود لازالة آثار العدوان على أساس أن الأراضي المحتلة أراض عربية يقع عبء استردادها على الدول العربية جمعاء.

ثالثاً: اتفق الملوك والرؤساء على توحيد جهودهم في العمل السياسي على الصعيد الدولي والدبلوماسي لازالة آثار العدوان وتأمين انسحاب القوات الاسرائيلية المعتدية من الأراضي العربية المحتلة بعد عدوان ٥ يونيو [حزيران] وذلك في نطاق المبادئ الأساسية التي تلتزم بها الدول العربية وهي عدم الصلح مع اسرائيل أو الاعتراف بها وعدم التفاوض معها والتمسك بحق الشعب الفلسطيني في وطنه.

رابعاً: قرر المؤتمر استئناف ضخ البترول باعتباره طاقة عربية إيجابية يمكن تسخيرها في خدمة الأهداف العربية وفي الاسهام في تمكين الدول العربية التي تعرضت للعدوان وفقدت نتيجة لذلك موارد اقتصادية من الصمود لازالة آثار العدوان، وقد

أسهمت بالفعل الدول المنتجة للبترول في تمكين الدول التي تأثرت بالعدوان من الصمود أمام أي ضغط اقتصادي.

خامساً: أقر المجتمعون المشروع الذي تقدمت به الكويت لانشاء صندوق الانغاء الاقتصادي والاجتماعي العربي طبقاً لتوصية مؤتمر وزراء المال والاقتصاد والنفط الذي انعقد ببغداد.

سادساً: قرر المجتمعون ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة لدعم الاعداد العسكري لمواجهة كافة احتمالات الموقف.

سابعاً: قرر المؤتمر سرعة تصفية القواعد الأجنبية في الدول العربية.

فهرست الأعنام

- ابراهيم باشا: ٢٤
 «ابو اياد»: أنظر: خلف، صلاح
 ابو الجبين، رشاد: ٣٣
 ابو الجبين، عيسى: ٢٨
 «ابو جهاد»: أنظر: الوزير، خليل
 ابو جودة، ميشال: ٦٣
 ابو حاشية، عثمان: ٨٥
 ابو خضرا، رباح: ٣٣
 ابو خضرا، كنعان: ٣٤، ٤٥
 ابو رزق، جيمس: ٢٠٦
 ابو رمضان (آل، عائلة): ٣٢
 ابو ستة، حامد: ٨٥، ٨٦
 ابو ظهر، هشام: ٦٣
 «ابو العبد»: أنظر: المصري، غمر
 ابو عز الدين، حليم: ٩٠
 «ابو عمار»: أنظر: عرفات، ياسر
 ابو غبن، مصطفى: ٣٣
 ابو غربية، بهجت: ٩٨، ١٠٦
 ابو غربية، شفيق: ٢٢
 ابو لبن، احمد: ٣٣
 «ابو اللطف»: أنظر: القدومي، فاروق
 ابو لغد، ابراهيم: ٣٠، ٤٢، ٤٤
 ابو لغد، صبحي: ٣٤، ٥٩
 ابو ميزر، عبدالمحسن: ٦٢، ٧١،
 ٢٢٢
 ابو واكد، لطفي: ٤٢
 ابو ورده، فريد: ٤٢
 «ابو يوسف»: أنظر: النجار، محمد
 يوسف
 الأبيض (آل، عائلة): ٢٩
 الأتاسي، نورالدين: ١١٩، ١٢٤
 احمد، جمال محمد: ١١٧
 أرمني، منصور: ٤٦
 الأزهرى، اسماعيل: ١١٠، ١١٩ -
 ١٢١، ١٢٦ - ١٢٨، ١٣٩
 ١٥٢ - ١٥٣، ١٥٨
 الاسكندراني (آل، عائلة): ٢٤
 أفغاني، محمود: ٣٤
 ام كلثوم: ٦٢
 اندراوس (آل، عائلة): ٢٨ - ٢٩

اين، (آبا): ١٥٦، ١٧٦

البارودي (آل، عائلة): ٢٨، ٤٤

باز، جان: ٥٥

الباهي الأدغم: ١١٩، ١٤١، ١٥٧، ١٧٣

البحري، يونس: ٢٢

بدوي الجبل: ٦٢

البرانسي، صالح: ٨٥

بركات، ابراهيم: ٣١

بركات، زكي: ٣١

بروثر، تيري: ٥٨

برير، نبيلة: ٢٢٣

البستاني، اميل: ٤٥

بسيسو (آل، عائلة): ٣٢

بسيسو، معين: ٩٥

البشتي، (احمد): ١٦٩

بصيلة، رجائي: ٤٢

بقسماطي، ليلي: ٤٥

البلطجي (آل، عائلة): ٣١

بن - غوريون، (دافيد): ٦٦

بن هيمة، محمد: ١١٩، ١٤٠، ١٦٧

البناء، مصطفى: ٨٥

بنداق، عبدالغني: ٦٣

بنروز، ستيفن: ٥٠

بوتقليقة، عبدالعزيز: ١١٩، ١٢٥

١٦٥، ١٥١

بودغورني، (نيكولاي): ١٢٨

بورقية، الحبيب: ٨٨، ١١٩، ١٢٨

بومدين، هوارى: ١١٩

بيبي (آل، عائلة): ٢٩

بيبي، رشاد: ٣٤

بيدس (آل، عائلة): ٢٧

بيدس، سعيد: ٣١

البيطار (آل، عائلة): ٣٢، ٤٤

البيطار، صلاح الدين: ٤٥، ٦٢

٦٨، ٦٩

البيطار، عبدالرؤف: ٣٢

البيطار، عمر: ٣٢

تقي الدين، منير: ٤٦

تماري (آل، عائلة): ٢٩

تيتو، (جوزب بروز): ١٣٥، ١٣٦

١٥٤، ١٥٧، ١٦٢، ١٦٥، ١٩٩

ثانت، أو: ١٣٥

جارالله، زهدي: ٢٢

جيريل، احمد: ٢٢١

جيريل، عمر: ٤٢

جيوري، حامد: ٤٥

الجسر، باسم: ٦١

جلود، عبدالسلام: ٢٢١

الجمالي، فاضل: ٤٥

الجميل، امين: ٢٢٠

جنبلاط، كمال: ٢١٨

جونسون، (ليندون): ١٣٠، ١٣١

١٣٥، ١٣٦، ١٦٢، ١٦٤

الحافظ، امين: ٨٨

الحبال، عبداللطيف: ٤٢

حبش (آل، عائلة): ٢٩

حبش، جورج: ٤٥، ٥٨، ٢١٩

حجار (آل، عائلة): ٤٤

حجازي (آل، عائلة): ٤٤

حجازي، عبدالمحسن: ٣١

حداد، وديع: ٤٥، ٥٨

حراكي، عماد: ٤٥

الحسن، خالد: ٨٢

حسن بك: ٢٧

الحسن الثاني: ١١٩، ١٢٨، ١٤٠

الحسن الرضى: ١١٩

حسين (بن طلال): ١١٨، ١١٩

١٢٨، ١٣١، ١٣٨ - ١٤١

١٤٩، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٦ -

١٥٨، ١٦١، ١٦٢، ١٦٤

١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٣

حسين، صدام: ٢٢١

الحسيني (آل، عائلة): ٣٢

الحسيني، (الحاج، المفتي) امين: ٣٢

٣٤، ٤٠، ٤٨، ٤٩، ٨٧

الحسيني، جمال: ٣٤

الحسيني، كمال: ٤٢

الحكيم، توفيق: ٣٤

حلو، شارل: ١١٩، ١٤٠، ١٨٨

حمادي، سعدون: ٤٥

حمد، عبدالكريم: ٥٠، ٨٧

حمدان، ديب: ٣١

حصي (آل، عائلة): ٢٨

حمو، موسى: ٤٢

حموده، يحيى: ١٠٦

حنونه، محمد: ٤٢

حواقه، نايف: ٨٧، ٢٢١

الحوت، ابراهيم: ٣١

الحوت، احمد سليم: ٣٣

الحوت، جمال: ٢١، ٨٥

الحوت، خليل: ٣١

الحوت، سليم يوسف: ٢٤

الحوت، عبدالرحمن: ٢٣، ٥٢

الحوت، محمد: ٢٣

الحوت، محمود: ٣٤

حوراني، سيسيل: ٥٣

الخالدي، وليد: ٤٥، ٨٨

خريش (الكاردينال): ٢١٨

الخطيب، احمد: ٤٥

الخطيب، انور: ١٣٩، ١٥٨

خلف، صلاح: ٢٨، ٨٤، ٩١

خلف، كريم: ٢٣٧

الخميسي، (عبدالرحمن): ٣٤

الخوري، ابراهيم شحادة: ٣٦

الخوري، بشارة: ٤٩، ٥٤

الخوري، جورج ابراهيم: ٦٣
خوري، جوزيف: ٦٤
خوري، نبيل: ٦١
الخولي، حسين صبري: ١٢٥
خياط (آل، عائلة): ٢٨

دانيال، عاطف: ٤٥
الدباغ، حسن: ٤٢، ٢٢
الدباغ، صلاح: ٩٥، ١٠١
الدجاني، احمد صدقي: ٩٥، ٩٩، ١٠٢
الدجاني، برهان: ٤٥، ٨٨
الدجاني، حسن خلقي: ٣٣
الدجاني، غانم: ٣٤
الدجاني، محمود: ٤٢
الدر، نقولا: ٧١، ٧٢
درويش، محمود: ٢٠٦، ٢٣٣
الدمياطي (آل، عائلة): ٢٤
دي كيسادا، ريكاردو ألكون: ٢٠٩
ديغول، (شارل): ١٦٣

راسك، (دين): ١٣٦
الرافعي، عبدالمجيد: ٤٥
رضوان، وجيه: ٦١، ٦٤
رضوان، يوسف: ٣٤
رعد، إنعام: ٤٦
رفقي، سهام: ٣٥
الركابي، فؤاد: ٤٥، ٦٢

روك (آل، عائلة): ٢٨
رولو، اريك: ١٢١
الرومي، حليم: ٣٤
رياشي، مارك: ٦٣
الريماوي، عبدالله: ٢٢، ٤٥

زريق، قسطنطين: ٥٨
الزين، حسن: ٤٥

سابا (آل، عائلة): ٤٤
السادات، (انور): ١٧٦، ١٩٣
السالم، موسى: ٤٢
السبع، احمد: ٢٢
السبع، سعيد: ٨٥، ١١٤، ١١٨، ١٢٣
السبع، هاشم: ٣٤
سحاب، الياس: ٦١
السراج، عبدالحמיד: ٦٤
سركيس، الياس: ١٨٨
سعادة، أنطون: ٤٥، ٤٦
السعدي (آل، عائلة): ٣٢
السعدي، احمد: ٨١، ٩٥، ٩٩، ١٠٢

السعيد، سليم: ٣٣
السعيد، عاصم بك: ٣٢
سعيد، فتحي محمد: ٤٢
السكاكيني، خليل: ٣٦
السكسك، عبد الرحمن: ٣٣

السلال، عبدالله: ١١٩، ١٢٢، ١٤١
سلمان، طلال: ٦١، ٦٤
سليمان، صبري: ٤٢
السنديوني، محمد فريد: ٣٤
سنو، كمال: ٦٣

الشاعر، جمال: ٤٥
الشاعر، محمد: ٣٠
الشمالي (آل، عائلة): ٢٤
شبول، محمد: ٤٦
شبيب، طالب: ٦٢
الشرفا، ابو طارق: ٢٢٢
الشقيري (آل، عائلة): ٣٢

الشقيري، احمد: ٤٥، ٨١، ٨٢، ٨٥ - ٨٨، ٩٠، ٩٣ - ١٠٧، ١١٠، ١١٢، ١١٣، ١١٦، ١١٧، ١١٩، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٨، ١٥٤، ١٦٣ - ١٦٥، ١٦٧، ١٦٨، ١٧٥، ١٨٢

الشكعة (آل، عائلة): ٣٢
شمعون، كميل: ٦٠
شموط، اسماعيل: ٨٢، ٩١
شموط، تمام: ٩٥
الشنطي، ابراهيم: ٣٤
الشنطي، صادق: ٣٤
الشوا (آل، عائلة): ٣٢
شومان، احمد: ٦٣، ٦٤

شومان، عبدالمجيد: ٨٨
الشيخ، محمد: ٤٦

صالح، رشاد: ٨٥
صايغ، فايز: ٨٨
صايغ، يوسف: ٨٨
صباح السالم الصباح: ١١٩، ١٤٢، ١٥٢
«صبري»: أنظر: حواشيه، نايف
الصدر، موسى: ١٨٦
صديق، مير عبد الوهاب: ٢٠٩
الصفح، صابر: ٣٤
صقر، مورييس: ٦١
صلاح، صلاح: ٥٠
الصلح، رياض: ٤٩
الصلح، سامي: ٥٦
الصلح، منح: ٤٦، ٦١
صليبي (آل، عائلة): ٤٤
صهيون، راجي: ٩٥، ١٠٠
صهيون، عادل: ٨٥
الصوراني (آل، عائلة): ٣٢
الصوراني، جمال: ٩٨
الطاهر، مصطفى: ٣٤
طوقان (آل، عائلة): ٣٢
الطبيبي، وفيق: ٦٩
عارف، عبد الرحمن: ١١٩، ١٣٩، ١٤١، ١٤٩، ١٧٠، ١٧٢، ١٧٣

اللاذقي (آل، عائلة): ٢٤
 اللوزي، سليم: ٥٩ - ٦١، ٦٤
 ماخوس، ابراهيم: ١١٨، ١٢٥
 ماكغفرن، جيم: ٢٠٦
 ماكلويد: ١٢٩
 مانجو، علي: ٤٥
 مبارك، (حسني): ٢٣٠
 متى، باسيلا: ٥٦
 متى، فؤاد: ٥٦
 مجدلاي، جبران: ٦٢
 محجوب، محمد أحمد: ١١٠، ١١٣ -
 ١١٧، ١١٩ - ١٢٦، ١٢٨
 ١٤٩ - ١٥٢، ١٥٧، ١٧٤، ١٧٨
 محسن، زهير: ١٩٧، ٢٢١
 محمد الخامس: ٥٩
 محيي الدين، زكريا: ١٣١
 مدني، مصطفى: ٥٦، ١١٥، ١١٦،
 ١٢٤، ١٧٨
 المدني، وجيه: ٩٠، ١٠٦
 مرسي، حمدان: ٣١
 مسامبا ساري: ٢٢٣
 المستقيم، علي: ٣٦
 المصري (آل، عائلة): ٢٤، ٣٢
 المصري، عمر: ٩٨، ١٠١، ١٠٢،
 ١٠٦
 مطر، ابراهيم: ٤٢
 مطر، فؤاد: ٦١

القدسي، ناظم: ٦٢، ٦٨، ٦٩
 القدومي، فاروق: ٨٣، ٢٢٢، ٢٢٣،
 ٢٣٣
 القسم، عز الدين: ٦٧
 قسطندي، كامل: ٣٤
 قشوع (آل، عائلة): ٤٤
 قطان، عبدالمحسن: ٤٥، ٨٨، ١٧٨،
 ١٨٢
 القطان، محمد علي: ٣١
 القلقيلي، غالب: ٤٢
 القمبرجي (آل، عائلة): ٣١
 القواسمة، فهد: ٢٤٢، ٢٤٣
 كاسترو، (فيديل): ٢٢٢
 كبوجي (المطران): ٢١٨
 الكتري، يونس: ٩٥
 كرافورد، آرشي: ٥٠، ٥١
 كركر (آل، عائلة): ٢٩
 كرم، ملحم: ٦٤
 كنفاني، غسان: ٨٧
 كنيدي، (جون): ١٣١
 كوسيفين، (أليكسي): ١٢٨
 الكيالي (آل، عائلة): ٤٤
 الكيالي، فوزي: ٤٢
 الكيالي، موسى: ٣٣
 كيسنجر، (هنري): ١٩٩، ٢٠٥

العقاد، (عباس محمود): ٣٤
 العلمي، حيدر: ٤٢
 عوده، رفعت: ١٠١
 عوض، اسكندر: ٢٨
 عوض، وليد: ٦١
 عويضة، خليل: ٩٥، ١٠١
 العويني، حسين: ٩٤
 غرغور (آل، عائلة): ٢٨
 غروميكو، (اندرية): ٢٢٢
 الغصين، محمد: ٣٤
 غلمية، لبيب: ٣٦
 غواشي، فيكتور: ٢٠٩
 الغول (آل، عائلة): ٤٤
 فارس، نبيه امين: ٤٧
 فال، ميدون: ٢٠٩
 فتح الله: ٢٩
 فخري، غازي: ٩٥
 فرنجية، سليمان: ١٨٨
 فريجة، سعيد: ٦٢
 فيصل بن عبدالعزيز (آل سعود):
 ١١٩ - ١٢٢، ١٥٠، ١٥١
 ١٦٢، ١٧٣
 القاوقجي، فوزي: ٦٧
 القدسي (آل، عائلة): ٢٩
 القدسي، ابو هاشم: ٣١

عامر، عبدالحكيم: ١٢١
 عبدالحفيظ، مصطفى: ٨٥
 عبدربه، ياسر: ٢٢٢
 عبد الرحيم، احمد: ٤٥
 عبد الرحيم، محمد: ٣١
 عبد الشافي، حيدر: ٩٥، ١٠٢
 عبد الكريم، محمد: ٣٤، ٤٢
 عبدالله (الضابط): ٢٧
 عبدالله، عبدالله: ٢٢٣
 عبدالناصر، جمال: ٦٤، ٦٨، ٨١
 ٨٨، ٩٦، ٩٧، ١٠٧، ١١٤
 ١١٩ - ١٢٢، ١٢٦ - ١٢٩
 ١٣٨ - ١٤١، ١٤٨ - ١٥٠
 ١٥٢، ١٥٩، ١٦٢، ١٦٤
 ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٢
 ١٧٣، ١٧٨، ١٨٥، ١٩١
 ١٩٢، ٢٠١
 عبد الوهاب: ٣٤، ٦٢
 عبيد، فرحي: ٤٥
 عدوان، كمال: ١٩٣
 عرفات، محمد: ٤٢
 عرفات، ياسر: ٨٢، ٨٣، ٨٧، ٩١
 ١٨٢، ١٨٣، ١٩٩، ٢٠٠
 ٢٠٣، ٢١٨، ٢٢١، ٢٣٠
 ٢٣١، ٢٣٩
 عزام، سميرة: ٧١، ٧٢
 العظم، خالد: ٦٢
 عفلق، ميشال: ٤٥، ٦٢

- المظفر، عبدالقادر: ٣٥
المعوشي (الكاردينال): ٢١٨
معوض (آل، عائلة): ٤٤
المفتي: أنظر: الحسيني، امين
مقدادي، خليل: ٣٣
مقصود، كلوفيس: ٩١، ٢٠٦
منجي سليم: ١١٧
المهايني، ثابت: ٤٥
مولوي، رضوان: ٦٤
النايلسي (آل، عائلة): ٢٤
نابوليون: ١٢٧
ناجي، طلال: ٢٢١، ٢٢٢
ناصر، كمال: ٦٢، ٨٧، ١٧٨، ١٩٣
ناصرالدين، طاهر: ٤٢
النجار، محمد يوسف: ٨٤، ٨٥
٩١، ١٩٣
النشاشيبي (آل، عائلة): ٣٢
النشاشيبي، محمد زهدي: ٢٢١
نصار (آل، عائلة): ٤٤
نصار، سليم: ٦٣
نعمان، محمود: ٥٥
نفاع، كمال: ٤٦
النقاش، زكي: ٥٩
النقيب، أسامة: ٩٥، ١٠١، ١٠٦
النمر، رفعت: ٨٨
نويهض، بيان: ٨٩
نويهض، عجاج: ٢٥
الهاهنا (آل، عائلة): ٢٩
هتلر، (أدولف): ٢١
الهندي، الشريف: ١١٧، ١٢٣
١٥١، ١٦٨
الهندي، هاني: ٤٥
الهواري، محمد عمر: ٣٤
هيكل (آل، عائلة): ٣٢
هيكل، محمد حسنين: ٩٧، ١٢١
٢٠١
هيكل، يوسف: ٣٢، ٣٣
واكيم، بشارة: ٣٤
وايزمن، (حايم): ١٥٦
الوزير، خليل: ٨٢، ٨٣، ٩١
وهبي، يوسف: ٣٤
اليافي، عبدالله: ٥٤، ٥٦
الشرطي، خالد: ٤٥، ٧١، ٨٧
يغمور، عبدالحلق: ٩٨، ١٠٦
اليمني، احمد: ٤٩، ٨٧
يونس، عبدالفتاح: ٩٨، ١٠١

هذا الكتاب

منذ أن امتحن الصحافة والكتابة السياسية في أواسط سنة ١٩٥٨، التزم شفيق الحوت الخط القومي العربي المناضل من أجل وحدة العرب وحريتهم، ومن أجل تأمين مجتمع يحقق التنمية والتقدم والعدالة الاجتماعية.

ولما كانت قضية فلسطين، وهي لا تزال حتى يومنا هذا، القضية المركزية للأمة العربية، فقد استأثرت بالحجم الأكبر من دراساته وكتبه، لكن - وباستمرار - من منطلق قومي. وكما كانت كتاباته، كانت ممارساته عندما انضم إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وعمل في مؤسساتها المختلفة، كمعضو في اللجنة التنفيذية وكمدبر لمكتب المنظمة في بيروت.

وفي هذا الكتاب يعرض شفيق الحوت نوعاً من أحاديث الذكريات، ما بين سنة ١٩٦٤ وسنة ١٩٨٤، بعد أن مهد لها بعرض يكاد يكون نموذجاً لحياة جيل من أبناء فلسطين، جيل نكبة ١٩٤٨ الذي وإن كان لا يتحمل وزر تلك النكبة، فقد وجد نفسه مطالباً بالتصدي لآثارها والرد عليها.

فمن مدينة يافا بدأ شفيق المشوار، إلى بيروت التي لم يكن غريباً عنها ولم تكن غريبة عنه، حتى كان زلزال الاجتياح الاسرائيلي سنة ١٩٨٢ الذي سجل يومياته ونشرها في كتابه «لحظات لها تاريخ»، إلى أن وصل به المشوار إلى ما يبدو اليوم طريقاً مسدودة تنتظر من يخترق جدرانها فيحقق الوحدة الوطنية الفلسطينية، فالوحدة القومية العربية. «الناشر»



صدر للمؤلف

● «اليسار والقومية العربية» (١٩٥٩) عن الدار القومية للطباعة والنشر في القاهرة.

● «حقائق على طريق التحرير» (١٩٦٥) عن مركز الأبحاث الفلسطيني في بيروت.

● «الفلسطيني بين التيه والدولة» (١٩٧٦) عن منشورات فلسطين المحتلة، في بيروت.

● «يوميات ابن البلد» (١٩٧٩) عن دار المحرر في بيروت.

● «لكي نحرث في الأرض» (١٩٨٦) عن دار الاستقلال للطباعة والنشر في بيروت.

● «لحظات لها تاريخ» (١٩٨٦) عن الشركة السعودية للأبحاث والتسويق في جدة.